جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلـوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية

العقود الإستثمارية ود ورها في نقل التكنولوجيا للجزائر

د راسة حالة مؤسسة طحن الإسمنت بحاسي بوعامر وهران

من إعداد الطلبة:

✓ بن صولة أيمن

✓ بوطبة سعيد

الأستاذ المشرف:

– د.بوجلة إيمان

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ:	الدرجة العلمية	الصفة
بلخضر نصيرة	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
بوجلة إيمان	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا و مقررا
بلقربوز مصطفى	أستاذ محاضر "ب"	مناقشا
بن حليمة هوارية	أستاذ محاضر "ب"	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2022/06/14.

السنة الجامعية : 2022/2021

كلمة شكر وتقدير

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه.

الحمد لله الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل ،فما كان لشيء أن يجري

في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

ولا يسعني وأنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني وإمتناني إلى الأستاذة

المشرفة "بوجلة إيمان "التي لم تبخل علينا بإرشاداتها ونصائحها وتوجيهاتها السديدة التي كان لها بليغ

الأثر في إنجاز هذا العمل ،فجزاها الله عنا كل خير.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى من ساعدني على كتابة هذه المذكرة وإلى كل من

ساعدني من قريب أوبعيد في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

أهدي ثمرة عملي هذا إلى من أوصى بهما الرحمان ورفع من شأنهما خير تكريم وفضلهما في كتابه العزيز وربط رضاه برضاهما إلى الوالدين الكريمين.

إلى الإخوة والأخوات إلى الأهل والاقارب إلى جميع الأصدقاء إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم أساتذتي الأفاضل.

إلى كل من سقط سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي.

الفهرس I

قائمة الجداول I

قائمة الاشكال I

مقدمة 1

الفصل الاول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد : 7

المبحث الأول :أساسيات حول الإستثمار الأجنبي. 8

المطلب الأول:مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر 8

المطلب الثاني :أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر. 14

المطلب الثالث :دوافع ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر.....15

المبحث الثاني :النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي وآثاره. 20

المطلب الأول:النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر. 20

المطلب الثاني :الحوافز الممنوحة لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر. 28

المطلب الثالث : ايجابيات وسلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر. 31

المبحث الثالث :التحالفات الإستراتيجية وأشكال الشراكة الأجنبية 36

المطلب الأول : مفهوم التحالفات الإستراتيجية. 36

المطلب الثاني :أشكال الشراكة الأجنبية. 38

المطلب الثالث:مزايا وعيوب عقود التصنيع. 42

خلاصة: 45

الفصل الثاني :عموميات حول نقل التكنولوجيا.

تمهيد : 46

المبحث الأول :ماهية نقل التكنولوجيا. 47

المطلب الأول :مفهوم التكنولوجيا. 47

المطلب الثاني :مفهوم نقل التكنولوجيا. 49

المطلب الثالث :عملية نقل التكنولوجيا. 52

المبحث الثاني :آليات نقل التكنولوجيا. 55

المطلب الاول: أسباب وأساليب نقل التكنولوجيا. 55

المطلب الثاني :المشاكل والعراقيل المترتبة عن نقل التكنولوجيا. 57

المطلب الثالث :الآثار الإقتصادية لنقل التكنولوجيا ونماذج بعض الدول في نقل التكنولوجيا. 59

المبحث الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر كبديل لنقل التكنولوجيا. 63

المطلب الأول :علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا. 63

المطلب الثاني :قنوات نقل التكنولوجيا وفقا للإستثمار الأجنبي. 66

المطلب الثالث:طرق الإستثمار الأجنبي المباشر لنقل التكنولوجيا. 67

خلاصة: 70

الفصل الثالث: تجربة الجزائر في عقود التصنيع ونقل التكنولوجيا–دراسة استقصائية–

تمهيد : 71

المبحث الأول : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 72

المطلب الأول : مؤهلات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 72
المطلب الثاني :واقع و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 74
المطلب الثالث : الأفاق والحلول بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. 81
المبحث الثاني :حجم الإستثمارات الأجنبية في الجزائر و دورها في نقل التكنولوجيا 84
المطلب الأول :الإتفاقيات كوسيلة لنقل التكنولوجيا 84
المطلب الثاني:نماذج عن بعض العقود في الجزائر 86
المطلب الثالث:طرق زيادة العائد الإقتصادي من العلم و التكنولوجيا 88
المبحث الثالث :دراسة إستقصائية لعمال محطة طحن الإسمنت بحاسي بوعامر 90
–ولاية وهران –
المطلب الأول :مجتمع و عينة الدراسة 90
المطلب الثاني :تحليل أجوبة الإستبيان 95
المطلب الثالث:نتائج الإستبيان و التوصيات 102
خلاصة : 105
خاتمة 106
قائمة المراجع 110
ملاحق

قائمة الجداول والأشكال البيانية :

قائمة الجداول :

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
1-1	دوافع المستثمر والبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر	19
2-1	مزايا وعيوب عقود التصنيع و عقود التصنيع و عقود الإدارة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات	44
1-2	إختلاف آليات التقدم التكنولوجي داخل كل من الدول النامية و المتقدمة	62
1-3	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	76
2-3	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2015-2019	77
3-3	الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2015-2019.	78
4-3	توزيع الإستثمار الأجنبي حسب القطاعات الإقتصادية خلال الفترة 2002-2012.	79
5-3	تطور معدلات البطالة في الجزائر بين 2015-2019	80
6-3	توزيع أفراد العينة تبعا لمتغيرصنف الجنس	96
7-3	توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير صنف المهنة	96
8-3	توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير المستوى التعليمي	96
9-3	توزيع الأفراد حسب مدة التدريب	97
10-3	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل	98
11-3	توزيع أفراد العينة حسب الصعوبات التي تتعلق بالعمل	99
12-3	توزيع أفراد العينة حسب ضرورة تغيير العمل	100

13–3	وجهة نظر العمال عن الطرق التي من شأنها تطوير المصنع	101

قائمة الاشكال :

رقم الشكل	العبارة	الصفحة
1–1	الأشكال المختلفة للإستثمارات الأجنبية المباشرة	42
3–1	مقارنة بين حجم التدفقات الإستثمارية في الجزائر و الدول المجاورة	80

مقدمة

مقدمة :

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات عالمية سريعة بشكل متلاحق تنطوي على توجهات مستقبلية وهذا نتيجة لتدفق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية مما أدى إلى إشتداد المنافسات الإقتصادية بين الدول وتضارب مصالحها ،فظهر ما يعرف بمصطلح العولمة وإنتشرت كظاهرة على كافة المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية ،كما ظهرت عدة منظمات كأثر لهذه الظاهرة، من أبرزها منظمة التجارة العالمية ،إضافة إلى ظهور العديد من التكتلات الإقتصادية مما ساهم في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ،وزاد في حجم الإضطرابات الإقتصادية التي تحملت معاناتها الدول النامية ،هذا أدى بالضرورة إلى تسارع الدول النامية وتسابقها نحو الإلتحاق بركب الإندماج في الإقتصاد العالمي ،ومواكبة العولمة من خلال تكثيف الجهود ومحاولة إيجاد حلول سريعة تقلص من فجوة التخلف ،نتيجة لذلك ظهر إهتمام الدول النامية بجذب الإستثمار الأجنبي المباشر بإستخدام السبل الأكثر فعالية لأجل إنعاش إقتصادياتها وتوفير مناصب عمل ،وإقامة المشاريع الإنتاجية والمساهمة في رفع المستوى المعيشي ،إلى جانب تعزيز قواعد الإنتاج ،وجلب التكنولوجيا الحديثة كهدف رئيسي للإلتحاق ببوادر التقدم ،لذلك سعت هذه الدول إلى منح العديد من المزايا والتسهيلات التي تسهل وتشجع على تدفق الإستثمارات الأجنبية وتعتبر الجزائر من بين الدول التي قامت بعدد من الإصلاحات الهيكلية ودعمتها بجملة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية، بغية مسايرة التطورات العالمية عن طريق فتح المجال أمام الشركات الأجنبية للإستثمار في القطاعات المختلفة ،إذ أصبحت الجزائر ترى في ذلك أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي.

كما تعتبر الشراكة الأجنبية فرصة هامة للإطلاع على مصادر جديدة للربح والتطور ،ومن خلالها تكتسب المؤسسات الإقتصادية الخبرة والمعرفة التكنولوجية ،وأصبح حاليا مفهوم الشراكة يتجاوز المجال الإقتصادي ليغطي أو يشمل الميادين الأخرى ،والجزائر قد وقعت على جملة من الإتفاقيات والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف ،كتوقيعها على إتفاق شراكة مع الإتحاد الأروبي الذي يعد مكسبا سياسيا وإقتصاديا لأنه فك العزلة الدولية والإقليمية التي عاشتها الجزائر لفترة زمنية معينة ،تسعى من خلاله الجزائر إلى تعزيز الإقتصاد الوطني وتمكينها من الإطلاع عن قرب على التكنولوجيا الأوروبية ،وكذلك تسعى من خلال هذه الشراكة إلى نقل التكنولوجيا حيث شجع إنتهاج هذه السياسة على جذب الإستثمارات الأجنبية ومن بينها بعض المؤسسات الأجنبية الموجودة في الجزائر والتي تقوم بممارسة نشاطها في إطار الشراكة أحد الطرفين أجنبي والآخر محلي مع الإشارة إلى حالة الجزائر.

2- الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

-إلى أي مدى تساهم العقود الإستثمارية في نقل التكنولوجيا للجزائر ؟

3- الأسئلة الفرعية:

ومن أجل الإحاطة أكثر بالتساؤل السابق ،سنحاول صياغة التساؤلات التالية ،لمحاولة الإجابة عليها من خلال محتويات هذا البحث :

1-ما هو دور السلع الرأس المالية في الإستثمار الاجنبي ؟

2-هل للشركات المحلية القدرة على الاستفادة من التكنولوجيا المتوافرة في الشركات الأجنبية؟

3-في حالة إدخال التكنولوجيا إلى الدول المضيفة هل هناك حاجة إلى قناة التدريب ؟

4-هل المؤسسات الوطنية قادرة على إنتاج سلع منافسة في الأسواق الأجنبية ؟

4-فرضيات البحث:

تتمثل الفرضية الرئيسية للبحث فيما يلي:

الشركات المستثمرة في الجزائر تساهم في نقل التكنولوجيا وتوطينها في الجزائر من خلال عقود التصنيع .

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة ندرج الفرضيات الفرعية التالية :

1-يتم نقل التكنولوجيا الى الجزائر عن طريق إستيراد السلع الرأس مالية .

2- هناك إستيعاب للتكنولوجيا في الشركات المحلية .

3-يتم نقل التكنولوجيا إلى الجزائر من خلال قناة التدريب .

4- المؤسسات الوطنية قادرة على تقليد المؤسسات الأجنبية مستقبلا و هو ما يسمى انتقال التكنولوجيا من خلال قناة التقليد.

5-أسباب إختيار الموضوع :

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى إختيار هذا الموضوع:

1-تزايد إهتمام العديد من البلدان بالإستثمار في الجزائر.

2-الإهتمام الشخصي بالتحولات التي يعرفها الإقتصاد والمجتمع هذه السنوات ،ومنه الإطلاع و معرفة الأسباب التي هي وراء هذا الوضع للتمكن من ايجاد الحلول المناسبة لمعالجتها.

3-قيمة الموضوع وأهميته بإعتباره من مواضيع الساعة.

4-وكذلك نظرا لأن الموضوع له علاقة وثيقة بالتخصص والميول الشخصي لمثل هذه المواضيع.

6- أهداف البحث و أهميته:

1-إبراز الدور الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم النموالإقتصادي بالدول النامية وتحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومحاولة تفسير العلاقة التي تربط الإستثمار الأجنبي بنقل التكنولوجيا ومحاولة الوقوف على أهم المشاكل المتعلقة بالإستثمار ونقل التكنولوجيا.

2-أما أهمية البحث فمن أهمية العلم والتكنولوجيا في مجالات الحياة المختلفة ودور عملية نقل التكنولوجيا فيما لوتمت بشكل مخطط له في تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة ،كما إن عملية نقل وتوطين التكنولوجيا أصبح ضرورة لابد منها في الدول النامية.

3-كما إن أهميتها من أهمية إستيراد التكنولوجيا وتشكيلها نسبة كبيرة من الإستثمارات ،بالإضافة لإعطاء صورة واقعية عن عملية نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب.

4-في الوقت الذي تسعى فيه الدول النامية جاهدة إلى وضع سياسات تهدف إلى تحقيق التقدم التكنولوجي للمساهمة في التنمية الإقتصادية وللخروج من حالة التخلف والتبعية التكنولوجية نحو الدول المتقدمة بما تمثله هذه التبعية من رفع التكلفة وتقليص العائد وإغلاق للأبواب أمام القدرات الذاتية.

7- حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية :

لقد تم التطرق في هذا البحث إلى مختلف الجوانب المتعلقة بأشكال الشراكة الأجنبية ومساهمتها في نقل التكنولوجيا ،كما أن الدراسة الميدانية كانت متعلقة بشركة محلية أجنبية في ولاية وهران حيث تم التركيز على عقود التصنيع .

الحدود الزمانية :

إمتدت الفترة الزمنية للعينة المدروسة من 2021/12/25 إلى 2022/05/11.

الحدود المكانية :

إعتمدت الدراسة النظرية على جمع المعلومات من المكتبة و مختلف المصادر من ولاية تيارت.

أما الدراسة الميدانية فقد إعتمدت على مؤسسة طحن الإسمنت في ولاية وهران.

8- المنهج المستخدم :

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الإستناد في معالجتنا لهذا الموضوع على منهجين الوصفي والتحليلي ،حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي من أجل تقديم مختلف التعاريف والمفاهيم التي تمس الموضوع ،والمنهج التحليلي من خلال الأشكال والجداول بحيث إعتمدنا على أدوات جمع البيانات والمعلومات التالية :المراجع ،الكتب ،المقالات المذكرات ،والرسائل الجامعية ،الملتقيات والندوات ،مواقع الإنترنت الإستمارة ،الإحصاءات والتقارير الرسمية.

9- الدراسات السابقة:

-أولا:دراسة خنشول مروة،طباخ نهلة،**دور الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة**،مذكرة ماستر،جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل،الجزائر،2019/ 2020.

حيث تطرقت الطالبتين في الفصل الأول إلى الجانب النظري للإستثمار الأجنبي المباشر ثم نقل التكنولوجيا في الفصل الثاني ثم في كل من البلدين الإمارات والجزائر بإعتبار الإمارات العربية المتحدة دولة رائدة في مجال التكنولوجيا.

-ثانيا :دراسة بشار إلياس ،عقود و إتفاقيات نقل التكنولوجيا و الممارسات الجزائرية في هذا المجال ،مذكرة ماستر جامعة المسيلة ،الجزائر ،2012-2013.

تطرق الطالب في دراسته الى دراسة إجمالية لوسائل نقل التكنولوجيا مع إبراز اهم الإتفاقيات التي أبرمتها الجزائر في مجال نقل التكنولوجيا .

-ثالثا :أونيس عبد المجيد،زيدان كريمة،**الشراكة الأجنبية كآلية هامة لنقل التكنولوجيا في المؤسسات الجزائرية،تجربة رونوفي الجزائر**،جامعة 8ماي 25،1945 أفريل 2017.

تم التعرض في هذه الدراسة إلى أهمية نقل التكنولوجيا و كذا الطرق الملائمة لذلك بالإضافة إلى إبراز أهمية الشراكة الأجنبية في الجزائر من خلال الشراكة مع مؤسسة رونو و نقل تكنولوجيا صناعة السيارات إلى الجزائر.

- أما دراستنا فتفردت عن الدراسات السابقة في الحدود المكانية و الحدود الزمنية حيث أجرينا الدراسة الميدانية في مؤسسة طحن الاسمنت بوهران، خلال السنة 2022/2021، بالإضافة الى التطرق الى عقود التصنيع بشكل خاص و دورها في نقل التكنولوجيا.

10- صعوبات الدراسة :

- قلة المراجع المتعلقة بنقل التكنولوجيا في المكتبة.

-المراجع المتعلقة بعقود التصنيع تكاد تكون منعدمة، بالإضافة الى ان بعض الكتاب يعتبرونها استثمار أجنبي مباشر، و البعض الآخر يصنفها على أنها استثمار أجنبي غير مباشر.

-توقف نشاط أغلب المؤسسات الأجنبية-المحلية لظروف معينة خاصة بعد تداعيات أزمة فيروس كورونا التي أثرت على كل المؤسسات على مستوى العالم، خاصة الصغيرة و المتوسطة منها.

- الموضوع واسع والبحث فيه طويل و المدة الزمنية المحددة للدراسة لا تسمح بتناوله بشكل معمق.

-نقص المصادر والمراجع الحديثة المتعلقة بصميم الموضوع ،وصعوبة الحصول عليها وخاصة حالة الجزائر، بالإظافة الى رفض الكثير من المؤسسة اجراء الدراسة التطبيقية لديها.

11- هيكل البحث :

وللإجابة على الإشكالية المطروحة ،حاولنا تقسيم البحث الى مقدمة وثلاثة فصول و خاتمة فصلين نظريين وفصل تطبيقي حيث يتعلق الفصل الأول بالإطار النظري بمفاهيم حول الإستثمار الأجنبي وأشكاله ودوافعه وكذلك السلبيات والإيجابيات لهذا الإستثمار ،بالإضافة إلى أشكال الشراكة الأجنبية

وفي حين يتعلق الفصل الثاني بالإطار المفاهيمي لنقل التكنولوجيا من أسباب وأساليب وآثارها على الدول النامية ،وكذلك علاقتها بالإستثمار الأجنبي المباشر.

أما في الجانب الميداني فتعلق بإسقاط جزء من الجانب النظري حول مؤسسة طحن الإسمنت بوهران ثم تحليل البيانات المتعلقة بها.

الفصل الأول : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الأول :ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحاور الذي يحظى بالاهتمام لدى العديد من الهيئات العالمية والاقتصاديين وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، وهو مرهون أساسا بمدى توافر مجموعة من المحددات التي تتحكم في تدفقاته سواء من حيث الحجم أو التوجه القطاعي والجغرافي، وله مجموعة من الخصائص تميزه عن باقي التدفقات الدولية.

ومن بين الخصوصيات التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال التي يتدفق من خلالها، مع الإشارة إلى أن الأشكال المختلفة التي يتخذها تتباين بشأنها اختيارات الدول المضيفة وحتى الشركات الأجنبية حسب الدوافع المختلفة لكليهما.

ولا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة وإنما ظهوره كان قديما تجل بوضوح نسبي مع مطلع القرن العشرين، ليبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعله محل اهتمام العديد من الاقتصاديين على اختلاف المدارس التي ينتمون إليها،ولإبراز هاته الجوانب قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي وآثاره.

المبحث الثالث: التحالفات الإستراتيجية وأشكال الشراكة الأجنبية.

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي.

يعتبر الاستثمار متغير اقتصادي، يستمد مفهومه من علم الاقتصاد بما له من علاقة وصلة وطيدة بمجموعة من المتغيرات والمفاهيم الاقتصادية،كمفهوم الدخل،الادخار،الاستهلاك والاقتراض ومن هنا سنعرض أهم المفاهيم للإستثمار الأجنبي :

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر لا تلقى اتفاقا بين الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية أو حتى بين الاقتصاديين،وفي هذا الإطار يمكن التطرق لمجموعتين أساسيتين من التعاريف أولهما إلى مجموعة من التعاريف لمختلف المؤسسات والمنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي أو أيضا بنك فرنسا وثانيهما مجموعة لبعض الاقتصاديين الذين تناولوا هذا المفهوم من مختلف جوانبه. وعلى الرغم من هذا الاختلاف إلا أن جميع هذه التعاريف بلورت مجموعة من العناصر الأساسية التي من خلالها أوعلى أساسها يصبح الاستثمار عبارة عن استثمار أجنبي مباشر ومن بين هذه التعاريف نلمس ما يلي: [1]

1-**تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC**: الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) باستخدام أصوله في بلدان أخرى وتكون في البلد المضيف لهذه الاستثمارات وذلك قصد تسيرها.

2-**تعريف صندوق النقد الدولي**:يعتبر الاستثمار الأجنبي بأنه المباشر حين يمتلك المستثمر10أوأكثر من أسهم إحدى المؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير على إدارة المؤسسة.[2]

-ويعرف **بنك فرنسا** الاستثمار الأجنبي المباشر على انه " احتجاز نسبة معتبرة من رأس المال مانحا لمستثمر مقيم حق النظر في تسيير مؤسسة أجنبية مستثمرة شريطة أن تكون النسبة المئوية للمشاركة أكبر أوتساوي عشرة بالمئة.[3]

---

[1]-بلال بوجمعة، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وافاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو المتوسطية**، دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير، تلمسان،2007، ص19.

[2]-حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004 ،ص3.

[3]-Louis Mucchielli, -Jean -[3], édition du seuil, mai 1998, **Multinationales et mondialisation** paris,p47

-ويتضح **من التعاريف السابقة** إن " المؤسسات الدولية تتفق جميعا في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال،بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إداراته كليا أوجزئيا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح[1].

3-منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE:تعتبر الاستثمار الأجنبي مباشرا إذا كان يجري قصد تأسيس روابط اقتصادية مع مؤسسة،وخاصة منها الاستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة التأثير على تسير المؤسسة بواسطة:[2]

-إنشاء أوتوسيع مؤسسة أوفرع.

-المساهمة في مؤسسة جديدة أوفي مؤسسة قائمة.

-الامتلاك الكامل لمؤسسة قائمة.

-الاقتراض على المدى الطويل خمس سنوات فما فوق.

4-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD" الاستثمار الأجنبي المباشر انه: " الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي،أوللشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها،ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لـ **UNCTAD**،ملكية الأسهم،رأسمال،الأرباح المعاد استثمارها،والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في القطر المضيف،وهي الاستثمارات التي تفضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة في الخارج.[3]

5-كما **يعرف البنك الدولي Bank World**الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا10 %من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر،والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع،وله حصة محددة من الملكية".[4]

---

[1]-حاتم القرنشاوي،**تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**،مؤتمر الاستثمار و التمويل،مصر،2006،ص3.

[2]-Pierre Jacquemot, « **La firme multinationale**, **une introduction économique** », Edition economica, Paris, France, 1990,P 11

[3]-UNCTAD, "**Foreign Direct Investment and Development**," UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements, Geneva, (Dec1998), P.2

[4]- World Bank, "**The role of Foreign Direct Investment in Development**", Development Committee Meeting. Washington, (1991),P05.

6-تعاريف الاقتصاديين للاستثمار الأجنبي المباشر:

-كما يرى **Hurgenier Bernard**على أنه قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج،أوزيادة رأس مال هذا الأخير(توسيعه)،أوالمشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة،أوالمساهمة في مؤسسة قائمة،شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير هذه المؤسسة[1]

-يرى **أبوقحف عبد السلام** إن "الاستثمار هوعبارة عن تملك المستثمر الأجنبي لكل أوجزء من الاستثمارات في مشروع معين بالإضافة إلى قيام هذا الأخير بالمشاركة في إدارة مشروع مع المستثمر المحلي للدولة المضيفة في حالة الاستثمار المشترك،أما في حالة الملكية المطلقة والكاملة فان السيطرة تكون كاملة والتنظيم التسيير في إدارة المشروع الاستثماري،وزيادة عن ذلك يقوم المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية وعامل الخبرة التقنية إلى الدولة المضيفة.[2]

-أما **رايموند بيرنارد** قد اعتبره وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى،وذلك عن طريق مساهمة رأس مال الشركة في شركة أخرى عن طريق إنشاء فرع لها في البلد المضيف أي خارج البلد الأصلي للشركة الأم،أوقيام بمؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد أخر.[3]

-ويمكن تعريفه انه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد أخر.

-كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار مؤسسة مقيمة بغرض جلب الأرباح دائمة في مؤسسة مقيمة باقتصاد أجنبي أي في بلد أخر والاستثمار الأجنبي المباشر يشمل العملية الابتدائية بين الشريكتين وكل العمليات اللاحقة لرأس مال بينها وبين المؤسسات وفروعها. [4]

-أما **فريد نجار** فيرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هوكل: "إستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أولأجل محدد أوغير محدد."[1]

---

[1]-شلغوم عميروش محند، "**دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية** "، مكتبة حسن العصرية ، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان، 2012،ص17.

[2]-عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** ،مؤسسة شباب الجامعة،مصر،1989،ص13.

[3]-Raymond Bernard, **Economie Financière International**, Éditions PUF, Paris, 1971, p 91

[4]-زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و أفاق**، مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر،العدد 08 بسكرة،2005،ص7.

بعض المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنباط بعض المفاهيم الأساسية التي لها صلة بالاستثمار الأجنبي المباشروهي كالتالي : [2]

أ-مؤسسة الاستثمار المباشر:

تعرف مؤسسة الاستثمار المباشر بأنها المؤسسة التي تقوم بمهام التسيير والمراقبة والإشراف على مشروعات منشأة من قبلها في السوق أوأسواق أجنبية ويملك فيها المستثمر الأجنبي مباشر المقيم في اقتصاد أخر نسبة 10/ أوأكثر.

ب-الشركات متعددة الجنسيات: لا يوجد هناك معيار واحد لتعريف هذه الشركات،حيث يوجد العديد من التعاريف والتسميات لهذا النوع من الشركات على أنها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة فقد عرفها **جورج دانينق** بأنها: "تلك المشروعات التي تمتلك أوتسيطر على وحدات إنتاجية في دولتين على الأقل.

ت-الفروع:

تكون عبارة عن مؤسسات مملوكة بالكامل أوبالشراكة سواء بالشكل مباشر أوغير مباشر من طرف ثالث عند مقيم وتكون الفروع ممثلة في صورة فرع دائم أومكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي أوشركة مملوكة بالمشاركة بين عدد المستثمرين وقد تكون منقولة تعمل داخل اقتصاد مضيف لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل مثل معدات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي،وكما تكون عبارة عن معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم على تراب الدولة المضيفة لأراضي ومباني.

ث-المستثمر المباشر: قد يكون المستثمر المباشر فردا،أومؤسسة خاصة،أوعامة أومجموعة أفراد أومؤسسات تنشط كوحدة واحدة يخول لها التصرف كوحدة واحدة جزءا م ملكية مؤسسات الاستثمار المباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر.[3]

---

[1]-فريد نجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة،مصر،2000،ص24.

[2]-Mucchielli J.L., **Multinationales et Mondialisation**, (Paris: Seuil, 1998), p.18.

[3]-بيوض محمد العيد،**تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، جامعة سطيف 01 المجلد 01 العدد01جوان 2016 ،ص5.

-ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا صياغة تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: على انه مجموع الاستخدامات التي تكون خارج بلد الأم وتشكل بذالك حركة دولية لرؤوس الأموال ينجم عنه علاقات وأهداف سياسية واقتصادية ومالية.

-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية والمتقدمة منها ويمكن إبرازها في ما يلي:[1]

-تقليل نسبة البطالة للدولة المستثمر فيها.

-تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع جديدة أوإعادة تأهيل مشاريع الموجودة،الأمر الذي يؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية للمجتمع.

-يعد الاستثمار الأجنبي أداة لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدولة المستثمر فيها.

-خلق تنافس بين المشاريع الاستثمارية داخل الدولة المستثمر فيها.

-يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في مجال التنمية البشرية،فالمشروعات الاستثمارية المشتركة تساهم في خلق فرص عمل جديدة ،مما يساهم على القضاء على ظاهرة البطالة. [2]

-رفع معدل الاستثمار نتيجة زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وجذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أوالأنشطة المكملة،ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية،وهوما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وزيادة الاستثمارات؛

-تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة،وتقليل عجز ميزان مدفوعاته.[3]

-الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي،وتحقيق الزيادة في معدلات نموالناتج المحلي الإجمالي.

---

[1]-.خضير عقبة، ،**أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية**، دراسة حالة سوق الدوحة قطر للأوراق،مذكرة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، ،2014 / 2015، ص ص 104، 105 .

[2]-نورية عبد محمد،**اثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي**، دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي 1992-2010 أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات،جامعة سانت كليمنتس، بريطانيا،ص17.

[3]-متولي عبد القادر ،**الاقتصاد الدولي**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2011،ص 19.

-التقليل من الواردات من خلال استبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.

-تحسين نوعية المنتجات والتقليل من تكاليفها،من خلال زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات في الأسواق المحلية والعالمية.[1]

-يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا في شكل توسعات جديدة من مدخلات رأس المال،وكذا يحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج.

-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة عن طريق تدريب الموظفين لتشغيل مشروعات جديدة.

-يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من المصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة للدول النامية التي عجزت فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة.[2]

-يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق مناصب شغل،وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية للمجتمع.

-تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تعتمد عليها الدول لتعديل الوضع الاقتصادي لتطوير المنشئات وتوسيعها.[3]

-تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تسهيل حركة رؤوس الأموال ،والتي يتم استثمارها في القطاعات الإنتاجية في البلدان المضيفة مما يسمح بتقليص الفجوة التمويلية المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية.

-إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد حلا للعديد من الظواهر السلبية خاصة هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال وذلك عن طريق تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل أساسا في ارتفاع أجورهم وزيادة قدراتهم الإنتاجية وتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة والاستفادة منها في الكفاءة الإنتاجية.[1]

---

[1]- وفق أحمد وخضير حلا سامي ،**الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية**، مقال منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80 ،جامعة الموصل، العراق،2010 ،ص،145.

[2]-داودي محمد،**السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان،الجزائر،2011-2012،ص49.

[3]-نزاري رفيق، **الاستثمار الاجنبي المباشر و نمو الاقتصادي**، دراسة حالة تونس الجزائر و المغرب، رسالة ماجيستير ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2008/2007، ص20.

-وينسب للاستثمارات الأجنبية الفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكومنها البلاد النامية بما توفره من فرص وظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها.[2]

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتصف أشكال هذا الاستثمار بالتعدد والتنوع،ومن الشائع تصنيفها بالاعتماد على ملكية الاستثمار أوبالاعتماد على القطاعات الاقتصادية التي ينتسب إليها الاستثمار.

أولا:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية:

1-الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: ويقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أوعدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين: [3]

أ-إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أوفرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون اشتراك الطرف المحلي بأي نسبة كانت.

ب-شراء مشروع أوشركة محلية قائمة،بحيث تؤول ملكيتها بالكامل على مستثمر واحد أجنبي أوعدة مستثمرين أجانب،وعادة ما تقع هذه الحالة في ايطار عملية الخوصصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها.

2-الاستثمار المشترك:

ويدعى أيضا بالاستثمار الثنائي،وهوا الاستثمار المنجز في البلد المضيف له والذي تتوزع ملكيته بين طرف أوعدة أطراف أجنبية من جهة. وطرف وعدة أطراف من جهة ثانية. ويمكن تمييز الشكلين التاليين: [4]

أ-إقامة مشروع أوفرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أوبدون تساوي بين مستثمر أوعدة مستثمرين أجانب ونظرائهم المحليين.

---

[1]-بامحمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر بتطبيق مقاربة OLI**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2015، ص7.

[2] - خلفان محمد عيسى ،**إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016 ،ص 59.

[3]- مصطفى بودهان، "**الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر**"، الملكية للطباعة والإعلام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000،ص108.

[4]-عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الإدارة والاستثمار**، الدار الجامعية، مصر، ،1993ص227.

ب-شراء مستثمر أوعدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس المال مشروع استثماري أوشركة محلية قائمة،وهذا ينبغي أن تكون نسبة المساهمة لطرف الأجنبي لا تقل عن عشرة بالمئة من رأس المال للمشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي المباشر،هذا حسب ما تشترطه بعض التعاريف المذكورة سابقا منها تعريف صندوق النقد الدولي.

ثانيا:أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من طبيعة النشاط الاقتصادي:

ونقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي،القطاع الاقتصادي الفلاحي أوالصناعي أوالخدمي الذي ينتمي إليه (الاستثمار الأجنبي المباشر)،ويمكن ذكرها على الشكل الأتي:[1]

1-الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي:

وهوالاستثمار في قطاع الفلاحي من تربية الحيوانات،إنتاج محاصيل زراعية،الذي يملكه المستثمر الأجنبي أويشارك في ملكيته.

2-الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي:

يتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف المستثمرين الأجانب،مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية أوالرأسمالية الموجهة للسوق المحلي أوالخارجي كمصانع السيارات والآلات،الملابس،المواد الغذائية....الخ.

3-الاستثمار الأجنبي المباشر غير الصناعي:

وهوشبيه بالصناعي: غير إن المنتجات في هذا النوع الاستثمار لا تكون في شكل سلع مادية وإنما في شكل خدمات مثل: الاتصالات،النقل،البنوك،التأمين،مكاتب الدراسات،الفنادق.....الخ

المطلب الثالث: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره حركة رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل في حد ذاته عملية تحتاج إلى قيام به من جيهة،ومن جيهة أخرى اجتنابه ولا شك أن هذه العملية تحركها دوافع مختلفة سواء كانت تخص الطرف المضيف أوالمصدر.[2]

[1]-فراح ياسين،"**الاستثمار الأجنبي المباشر حدوده في التنميةالاقتصادية**"، مذكرة ماجيستير،علوم التسيير، تخصص مالية،مركز الجامعي بحي فارس المدية،2006.2007،ص41.

[2]-حمدي مية ،كلية العلوم الاقتصادية، **قسم الاقتصاد**، مصر،د.ط ،2003،ص 20.

أولا:الدوافع القائمة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن اعتبار هذه الدوافع بمثابة أهداف تامة وراء القيام باستثمار الأجنبي المباشر أواجتذابه بمعنى أخر هي الأهداف التي يطمح إليها المستثمر ويرغب في تحقيقها. في هذا السياق نذكر مايلي:

أ-الدوافع الكامنة وراء القيام (الاستثمار الأجنبي المباشر)

ب-الدوافع الكامنة وراء اجتذاب (الاستثمار الأجنبي المباشر)

1-دوافع المستثمر الأجنبي:

ونذكر منها:[1]

أ-الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية فهوا الدافع الأول الذي يجعل الشركات متعددة الجنسيات تقرر تفضيل تدويل بدلا من التصدير.

ب-يكمن في تجنب مختلف العوائق المحتملة التي تعترض حركة الاستثمار والتجارة مثل الضرائب والرسوم.

ج-منها ما شكل مصدرا حقيقي للمواد الأولية من مناجم الحديد والصلب،ومنابع البترول،وهذا ما جعل بضرورة للمستثمر الأجنبي يدرك أنها مواقع هامة للاستثمار وهذا ما ينطبق على الشركات البترولية الكبرى الموجودة.

2-دوافع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة:

يمكن تلخيصها في مايلي:

أ-جعل القسم الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الأخيرة

ب-دافع الحصول على التكنولوجيا بغية الاستفادة منها.

ج-اجتذاب الاستثمار بهدف تنمية التجارة الخارجية.

د-يعتبر الاستثمار بمثابة وسيلة تمويلية للدول المضيفة له،أي هوا أداة تمويلية خارجية.

ت-يعتبر الاستثمار الأجنبي من الوسائل للتغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيفة.

[1]-عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة** ،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص15.

ثانيا–محددات الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بداية تعني مجموعة من العوامل المتنوعة التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز على توجيهات تدفقاته سواء الجغرافية أوالقطاعية إلى جانب قرارات تجسيده. وأيضا قرارات اختيار مواقعه وهذا ما يعني بضرورة واضحة ان هذه العوامل في حد ذاتها تكون مرتبطة بأطرافه المختلفة أما بالشركات الأجنبية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر وحتى دولها الأصلية هذا من جهة،كما تكون متعلقة بالظروف التي تميز الدول المصدقة بما فيها الدول النامية.[1]

ثالثا:العوامل المحددة لاختيار الشركات الأجنبية لمواقعها الاستثمارية:

لا شك إن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الشركات الأجنبية عند اختيارها لمواقع الاستثمار خارج البلد الأصل وهي بمثابة محددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل هذه العوامل فيما يلي: [2]

1–الشروط المتعلقة بمستوى العمالة:

وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

أ–وجود عدد كبير من اليد العاملة خاصة الماهرة منها.

ب–ضرورة تمتع هذه الأخيرة بمستوى ثقافي إلى جانب الكفاءة الضرورية كذالك مدى إيجادها للغة التي يتحدث بها أوتلك التي يتعامل بها المستثمر الأجنبي

ج–تمتعها بمستوى معيشي وتعليمي مقبول.

د–انخفاض تكاليفها،على سبيل المثال في الأجور والرواتب تكون منخفضة مقارنة بنظيرتها السائدة في البلد الأصلي

ت–ولا شك إن توافر الشروط هومحدد أساسي من محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة التي تتمتع بذلك.

[1]–عبد القادر خديجي، " **دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار في البلدان النامية**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية،قسم علوم التسيير تخصص مالية، ،جامعة الجزائر 3 ، 2007 ص85.

[2]–محمد سعيد أنور سلطان ، "**إدارة الشيوخ**"، دار الجامعة الجديدة، ط2 ،الإسكندرية، مصر، 2005 ،ص70.

2-الشروط المتعلقة بالمتطلبات :

فكلما توافرت بشكل أكثر مختلف المكونات الأساسية للبنية التحتية مثل الطرق،ووسائل النقل المختلقة،إلى جانب الخدمات المتعلقة بالاتصالات،الكهرباء،الطاقة،المياه،بتكاليف منخفضة،مما يؤثر على سلوك الشركات الأجنبية بالإيجاب،ويسمح لها باختيار موقع استثماراتها في البلد المناسب.[1]

3-المميزات التي تميز صناعات معينة:

وتتمثل الخصائص المميزة لكل صناعة سببا رئيسيا وراء تحديد (الشركات متعددة الجنسيات) خصوصا والشركات الأجنبية عموما لمواقع استثماراتها.

4-درجة المخاطر المحلية :

1. أما الأخير فيتعلق بدرجة المخاطر المحلية مما لا شك فيه إن الشركات الأجنبية لا تندفع للاستثمار في الدول التي تستخدم أساليب السيطرة والاستيلاء أوالدول التي ينعدم فيها الأمن ويكثر فيها العصيان المدني وغياب الحريات الفردية والجماعية.

رابعا:العوامل التي تخص الدول المضيفة:

إن العوامل التي ذكرناها سلفا والتي تحدد اختيار مواقع الاستثمار من طرف الشركات الأجنبية،هي تمثل في حد ذاتها السياسات ومختلف الإجراءات التي يفترض إن تتخذها الدول المضيفة للأجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]وتجدر الإشارة في هذا السياق إن الكثير من الدراسات في هذا الشأن أثبتت خلال عقدي 60 و70 بالخصوص إن نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت واردة بحجم كبير للدول المتقدمة. وهذا ما يفسر أن تلك الدول تملك المناخ الاستثماري الملائم على عكس الدول النامية باستثناء بعضها فقط مثل جنوب شرق أسيا[3].والجدول التالي يلخص دوافع كلا الطرفين :

[1]-عابد وهيبة ،"**الإستثمار الأجنبي في الجزائر**"، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة البليدة،2007،ص50.

[2]-محمد سعيد أنور سلطان، **مرجع سابق** ،ص71.

[3]-محمود باسم السعيدي. ردينة عثمان يوسف،"**إدارة الأعمال الدولية**"، ط1،الأردن،2003 ،ص 24.

الجدول رقم(1-1): دوافع المستثمر والبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر

دوافع المستثمر	دوافع البلد المضيف
1-البحث عن أسواق جديدة (غزو، نمو وتوسع) وتعظيم الأرباح. 2-الاستفادة من الإعفاءات الضريبية والمزايا الممنوحة كالضرائب والرسوم ومن انخفاض الأجور واستغلال المواد الأولية. 3-استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة 4-التخلص من التكنولوجيا المتقادمة ومن مخزون سلعي (قد يعاني من ركود) ومن مخالفات الإنتاج بالبلد المضيف 5-التغلب على البطالة في البلد الأصلي.	1-جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال منح الحوافز والمزايا الضريبية وغير الضريبية. 2-توظيف عوامل الإنتاج المحلية، مع محاولة حل مشكلة البطالة فيها والحصول على تكنولوجيا جديدة. 3-إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات، مع الاهتمام بالتصدير في إطار الشركات الأجنبية القائمة. 4-التوسع في مجال الخدمات (السياحة، التأمين والبنوك) مع إنشاء صناعات جديدة. 5-تنمية التجارة الخارجية وتحسين المركز التنافسي للبلد، مع تحقيق تقدم اقتصادي مضطرب

المصدر: فريد النجار، "ندوة التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية"، مجموعة أعمال، ندوة الأمانة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر 1995.

المبحث الثاني:النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي وآثاره.

تعددت النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وتعددت أشكاله،ونظرا للتأثير المزدوج لهذه الظاهرة الاقتصادية على الدولة الأم والدولة المضيفة،فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيرا يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها،وفي هذا الإطار سنحاول إبراز أهم ما جاء في ذلك.

المطلب الأول: النظريات المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حضي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين ، الذين قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار وسنتناول في هذا المطلب أهم هذه النظريات على النحو التالي:

أولا:النظريات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر:

من أهم النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر ما يلي: [1]

1-النظرية الكلاسيكية:

تنطلق النظرية الكلاسيكية من فكرة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية،والمنافسة التامة في السوق،وعدم وجود عوائق في حركة رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج،وحسب رواد هذه النظرية فإن التفاوت في العوائد بين البلدان هوالذي يسمح لأصحاب رؤوس الأموال بالاستثمار في الخارج،أما في حالة تساوي العوائد فلا يتوقع حصول أي انتقال لرأس المال عبر الدول،فرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق الإنتاجية الحدية لرأس المال،وبذلك يكون اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بالندرة النسبية،ومن أهم العوامل التي تفسر هذه الحركة تلك المرتبطة برغبة الشركات في الاستفادة من التباينات في ظروف العمل والإنتاج بين الدول،وبصورة خاصة فإن الفوارق في تكلفة العمل أومعدل استغلال قوة العمل بين الدول والمجتمعات تمثل أحد الدوافع الكبرى للاستثمار في البلاد ذات التكلفة المنخفضة،إلا أنه رغم إسهامات هذه النظرية وجهت لها عدة انتقادات من أبرزها تناقض هذه النظرية مع واقع أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة يتحرك داخل الدول المتطورة من النظام الرأسمالي العالمي التي تتقارب فيها المستويات الإنتاجية الحدية لرأس المال.

[1]-عدنان داود محمد العذارى، **،الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع الأردن ،2016 ، ص ص:61،62.

2-نظرية الميزة الاحتكارية:

ظهر النموذج الاحتكاري على يد المفكر الاقتصادي هايمر،والذي أشار إلى أن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هورغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي،وأن الشركات متعددة الجنسيات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة،حيث تمكن تلك الميزات الشركات الأجنبية من المنافسة،والحصول على عائد أعلى من ذلك الذي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي.[1]

-وقد تم تطوير هذا المنهج من طرف المفكر الاقتصادي كافس حيث أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بالدرجة الأولى نتيجة توفر أربعة عوامل وهي:[2]

أ-ميزة تكلفة رأس المال: عادة ما تكون الشركات التي تقوم باستثمارات خارجية أكثر قدرة من الشركات الأخرى على دخول أسواق رأس المال سواء كانت عالمية أومحلية،ولهذا فهي قادرة على توجيه مصادرها التمويلية بطريقة أفضل.

ب-ميزة تنويع المنتجات: تتميز هذه الشركات بتنوع كبير في منتجاتها التي تستجيب لأذواق المستهلكين وطبيعة الأسواق التي تستثمر فيها،كما أنها تتمتع بقدرة كبيرة على تحمل تكاليف الإعلان والترويج الكبيرة .

ج-ميزة تقدم البحث العلمي: تتميز الشركات الاحتكارية بقدرة عالية على القيام بنشاطات البحث والتطوير،فهي تتمتع بتفوق تكنولوجي على باقي الشركات الأخرى.

د-الوفرات الاقتصادية: تتميز الشركات الاحتكارية بإمكانية الاستفادة من الوفرات الاقتصادية مع كبر حجمها،من خلال تطبيق طرق تنظيمية متطورة،وإمكانية الحصول على أسعار الجملة كلما كبر حجم المبادلات،وتؤدي الاستفادة من الوفرات الاقتصادية إلى خفض التكاليف،كما تمنح الشركات الأجنبية ميزة على الشركات المحلية في الدولة المضيفة،فكلما زادت موانع الدخول زادت الميزة الاحتكارية للشركات الموجودة،ومكنها ذلك من القيام باستثمارات أجنبية مباشرة على نطاق أوسع.وقد تعرضت هذه النظرية رغم إسهاماتها لانتقادات عدة أهمها:[3]

---

[1]-نورية عبد محمد، 2012، **أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي**، دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي(1992-2010 ،أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، بريطانيا،ص62.

[2]-عدنان داود محمد العذارى، مرجع سبق ذكره ،ص ص 64-65.

[3]-نورية عبد محمد، مرجع سبق ذكره ص 7.

-لا يكفي امتلاك الميزة الاحتكارية وحده لقيام الشركات بالاستثمار في الخارج،إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكملة مثل المزايا المكانية،القيود المفروضة على التجارة الدولية،بالإضافة إلى السياسة التي تعتمدها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر .

-لم تقم هذه النظرية بتفسير للقيام بعمليات الاستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة التي لا تتوفر على الميزة الاحتكارية.

3-النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

1-نظرية دورة حياة المنتج :

يعد البروفيسور رايموند فيرنون من جامعة هارفارد الأمريكية صاحب نظرية دورة حياة السلعة،فقد لاحظ فيرنون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك،حيث وجد أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها،وبخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية الجاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الالكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال؛ أي أن هذه السلع تستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة،[1] وتقوم هذه النظرية على فكرة مفادها أن كل سلعة من السلع التي قد تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية،من لحظة وصولها إلى السوق التجاري حتى زوالها منه (الظهور،النمو،النضوج،الانحدار ثم الزوال)،حيث تحتفظ الدولة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية تتوفر عندها فقط،وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري،وقد تصبح هي ذاتها مستوردة لهذه السلعة بصورة أوبأخرى،ولفهم نظرية دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها،وهي على النحوالتالي[2]:

[1]-علي عباس ،**إدارة الأعمال الدولية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2007 ص 15

[2]-بيري نورة ،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية** (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب الفترة 1996-2014 ،(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، الجزائر،2015،2016، ص ص: 129-130.

أ–مرحلة الإنتاج(الظهور) والبيع في السوق المحلي:

عندما تقرر الشركة إنتاج سلعة جديدة لم يسبق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها من ذلك بالدرجة الأولى بيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها إلى الخارج،فالكمية الأولى المنتجة من السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها من السوق إلا نخبة الأغنياء،ويبقى عرض هذه السلعة محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل،وعند إنتاج كمية أخرى من السلعة يتم التغلب على بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج،فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ بالتفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابه .

ب – مرحلة التصدير:

تتميز هذه المرحلة بنموووتطور الطلب في الأسواق المتقدمة والنامية منها،مما يشكل حافزا للتصدير ومن ثم زيادة المبيعات في الخارج،الأمر الذي يدفع المنتجين إلى تطوير وسائل الإنتاج وتوسيع أنشطتهم،وهوما يؤدي إلى ظهور منافسين جدد،مما يستلزم إجراء تعديلات على نوعية المنتجات وحجمها.

ج – مرحلة النضج والاستثمار:

تتميز هذه المرحلة بإنتاج السلعة في الدول التي كانت تستوردها،وهنا تجد الشركة المنتجة للسلعة نفسها أمام وضع صعب ناتج عن ظهور منتجين محليين جدد،مما يزيد من الكميات المعروضة من السلعة في السوق المحلية للدولة المستوردة،وقد يترتب عن هذا الوضع فرض رسوم جمركية على الواردات من هذه السلعة لحماية المنتجين المحليين،وهنا تكون الشركة أما خيار واحد هوإنشاء وحدات إنتاجية داخل هذه الدولة لتموين السوق من الداخل.

د– مرحلة الانحدار والتدهور: في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للمنتج الذي يعمل على دعم موقعه في السوق،من خلال العمل على تخفيض تكاليف السلع خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض،كما يحاول إعادة تحديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلىأسواقها،فضلا عن القيام بإجراءات دفاعية مثل: إجراء بعض التغيرات على شكل السلعة حجمها،ألوانها وأسعرها،بهدف البقاء

في السوق لأطول فترة ممكنة،مع العمل في الوقت ذاته على اختراع سلعة جديدة تحتكر من خلالها الأسواق،وهوما يطلق عليه بالإستراتيجية الهجومية[1]

وقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات من أهمها ما يلي – :اهتمام هذه النظرية بالاستثمار في المنتجات الجديدة فقط،إضافة إلى عدم تمكنها من تقديم تفسير مقبول لأسباب تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثماروالعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.[2]

وجود بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتج،إذ قد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامنا مع ظهورها في أسواق الدول النامية،كذلك قد تظهر بعض المنتجات لخدمة السوق الخارجي منذ البداية،كما أن الاستثمار في قطاعات أخرى كقطاعي النفط والسياحة قد يبدأ في الدول المضيفة وليس في البلد الأصلي للمستثمر الأجنبي[3] .

2 – نظرية احتكار القلة:

حسب هذه النظرية فإن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في أسواق احتكار القلة؛ كون هذه الأسواق تقسم بين قلة من الشركات المنتجة الكبيرة وتمنع المنافسة الاحتكارية أي شركة تنموعن طريق المضاربة السعرية،وبذلك فإن الشركات تسعى إلى تعزيز فرصتها للنموعن طريق الاستيلاء على أسواق خارجية بالإنتاج فيها،مما يعزز المستوى لربحتها،ويتضح مما سبق أن الهدف الأساسي للشركات المتعددة الجنسيات هوالنمو،فتحاول كل شركة أن تنموبشكل أسرع من بقية الشركات،إذ أن نسبة النموتحدد حجمها ونصيبها في السوق الاحتكارية الذي يؤدي إلى تحديد قوتها وسيطرتها على السوق؛ أي أن هذه الشركات تسلك سلوكا هجوميا غير مرتبط بضغوط السوق الاحتكارية للاستثمار في الخارج،فتعمل الشركات الكبيرة على نقل جزء متزايد من استثماراتها الجديدة إلى الخارج،مما ينقل الطابع الاحتكاري إلى السوق العالمية .

وقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات كتجاهلها الإغراءات المتاحة في السوق الأجنبية،وإهمالها لجوء الشركات الصغرى والعاملة في سوق تنافسية للاستثمار في الخارج،ومن ثم أهملت المنافسة الدولية،وبالتالي فإن

[1]–علي عباس،مرجع سبق ذكره ،ص 1.

[2]–مصباح بلقاسم ،**أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية المستدامة–حالة الجزائر–** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 13.

[3]–نورية عبد محمد، مرجع سبق ذكره ،ص 73

هذا التفسير يركز على العوامل المرتبطة بالسلوك الاحتكاري أكثر من العوامل التي تنبع من المنافسة في سوق احتكار القلة.[1]

3-نظرية عدم كمال السوق:

قامت هذه النظرية على فكرة أن المنافسة تعتبر أهم العوامل التي تقوم عليها الشركات،فإذا كانت الشركة غير قادرة على المنافسة في السوق،فهذا يؤدي بها إلى الزوال،وتفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية أوالمضيفة،بالإضافة إلى النقص الكبير في عرض السلع،كما أن الشركات الوطنية في البلدان المضيفة ليس لها القدرة على المنافسة الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أوالإنتاجية المختلفة،أوحتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال؛ أي أن توفر بعض القدرات أوجانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات كالموارد المالية،التكنولوجيا،المهارات الإدارية وغيرها من الموارد مقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحوالاستثمارات الأجنبية،أوبمعنى آخر أن يقين هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا،إنتاجيا،ماليا أوإداريا،سيكون أحد المحفزات والدوافع الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات بالاستثمار أوممارسة أي أنشطة إنتاجية أوتسويقية في الدول النامية،بالإضافة إلى ما سبق تفترض هذه النظرية النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا على أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات،ففي حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أوالتحكم في السوق،وبالتالي ضمان مكانة دائمة وفعالة فيها،حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق،كما أن السلع والخدمات المقدمة وكذلك مدخلات ومكونات عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس،ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات أمام نظيرتها في الدول المضيفة في مثل هذا النوع من الأسواقأما فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية فتتمثل فيما يلي[2] :

-عدم واقعية الافتراض القائل بإدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج.

[1]-عدنان داود محمد العذاري ، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-68.

[2] العبادي محسن، ،**الاستثمار بالعملات الأجنبية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص ص: 63-70.

-عدم تقديم هذه النظرية أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركة المتعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أوالمزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أوالعمليات الخارجية كالتصدير أوعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أوالتسويق.

-مدى إمكانية أوواقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات سواء كانت هذه الأهداف مرتبطة بالاستثمار المباشر أوغير المباشر مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أوالمتقدمة،والخاصة بتنظيم مثل هذه الأنشطة أوالعمليات الإنتاجية والتجارية،ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها أوالمزايا الاحتكارية التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.

4- نظرية الحماية :

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق،فضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يتواءم وأهداف الشركات المتعددة الجنسيات لا يتحقق بمجرد عدم تكافئ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية أوالعاملة بالدول النامية والمضيفة،حيث أن نجاح الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على الرقابة التي تمارسها الدول النامية،أوما تفرضه من شروط وقوانين على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة،والمقصود بالحماية في هذه النظرية كل الممارسات الوقائية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أوالتسويق أوالإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أوعقود التراخيص والإنتاج،أوأي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة .

وتقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركات المتعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا ما استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة وأي عمليات إنتاجية أوتسويقية أخرى جديدة،ولكي تحقق الشركة هذا الهدف فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أوتنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة. أوبين المركز الرئيسي

والفروع في الأسواق أوبالدول المضيفة،بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة،أما الانتقادات الموجهة لهذه النظرية فنوجزها فيما يلي :[1]

-عدم وجود مبرر لممارسات الحماية المنفردة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات،نظرا لوجود مواثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة،والمتعلقة بحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها .

-تركيز هذه النظرية على الميزة الاحتكارية العالمية وإهمالها المزايا النسبية على المستوى المحلي أوالإقليمي من جهة،والأشكال الأخرى للتوطن الصناعي التي تمليها الظروف الاقتصادية والسياسية المتاحة للاستثمار الأجنبي من جهة أخرى.

5- نظرية الموقع:

ركزت نظرية الموقع على اختيار الدولة المضيفة التي ستكون محلا للاستثمار وممارسة الأنشطة الإنتاجية أوالتسويقية،والمتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات،وبعبارة أخرى أنها ركزت على العوامل البيئية للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمارات للشركات المتعددة الجنسيات،والمرتبطة بالعرض والطلب،بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة،فضلا عن العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق،وذلك على النحوالتالي[2] :

أ-العوامل التسويقية: كدرجة المنافسة،منافذ التنويع،وكالات الإعلان،حجم السوق،معدل نموالسوق،درجة التقدم التكنولوجي،الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين واحتمالات التصدير لدولة أخرى وغيرها.

ب-العوامل المرتبطة بالتكاليف: كالقرب من المواد الخام والمواد الأولية،مدى توفر اليد العاملة،انخفاض مستويات الأجور،مدى توافر رؤوس الأموال وانخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الإنتاجية الأخرى .

ج-الإجراءات الجنائية (ضوابط التجارة الخارجية): كالتعريفة الجمركية،نظام الحصص،القيود الأخرى المفروضة على الاستيراد والتصدير وغيرها .

---

[1]-سعدي هند ،**أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية**-دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014 ،أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص 28.

[2]-سحنون فاروق ،**قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر**،رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر،2009-2010، ص 27.

د–العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي: كالاتجاه العام نحوأومدى قبول الاستثمارات الأجنبية أوالوجود الأجنبي،الاستقرار السياسي،القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار،إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بها،مدى ثبات أسعار الصرف،نظام الضرائب ومدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.

هـ–الحوافز والامتيازات والتسهيلات: التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

ت–عوامل أخرى: كالأرباح المتوقعة،المبيعات المتوقعة،الموقع الجغرافي،مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج وإمكانية التجنب أوالتهرب الضريبي وغيرها.

6– نظرية الموقع المعدلة :

تضيف نظرية الموقع المعدلة بعض المحددات التي تأثر على الاستثمارات الأجنبية،حيث قدم هذه النظرية روبوركوسيموندإذ اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل،وهي:[1]

أ–العوامل الشرطية: وتتمثل في خصائص المنتج والعلاقات الدولية للدول المضيفة.

ب–العوامل الدافعة: تتمثل في الخصائص المميزة للشركة ومركز الشركة التنافسي.

ج–العوامل الحاكمة: وتتمثل في الخصائص المميزة للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر،بالإضافة إلى الخصائص المميزة للدولة المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر .أما فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية فتتمثل في إشارتها إلى التكافؤ في العوامل التي قد تكون بمثابة عوائق وعراقيل،أوتكون بمثابة دوافع وحواجز للشركات المتعددة الجنسيات للقيام بالاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة مع انحصار العوامل الدفاعية للاستثمار الأجنبي في الضمانات والحوافز،زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية وارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم لتشجيع شركاتها المحلية لإقامة مشروعات استثمارية وممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدودها.[2]

---

[1]–بن عباس حمودي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية–دراسة حالة الصين–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر،2011–2012 ، ص 77.

[2]–بلقاسم أحمد ،**نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر،2012–2013، ص 118.

المطلب الثاني: الحوافز الممنوحة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر

سعيا من جانب الدول المضيفة خاصة النامية لجذب المستثمرين الأجانب ومن ثم مشروعات الاستثمار في مختلف أوجه النشاط لخدمة التنمية تقدم الكثير من أنواع الحوافز والتسهيلات والامتيازات لهؤلاء المستثمرين ولم يقتصر الأمر فقط على قيام هذه الدولة بتقديم الحوافز والتسهيلات لتشجيع شركاتها الوطنية

وبخصوص الحوافز المقدمة من الحكومات الدول النامية المضيفة ويجدر الذكر انه من الخطأ القول أن تتعدد وتنوع في الحوافز والتسهيلات والامتيازات المتاحة للمستثمرين يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية أو رفع جاذبية الدول المضيفة مكان الاستثمار الأجنبي ،ففي بعض الحالات قد نجد إحدى الدول المضيفة تقدم الأنواع من التسهيلات من الامتيازات والضمانات والرغم من هذا حجم الاستثمار الأجنبي فيها محدودا للغاية[1].

وسوف نتناول في هذا المطلب أهم الحوافز المالية والتمويلية وكذا الحوافز الأخرى كما يلى: [2]

1-الحوافز المالية والتمويلية :

تلعب الحوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبيدورا محدودا في جذب الاستثمار الأجنبي،لاسيما عندما تمكن هذه الحوافز لتمكن هذه الحوافز لتكون عن انعدام مزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار وتتمثل هذه الحوافز في الحوافز المالية والحوافز تمويلية.

2-الحوافز المالية :وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية،ومناهم أشكالهاالإعفاءات الضريبية المؤقتة،الائتمانات الضريبية للاستثمار،إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة عن الرسوم الجمركية أومن الضرائب الواردات الأخربالإضافةإلى حوافز التصدير والحوافز الخاصة ،التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة بكل مراحل الصادرات علاوة على تخفيض الرسوم المتعلقة باستخدام المرافق العامة كالمياه والكهرباء... الخ بالإضافةإلى العاملين الأجانب من الضريبة العامة على الدخل سواء بالمناطق الحرة أوالمشاريع القائمة داخل البلاد.

---

[1] أبو قحف عبد السلام، **"الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"** مؤسسةشباب الجامعة بدون طبعة مصر 2003 ص59.

[2] أبو قحف عبد السلامم،رجع سابق ذكره ، ص ص53 54 .

-رينت جروب وكريستينا كوستيال**"الاستثمار الأجنبي المباشر و إيرادات ضرائب الشركات"** مجلة التمويل والتنمية، بدون عدد ، جويلية 2001، ص10

3-الحوافز التمويلية: تتمثل الأنواعالأساسية منها فالإعانات الحكومية المباشرة التي تمكن من تغطية جزء من رأس المال الإنتاجية والتكاليف التسوية المرتبطة بالمشروع الاستثماري وفي الائتمان الحكومي المدعم وكذا مشاركة الحكومة في ملكية الأسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة وتأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر.

4-الحوافز الأخرى: وهناك عدة حوافز أخرى لا تقل أهمية عن سابقيها نذكر منها:[1]

أ-حجم السوق واحتمالات النموالاقتصادي: يعتبر حجم السوق من أهم العوامل المؤثرة في جلب استثمارالأجنبي المباشر إذأن كبر حجم السوق الحالي أوالمتوقع يعبر عنه من خلال نصيب الفرد بالناتج المحلي والإجمالي وعدد سكان يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويجعل الشركات الأجنبية تسعى إلى استغلال فرصة سعة هذا السوق باحتلال مكانة إستراتيجية فيها من أجل تغطية الطلب المحلي أوالتصدير إلىالأسواق المجاورة كما هوالحال في ما يخص صناعة السيارات وكذا بالنسبة لمعدلات النموالاقتصادي فهي شديدة الحساسية اتجاه الاستثمارات الأجنبية كلما كان النموالاقتصادي يشهد تطورا وتساهم قاعدة الإنتاج المحلي في ارتفاعه كلما كان ذلك مشجعا لأن الاستثمارات الأجنبية تميل إلى أن تتبع النمولا أن تقوده.

ب-سياسات اقتصادية كلية مستقرة:

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة من العوامل التي تؤثر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إذإن تحقيق الاستقرار الداخلي مقاسا بمعدل تضخم أوعجز الميزانية أوعرض نقود وكذا الاستقرار الخارجي مقاسا يعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات يساعد في توضيح الرؤية للمستثمر الأجانب ويسهل عليهم الاستثمار على أحسن وجه.

ج-الايطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:

يعتبر كذلك وجود الايطار التشريعي والتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار من العوامل التي تشجع على قدوم استثمار الأجنبي المباشر وهذا الإطار التشريعي لا يمكن ان يتحقق من خلال: [2]

[1]-عياش قويدر و إبراهيم عبد الله **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، شلف ماي 2005 ص1.

[2]-مصباح بلقاسم **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة** حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ص17.

-وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية الاستثمار.

-وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم المصادرة فرض الحراسة،نزع الملكية،وتكفل له بحرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلا عن أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية.

-وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة حالية.

-بنية أساسية مناسبة:إن وجود بنية أساسية مناسبة عامل مؤثر على الاتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إذ أن توفر خطوط نقل الحديثة وكثافتها بالإضافةإلى وجود شبكة اتصالات متطورة يسهل على المستثمرين الأجانب عملية التواصل داخل الدول وكذا العالم الخارجي .

-مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطور التكنولوجي إذ لابد من الاهتمام بالعنصر البشري وإشراكه أكبر قدر ممكن والاستثمار فيه وينبغي التعليم وتدريب المهني في صدارة العوامل التي تؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى العنصر البشري لان ارتفاع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب والتكوين المهني يزيد من مهارة العمالة.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر كونه شكل من أشكال اقتحام الأسواق،بل هوحركة من حركات رؤوس الموال الدولية التي تجري في شكل تدفقات بين من يجسدها ومن يستقبلها.

أما بالنسبة للدول المضيفة له،فإنها أضحت تدرك بأن له مزايا كثيرة: [1]

قد تجنبها هذه الأخيرة تنصب كلها في كونه عاملا رئيسيا لتحريك عجلة النموالاقتصادي،أما بالنسبة للدول المصدرة له أي الدول الأصلية للشركات التي تقوم به فهي تدرك بأنه عامل ديناميكي لانتشارها وتوسعها. لكن في المقابل لا يعني ذلك بأن الاستثمار الأجنبي لا يخلومن العيوب لكل من الدول المضيفة له والمصدرة له.

[1]-فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر– مصر– السعودية)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر،2007.2008 ،ص31.

أولا:إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي مجموعة من الإيجابيات بالنسبة للدول المضيفة والدول المصدرة وتتمثل في:

1-إيجابيات بالنسبة للدول المضيفة له:

تتمثل إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

-تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي هذا إلى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.

-كما يؤدي إلى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة،كما يحفز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءاتهم الإنتاجية أي سيرهم في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني.

-يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أوتكميلية تمس في الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية المختلفة وهذا ما يعني بصورة عامة تكملة للاستثمارات الوطنية والحكومية منها الخاصة.[1]

-اكتساب قدرة أكبر على الإنتاج مع تخفيض تكاليف لبعض الاستثمارات المحلية لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج.

-يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة نقل التكنولوجيا وبهذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم،ومن جهة أخرى اكتساب تقنيات جديدة للإنتاج.

وكذا المعارف التكنولوجية الأخرى مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر.

-مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد الطرقات المؤدية إلى مشروعه وتوصيل شبكات المياه الصرف الصحي ،الكهرباء...الخ.

-المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات.

[1]-حميد الجميلي، **دراسات في العلاقات الإقتصادية الدولية، أكاديمية الدراسات العليا** ،طرابلس ، ليبيا ، ا2005، ط 1 ، ص 385.

-جلب العمالة المؤهلة وكذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل وعلاقاته أيضا وكذا الفعالية الاقتصادية مما يؤدي هذا كله إلى حلول الاستفادة من الطرف المعتمد وتقنيات السير الفعال.

-خلق مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى التقليص من حدة البطالة،كما تعمل على تنمية واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية.

2-إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به:

تتمثل إيجابيات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول القائمة به في النقاط التالية [1]:

-يضمن دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.

-يساهم أيضا في تحسين ميزان المدفوعات للدول.

-استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصة منها الدول النامية ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.

-استغلال اليد العاملة الرخيصة بدلا من اليد العاملة ذات تكلفة (الأجور والرواتب في الدول القائمة به).

-استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول له،أين سيتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط الشيء الذي تجسده الشركات متعددة الجنسيات.

-الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك الموارد المالية،أوالقروض مسيرة...الخ. وهذا ما يسمح بتذليل العراقيل ومختلف العقبات التي قد تعيق تجسيد الاستثمار.

ثانيا:سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

في مقابل الإيجابيات هناك عدة سلبيات التي قد تعيق كل من الدول المصدرة والمضيفة للاستثمار.

1-سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:

تتمثل سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة فيما يلي[1]:

[1]-حميد جميل، المرجع السابق، ص 386.

-عندما يصل الاستثمار الأجنبي المباشر تقريبا إلى مرحلة التصنيع يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية،في الخارج،بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي لاحتياطات العملة الأجنبية.

-تركز نشاط معظم الشركات الاستثمارية في مجال التفجير وتداول السلع والخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى. ويعود السبب إلى البحث عن الربح الكبير مما يؤدي إلى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية الأجنبية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية.

-تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية. وربما صرامتها من عمليات التصنيع الجديدة،ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الجانب.

-المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات.

-التأثيرات السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية والخضوع لضغوطات الحكومات الأجنبية مما يؤدي إلى الإنقاص من الاستغلال الاقتصادي والسياسي،خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وخطر توسعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الاقتصادية ومن بينها المجالات الاجتماعية والثقافية وربما حتى السياسية أحيانا.[2]

2-سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به:

يمكن ذكر سلبيات الاستثمار المباشر بالنسبة للدول القائمة به كالآتي:[3]

-القيود الهامة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعني في مجملها عمليات التوظيف أوالتصدير أوعند تحويل الأرباح منها وإلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار الأجنبي.

-في المدى المتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مرفوعاتها.

---

[1]-صقر عمر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية**،ط2 ،مصر،2003،ص23.

[2]حميد الجميل ،مرجع سابق ذكره ،ص387.

[3] --فريد النجار، **"الاستثمار الدولي والتنسيق الغربي"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004 ،ص 8.

-الأخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أوالجبرية،عمليات المصادرة،والتأميم والتي تنجم من فعل إما عدم الاستقرار السياسي أوالسياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له.

-مما سبق يمكن القول بان الاستثمار الأجنبي لديه مجموعة من السلبيات.

-الأمر الذي يدفع بأطرافه إلى ضرورة اتخاذ التدابير الأكثر فعالية من أجل الاستفادة من مزاياه والتخفيف قدر الإمكان من عيوبه.

من كل ما سبق نستخلص أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في تمويل هذه الدول وذلك من خلال عوامل متعددة من شأنها أن تنشط سوق الأوراق المالية التي يترتب على نجاح مثل هذه الأسواق اجتناب المزيد من هذه الاستثمارات التي تتوقف على استقرار المتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر وخاصة استقرار أسعار الصرف ومدى تنظيم السوق والتنويع في الأدوات المستعملة فيه

المبحث الثالث :التحالفات الاستراتيجية وأشكال الشراكة الأجنبية.

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة إقتصادية تمثل المحرك الأساسي لعمليات التطوير والتنمية وسنتطرق في هذا المبحث الى صيغ وأشكال الشراكة الأجنبية وخاصة عقود التصنيع.

المطلب الأول :مفهوم التحالفات الإستراتيجية.

يقصد بالتحالفات التجارية والإقتصادية إحلال التعاون محل المنافسة التي قد تؤدي إلى خروج أحد الأطراف من السوق –التحالف الذي يؤدي إلى التعاون والسيطرة على المخاطر والتهديدات ،وتشارك التحالفات في الأرباح والمنافع والمكاسب الملموسة وغير الملموسة (المعنوية).[1]

أولا:خصائص التحالفات الإستراتيجية :

قد تكون التحالفات الإستراتيجيات ثنائية أومتعددة الأطراف ،كما قد تكون على شكل الإحتواء لشركة كبرى أومظلة كبرى مثال:إحتواء جامعة الدول العربية للدول الأعضاء مثلا ،أوإحتواء مجلس الوحدة الإقتصادية لعدد من الدول الأعضاء أوإحتواء شركة أووكيل وحيد لعدد من الشركات العربية أوبدون إحتواء ،وقد تكون التحالفات التجارية والإقتصادية محددة المدة أوغير محددة المدة والتحالفات التجارية والإقتصادية إذن قد تكون قصيرة المدى أولفترة محددة وقد تكون متوسطة المدى أوطويلة المدى ،ويرى البعض أن التحالفات قد تكون متكافئة في المصالح والمخاطر ،كما قد تكون في صيغة عقد إذعان تحقق مكاسب لطرف على حساب خسائر ومخاطر لطرف آخر [2] .

ثانيا:صيغ الشراكة :

للشراكة عدة أشكال وذلك حسب العلاقة التي تربط بين الشركاء ،ويتم الإتفاق على شكل الشراكة إنطلاقا من الأهداف المنتظرة لكل شريك ،وسنحاول التطرق إلى أهم صيغ الشراكة وذلك كما يلي [3]:

1–الشراكة الصناعية :بسبب تطور وتعقيد مسار التصنيع من خلال صعوبة مسايرة أساليب الإنتاج الحديثة وكذا التطور التكنولوجي ،ظهر هذا النوع من الشراكة الذي يأخذ في أغلب الأحيان شكل مخططات

[1] فريد النجار ،**التحالفات الإستراتيجية** ،ايتراك للنشر و التوزيع ،مصر ،1999،ص14.

[2] فريد النجار ،المرجع السابق ،ص19.

[3] متناوي أحمد ،**أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري** ،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ،قسم العلوم الإقتصادية و القانونية، العدد 13–جانفي 2015، ص70.

العمل ،وتبرز ضرورة إقامة ما يعرف بالتعاون الفني إنطلاقا من ضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة وكذا ما تتطلبه من تكنولوجيا عالية ،وفي هذا الإطار تلجأ بعض الشركات العالمية إلى التقارب وإنشاء فرق أوجماعات متخصصة في المشاريع التكنولوجية والصناعية المتطورة ومن بين الدوافع لهذا النوع من الشراكة نذكر مايلي :

أ–المجال الإقتصادي :عن طريق الإستفادة من أثار الحجم ،تكاليف البحث والتطوير...الخ.

ب–المجال التقني :من خلال مزايا التكنولوجيا المتطورة ،الإبداع....الخ

ج–المجال التجاري : عن طريق تفضيلات المستهلكين ،تقوية شبكات التوزيع....الخ

وبهذا فإن أسلوب الشراكة الصناعية يحقق نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية الحديثة بصورة أكثر فعالية مقارنة بالمشروعات المملوكة بالكامل للأجانب.

2–الشراكة التجارية : تتمثل هذه الصيغة في التعاون المشترك بين مؤسستين أوأكثر تعاني مؤسسة أصلية من ضعف نشاطها التجاري وبالتالي تلجأ للشراكة التي قد تكون في شكل عقود منح إمتياز،إتفاقيات تراخيص ،إتفاقيات تموين ،وهذا ما يسمح بتقليص تكاليف المعاملات التجارية وفتح شبكات جديدة للتوزيع وهذا ما يؤثر على رقم الأعمال بصفة إيجابية.

3–الشراكة التقنية :ظهرت هذه الصيغة من الشراكة كنتيجة للمتغيرات في المجال التكنولوجي وزيادة تكاليف البحث والإبداع ،ويمكن تقسيم هذا النوع من الشراكة إلى :

أ – إتفاقيات البحث والتطوير :العديد من الحكومات والشركات تخصص مبالغ معتبرة لإنفاقها في مجال البحوث الأساسية والتطبيقية ،لذا يتم اللجوء إلى هذه الصيغة قصد الإستفادة من خبرة الطرف الثاني وكذلك في مجال التمويل وتخفيض المخاطر ،ومن بين القطاعات التي يظهر فيها هذا النوع من الشراكة نذكر :

–قطاع الأدوية

–مراكز الأبحاث والبحث والتطوير بين الجامعات.

–مجال صناعة الأسلحة والسلع الإستراتيجية.

–مجال الإعلام الآلي وتكنولوجيا المعلومات.

ب –إتفاقيات تحويل المعارف :تسمح هذه الصيغة للشريك من الإستفادة من نقل المعارف ذات القيمة الإقتصادية الهامة وهي التي تساعد على تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة والمردودية بالإضافة إلى رفع مستواها التنافسي على مستوى المحيط العام.

4– الشراكة المالية : هذا النوع من الشراكة متعلق بدرجة مساهمة الشريك في رأس مال الشريك الثاني عن طريق الإستثمار المباشر ،حيث تتيح هذه الصيغة الحق في توجيه إدارة وسياسات لشريك الذي تمت المساهمة في رأس ماله ،الأمر الذي يخدم مصالح الشريك المستثمر في تطوير منتجاته وجهوده.

–تعريف التصنيع :كمجال للدراسة في سياق الحديث ،يمكن تعريف التصنيع بطريقتين ،تكنولوجي والآخر إقتصادي.من الناحية التكنولوجية ،فإن التصنيع هوتطبيق العمليات الفيزيائية والكيميائية لتغيير الهندسة أوالخصائص أومظهر مادة معينة لصنع أجزاء اومنتجات ،يشمل التصنيع أيضا تجميع أجزاء متعددة لصنع المنتجات.تتضمن عمليات إنجاز التصنيع مزيجا من الآلات والأدوات والطاقة والعمالة.

ومن الناحية الإقتصادية فإن التصنيع هوتحويل المواد إلى عناصر ذات قيمة أكبر عن طريق عملية معالجة أوتجميع واحدة أوأكثر ،النقطة الأساسية هي أن التصنيع يضيف قيمة الى المادة عن طريق تغيير شكلها أوخصائصها ،أوبدمجها مع مواد أخرى تم تغييرها بالمثل [1].

المطلب الثاني :أشكال الشراكة الأجنبية

–تتنوع الشراكة بتنوع مجالات الأنشطة الإقتصادية التي تقوم بها المؤسسات ،وتتمثل في:

أولا–إستراتيجية الإتفاقيات التعاقدية :

الإتفاقيات التعاقدية عبارة عن إرتباط طويل الأجل بين شركة دولية ومؤسسة في دولة أخرى يتم بمقتضاها نقل التكنولوجيا ،وحق المعرفة ،أوالإسم التجاري من الطرف الأول إلى الطرف الثاني دون إستثمارات في أصول مادية من طرف الشركة الدولية والمتمثلة في ما يلي[2]:

1 /عقود التراخيص :

[1] Mikel P .Groover, Fundamentals Of Modern Manufacturing: Materials, Processes, And Systems, 5th Edition, Wiley India, 2014, P: 2. (بوطبة سعيد و بن صولة أيمن بتصرف)

[2]عبد السلام أبو قحف ،بحوث التسويق و التسويق الدولي ،جامعة الإسكندرية ،مصر ،2004،ص235.

تعتبر عقود تراخيص الإنتاج أوالتصنيع أوإستخدام العلامات التجارية....إلخ أحد الأساليب التي يمكن للشركة متعددة الجنسيات أن تنقل إنتاجها من النطاق المحلي بالدولة الأم إلى الأسواق الدولية دون الحاجة الى أي إتفاق إستثماري ،وتراخيص الإنتاج والتصنيع هي عبارة عن إتفاق أوعقد بمقتضاه تقوم الشركة متعددة الجنسيات بالتصريح لمستثمر وطني أوأكثر (قطاع عام أوخاص)بالدولة المضيفة لاستخدام براءة الإختراع أوالخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية...الخ،في مقابل عائد مادي معين.

2 /عقود تسليم المفتاح :بموجب عقد أوإتفاق يتم بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يقوم الأول بإقامة المشروع الإستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل ،وما إن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني ويتميز هذا النوع من المشروعات الاستثمارية بالخصائص الآتية : [1]

أ–تقوم الدولة المضيفة(المستثمر الوطني) بدفع أتعاب للطرف الأجنبي مقابل قيامه بوضع أوتقديم التصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وصيانته وإدارته وتدريب العاملين فيه.

ب– تتحمل الدولة المضيفة تكلفة الحصول على التجهيزات والآلات والثمن +تكاليف النقل وبناء القواعد....الخ.

ج–بعد إجراء تجارب التشغيل والإنتاج (من حيث كمية الإنتاج والجودة وأنواع المنتجات....الخ)يتم تسليم المشروع للطرف الأجنبي.

3 /عقود المفتاح في اليد :

هي عبارة عن إتفاق بين الطرف الأجنبي (المستثمر الأجنبي) والطرف الوطني (الحكومة ،المؤسسة الوطنية...الخ) مبني على أساس قيام الطرف الأجنبي بإنجاز مشروع إستثماري إلى غاية الإنتهاء منه وبداية تشغيله ،حيث ينتهي التدخل الأجنبي بمجرد إتمام إنشاء المشروع الإستثماري من خلال وحدة الإنتاج،مركب صناعي ،هياكل قاعدية ومن ثم عندها يتم تسليمه للطرف المحلي –الوطني –لتشغيله والإشراف عليه ،مع تعهد الطرف الأجنبي بتنفيذ كل بنودها وشروطها ،منها على سبيل الذكر التصميم الهندسي للمشروع ،توفير المعدات اللازمة ،وتزويد الطرف المحلي بكل المعلومات التقنية....الخ [2].

[1] عزوز عبد الحميد ،**إستراتيجية المؤسسة في إختراق الأسواق الدولية دراسة حالة شركة الجنوب للتمور** ،مذكرة ماسترفي العلوم التجارية تخصصتجارة دولية **جامعة محمد خيضرة بسكرة ، الجزائر** ،2014\2015 ص61.

[2] فضيل فارس ،التسويق الدولي :**مفاهيم عامة ،استراتجياته ،بيئته وكيفية إختيار الأسواق الدولية** ،مطبعة الإخوة ألموساك ،الجزائر ،2010،ص220.

4 /عقود تسليم الإنتاج والتسويق :

وظهر هذا النوع من العقود نتيجة التطور الحاصل بحيث أنه قد تطور إلتزام مورد التكنولوجيا من مجرد إلتزام ببذل عناية إلى إلتزام بتحقيق نتيجة ويرتفع إلتزامه في هذا النوع من العقود ليصل إلى حد الإلتزام بالتسويق وتعد هذه العقود التكميلية لعقود تسليم الإنتاج في اليد وقد عرفت بأنها إتفاق يلتزم فيه المورد بتقديم الدراسات وإقامة الوحدة الصناعية وضمان الإدارة ثم تسويق الإنتاج وبالتالي يظهر إلتزام جديد على عاتق المورد وهوالإلتزام بتسويق المنتوج ويعتبره البعض إلتزام بوسيلة فحسب ويعلل ذلك بأن كمية المبيعات والأسعار لا تخضع لسيطرة مقدم التكنولوجيا إلا إذا كان محتكرا للأسواق وبالتالي تخضع لعلاقات قوية ،السوق التي تتسم بالتقلبات غير المتوقعة.

قد يكون الإلتزام بالتسويق إلتزاما دائما أوقد يكون مؤقتا بحيث أنه يكون مؤقتا بهدف مساعدة طالب التكنولوجيا أوالمستورد وذلك في توزيع الإنتاج مؤقتا حتى يتمكن من ذلك بنفسه ،أما إذا كان الإلتزام دائما فإن مورد التكنولوجيا يلتزم بضمان بيع وتصدير جزء محدد من إنتاج الوحدة الصناعية.

ويتميز هذا النوع من العقود بأنه أسلوب جديد لتوسيع دائرة نشاطه ويسمح بزيادة تدخله في أساليب الإنتاج بحجة ضمان المواصفات المناسبة للمنتوج الذي يتولى توزيعه كما يسمح بإستخدام العاملين محليا وإستغلال الموارد المحلية وتحقيق السيطرة الفنية على التكنولوجيا المنقولة مما يحقق التطوير.[1]

5 / عقود الإمتياز :

عقد الإمتياز هوعقد يشبه الترخيص يلتزم بموجبه مانح الإمتياز بتمكين ممنوح الإمتياز من إستخدام حقوق الملكية الفكرية الخاصة به وأهمها إسم مانح الإمتياز التجاري وشعاراته ورموزه وعلاماته التجارية ،وكذلك الإستفادة من خبراته ومهاراته وأنظمة عمله ومعرفته الفنية والتكنولوجيا لإستخدامها في توزيع منتجات أوتقديم خدمات ،إضافة إلى تقديم مانح الإمتياز المعونة الفنية والتجارية والتدريب لممنوح الإمتياز ومساعدته في كل ما يعينه على ممارسة النشاط موضوع عقد الإمتياز حسب تعليمات وسياسات مانح الإمتياز وشروط العقد بصفة دورية طوال مدة العقد في النطاق المكاني ،نظير مقابل يتقاضاه مانح الإمتياز.[2]

---

[1] أحمد حمصي ،**العقود التجارية الدولية :عقد نقل التكنولوجيا و طبيعته القانونية** ،د.س. ن،ص14.

[2] طلال زغبة، عبد الحميدبرحومة، **الأشكال الجديدة لتدفقات الإستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال و أثارها على التنمية الإقتصادية في الدول النامية** ،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،المسيلة، الجزائر،العدد11 ،2014،ص174.

6/عقود التصنيع وعقود الإدارة :

أ–عقود التصنيع: هي عبارة عن إتفاق بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي يتم بموجبه قيام المستثمر المحلي نيابة عن المستثمر الأجنبي بتصنيع وإنتاج سلعة معينة ،أي أنها إتفاقيات إنتاج بالوكالة وهذه الإتفاقيات تكون عادة طويلة الأجل ويتحكم الطرف الأجنبي في إدارة عمليات المشروع وأنشطته المختلفة ،إن هدف إستراتيجية التصنيع هووضع قاعدة انتاج داخل سوق الطرف المضيف كوسيلة لغزوسوق هذا البلد ،ويجب الإشارة إلى أن عمليات التصنيع في دولة مضيفة لا يتضمن فقط البيع في هذه الدولة ولكن من أجل التصدير إلى بلدان أخرى أيضا ،ما يميز هذا النوع من الإستثمارات هوأنها تحتاج إلى رأسمال محدود وعدم التعرض للأخطار السياسية ،إلا أن ما يعاب عليها هوأن التضارب في المصالح بين طرفي الإستثمار يؤدي إلى خلق مشاكل تنظيمية وإنتاجية وتسويقية.

ب–عقود الإدارة :هي عبارة عن إتفاقيات أومجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإدارة كل أوجزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع إستثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين أومقابل المشاركة في الأرباح ،وأبرز مثال على هذا النوع من المشروعات سلسلة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم ،وعقود الإدارة قد تستعمل كإستراتيجية لدخول الأسواق الأجنبية بأدنى حد ممكن من الإستثمار وأدنى حد من الأخطار السياسية،يتميز هذا النوع من الإستثمار بأنه يساهم في التقدم الفني في ميادين والإدارة والتسويق وتنمية مهارات القوى العاملة ،ويقلل من الآثار السلبية والإقتصادية نتيجة عدم إمتلاك المستثمر الأجنبي لأي حصة في رأس المال ،ولكن يعيبه أن تحكم العنصر الأجنبي في إدارة نشاط وعمليات المشروع قد يخلق تعارضا في المصالح بينه وبين الطرف الوطني ،علاوة على أن إسهامات هذا النوع من الإستثمار في تدفق النقد الأجنبي وخلق المهارات الفنية محدودة.[1]

[1] محمد نجيب كلايعية ،زكرياء دبابسية ،**إستراتيجيات المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في إختراق الأسواق الدولية –دراسة حالة مجمع عمر بن عمر للعجائن** –مذكرة ماستر ،جامعة 8ماي 1945 قالمة ،2019/2018،ص64.

الشكل رقم 1-1 : الأشكال المختلفة للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

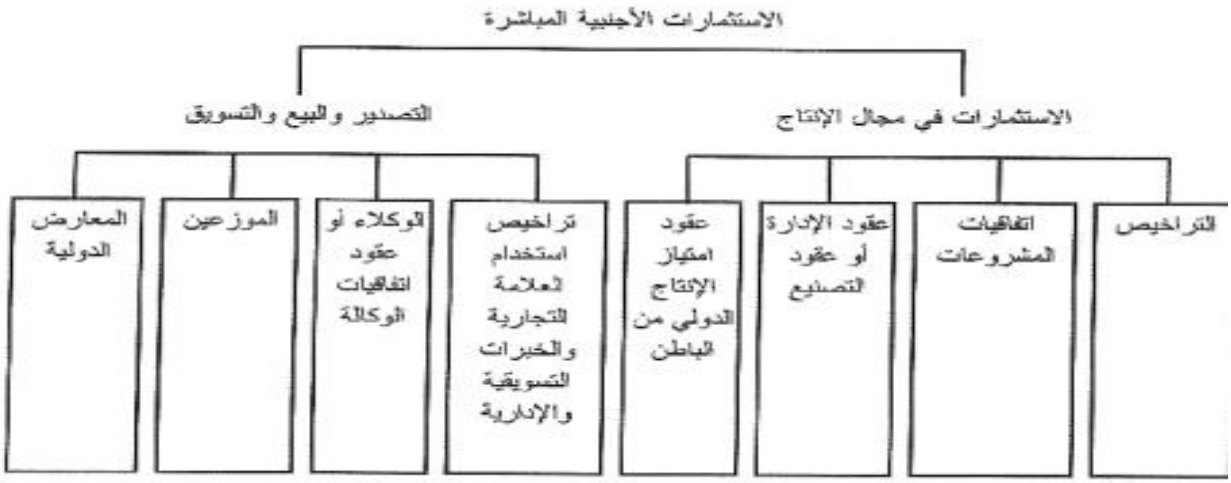

المصدر :عبد السلام ابوقحف ،**إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي** ،دار الجامعية الجديدة ،الاسكندرية ،2003،ص493.

المطلب الثالث :مزايا وعيوب عقود التصنيع

1-عيوب عقود التصنيع :

-قد تواجه الشركة الدولية مخاطر حقيقية عن طريق وجود منافسة قوية لها في السوق الدولي ،في حال كان الشريك المحلي قادر فعلا على النهوض بعبئ الإنتاج ،والقيام بتحسينه بشكل دائم العمل على زيادة الكماليات وتفعيل القدرة التسويقية.

-صعوبة العثور على شريك محلي يكون لديه القدرة في القيام بعمليات الإنتاج ،ضمن الشروط المتفق عليها مما يتطلب من الشركة الدولية القيام بعملية المتابعة والرقابة على الأعمال ،والإنتاج بطريقة دائمة ومستمرة وتقديم المساعدة الفنية أوالمساعدة التسويقية في الوقت اللازم.

2- مزايا عقود التصنيع :

-توافر إمكانية الدخول السريع للأسواق المستهدفة ،وإمكانية الإنسحاب من هذه السوق في حالات عدم الموائمة لطموحات وغايات الشركة الدولية أوتوقع بعض المخاطر.

-تجنب المخاطر وتكاليف الإستثمار المباشر في العديد من البلدان قد تكون غير مستقرة إقتصاديا وسياسيا.[1]

-مزايا وعيوب عقود التصنيع و الادارة بالنسبة للدولة المضيفة:

1-المزايا :المساهمة في تحقيق درجة من التقدم التكنولوجي في ميادين الانتاج والادارة والتسويق وتنمية مهارات القوى العاملة.

انخفاض الأثار السياسية والاقتصادية خاصة بسبب عدم تملك المستثمر الأجنبي لأي حصة في رأس مال المشروعات الاستثمارية.

2-العيوب :تحكم الطرف الأجنبي الكلي أوشبه الكلي في إدارة أنشطته وعمليات مشروعات الاستثمار من الممكن أن يخلق تعارضا في المصالح بينه وبين الطرف الآخر.[2]

[1] ولاء عضيبات ،**عقود تصنيع المنتجات في تسويق الأعمال الدولية** ، افريل 2022 ،الساعة 18:30،مقال من الموقع:
https://e3arabi.com

[2] عزوز عبد الحميد ، **إستراتيجية المؤسسة في إختراق الأسواق الدولية دراسة حالة شركة الجنوب للتمور** ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2015/2014 ، ص 63 .

الجدول رقم 2-1: مزايا وعيوب عقود التصنيع وعقود الإدارة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات.

	عقود التصنيع	عقود الادارة
المزايا	1-.تحتاج إلى رأس مال محدود جدا. 2- عدم التعرض للأخطار السياسية. 3- انخفاض تكاليف الإنتاج والتسويق. 4- وسيلة للتغلب على معوقات التصدير للدولة المضيفة. 5- تلاؤم الشركات التي تتوفر لديها مزايا تنافسية في المجالات الفنية والهندسية والإدارية بالمقارنة بنظيرتها الإنتاجية. 6- الجمع بين الإنتاجية ومزايا الترخيص وبعض مزايا الاستثمار المباشر.	1-لا تحتاج إلى رأس مال. 2- تسمح باختراق السوق المضيف مع درة خطورة أقل. 3- قد تساعد على التقدم نحوالحصول على مشروعات استثمارية مشتركة أومملوكة بالكامل. 4- المحافظة على السوق. 5- تسهيل مهمة دخول أسواق أجنبية أخرى محيطة بالدول المضيفة.
العيوب	1- صعوبة أحكام الرقابة على السوق والجودة والسياسات التسويقية في كثير من الأحيان. 2- توقف المزايا السابقة على مدى توافر الطلب الوطني الذي يميز بالكفاءة والفاعلية في مجال النتاج والتسويق بصفة عامة	1- احتمال تدخل الطرف الوطني في شؤون الإدارة بهدف المحافظة على أمواله المستثمرة. 2- التضارب في المصالح بين طرفي الاستثمار مما يؤدي إلى مشاكل تنظيمية وانتاجية وتسويقية.

المصدر : عزوز عبد الحميد ،**إستراتيجية المؤسسة في إختراق الأسواق الدولية دراسة حالة شركة الجنوب للتمور** ،مذكرة ماستر ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر،2015/2014 ،ص 64.

خلاصة الفصل :

إن موضوع الإستثمار من بين المواضيع الإقتصادية التي حظيت بإهتمام كبير من قبل العديد من الإقتصاديين والسياسيين والمفكرين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ،حيث بدأ إهتمام الدول المتقدمة به من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة لما له من أهمية في زيادة الدخل القومي وخلق فرص العمل ودعم عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وزيادة في الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، ويعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد مكونات الطلب الفعال ويعني ببساطة الإضافة إلى الثروة المتراكمة ،حيث يؤدي إلى زيادة اوالمحافظة على رأس المال وبالتالي يقوم بالدور الرئيسي في مواجهة الطلب المتزايد.حيث تناوله المنظرون والإقتصاديون من جوانب كثيرة وكان جوهر عدة دراسات ونظريات تم التطرق إليها في هذا الفصل اما الفصل الثاني فسنعرض فيه اهم عنصر يشارك فيه الإستثمار الأجنبي المباشر ألا وهوالتكنولوجيا ونقلها.

الفصل الثاني: عموميات حول نقل التكنولوجيا.

الفصل الثاني :عموميات حول نقل التكنولوجيا

تمهيد :

إن التغيرات الاقتصادية العالمية ترتبط بامتلاك عناصر القوة الاقتصادية وخاصة تلك المبنية على الاقتصاد المعرفي،الذي يدور في نطاق تحويل التكنولوجيا فائقة التقدم إلى سلع وخدمات قادرة على اختراق أسواق العالم وصناعة طلب جديد يتجاوز المفاهيم التقليدية للطلب على السلع النمطية ،وتعتبر هذه النقطة نقطة الفصل بين اقتصاديات الدول النامية والدول المتقدمة ،فتسعى الدول إلى اكتساب التكنولوجيا وتحويلها وأيضا نقلها بطرق وأساليب مختلفة من أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر.

من هنا سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول : ماهية نقل التكنولوجيا.

المبحث الثاني : آليات نقل التكنولوجيا.

المبحث الثالث : الاستثمار الاجنبي المباشر كبديل لنقل التكنولوجيا.

المبحث الأول : ماهية نقل التكنولوجيا.

لقد أعطت الدول المتقدمة التكنولوجيا اهتماما بارزا بإعتبارها العامل الرئيسي في عصرنا لتحقيق التنمية الإنسانية التي تقوم على حق البشر في العيش الكريم ماديا ومعنويا والحصول على المعرفة وعلى الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائق ، في هذا المبحث سنسلط الضوء على مفهوم التكنولوجيا وعملية نقلها بالإضافة الى قنوات نقل التكنولوجيا والمراحل التي تمر بها.

المطلب الأول : مفهوم التكنولوجيا.

أولا–تعريف التكنولوجيا :

عرفت بأنها مركب قوامه المعدات والمعرفة وتشمل المعدات جميع أنواع العدد والمركبات والالات والمباني أما المعرفه فتشمل جميع المبادئ والمناهج والعلوم والمهارات بما في ذلك الادارية والمالية والتسويقية والدراية العلمية بالتمويل والانتاج كما أنها مجموعة الخبرات والمعارف والمهارات المتراكمة والمتاحة والادوات والوسائل المادية والتنظيمية والادارية التي يستخدمها الانسان في أداء عمل أووظيفة ما في مجال حياته اليومية لاشباع الحاجات المادية أوالمعنوية سواء على نطاق الفرد أوالمجتمع.[1]

كما عرفت التكنولوجيا أيضا بأنها مجموعة من التقنيات والمهارات والمعرفة وأساليب صنع واستخدام الادوات والاشياء المفيدة التي بامكان هذا البلد بالذات الحصول عليها أومعرفتها. بينما يلخص الخبراء الدوليون التكنولوجيا المطبقة بأنها مجموعة التقنيات التي تم الحصول عليها أواستيعابها[2].

وأشارت الموسوعة العلمية لمبادئ علم الاجتماع الصادرة في عام 1992 بأن التكنولوجيا تمثل المكون التنظيمي للمعرفة التي يتم تطويرها للاستفادة منها في معرفة انتاج سلع مادية نافعة،التي يمكن توجيهها من أجل تحقيق غايات معينة[3].

ثانيا–أنواع التكنولوجيا:

تختلف التكنولوجيا حسب الصفة التي تم التركيز عليها،وانطلاقا من الهدف الذي تريد الوصول اليه من جهة،وقابليتها للتعديل وخلق التفاعل بين مختلف القطاعات من جهة أأخرى يمكن تصنيفها كما يلي[1]:

---

[1] اتحاد مجلس البحث العلمي، **الاعلام العلمي والنقل الافقي للتكنولوجيا**، الامانة العامة بغداد، 1982،ص ص:33، 34.

[2] عبده سمير ، **العرب والتكنولوجيا**، دور الافاق الجديدة، بيروت، 1981، ص 5.

[3] منصور علي، **التكنولوجيا ودورها في الرفع من مستوى الاداء الاداري**، المجلة القومية للادارة، المعهد الوطني للادارة، العدد 10، ليبيا، 1997،ص 93.

1–من جهة الملائمة :

أ–التكنولوجيا المجسدة أوالمندمجة :

ويقصد بها تلك التكنولوجيا المتجسدة في رأس المال البشري،أوفي المعدات والالات،التجهيزات الرأسمالية،أوحتى في السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارة والتلفزيون والراديو.

ب–تكنولوجيا غير متجسدة :

وتتمثل في المعرفة المتعلقة باستخدام وصيانة وتوطين وتطوير التكنولوجيا المجسدة،وتحويل خلاصة البحوث العلمية الى تطبيقات عمليه المفيدة.

2–من جهة درجة سريتها :

أ–تكنولوجيا عامة :

تلك التي تنتقل بدون قيود أوضوابط،كما أن حائزها لا تترتب عليه أي مسؤولية.

ب–تكنولوجيا خاصة :

وهي تلك التي تنتقل وفق ضوابط وقيود،وهي محمية اما من قبل الدولة أوالمعاهدات الدولية،أومن قبل الاطراف المتعاقدين أنفسهم.

3–من حيث الملائمة :

أ–التكنولوجيا غير الملائمة :

لا تتناسب فيها خصائص التكنولوجيا من حيث الحجم،الكثافة الرأسمالية ،المستلزمات الفنية والادارية،والتكلفة مع احتياجات ودخول الدول النامية.

ب–التكنولوجيا الملائمة :

هي تلك التكنولوجيا الملائمة اما فنيا،أوتقنيا ،أوبيئيا.

ثالثا–خصائص التكنولوجيا:

للتكنولوجيا مجموعة من الخصائص هي : [2]

– التكنولوجيا علم مستقل له أصول وأهداف ونظرياته تسعى لتطبيق المعرفة.

– التكنولوجيا عملية شاملة لجميع العمليات الخاصة بالتصميم والتطوير والادارة.

---

[1] انطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، العدد 59، 1982 ،ص 61.

[2] جبلي محمد الامين، **نقل التكنولوجيا وحماية البيئة، دراسة اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول المستقبلة له دراسة حالة قطاع المحروقات opec** ، اطروحة دكتوره، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس ، الجزائر، 2015/ 2016، ص36 .

- التكنولوجيا عملية ديناميكية أي أنها حالة من التفاعل النشط المستمر بين المكونات.
- التكنولوجيا عملية نظامية تعتني بالمنظومات ومخرجاتها نظم كاملة أي أنها نظام من نظام.
- التكنولوجيا هادفة تهدف للوصول الى حل المشكلات.
- التكنولوجيا متطورة ذاتيا تستمر دائما في عمليات المراجعة والتعديل والتحسين.

المطلب الثاني : مفهوم نقل التكنولوجيا.

1-تعريف نقل التكنولوجيا.

ينظر لنقل التكنولوجيا من منظوم منظمات الأمم المتحدة على أنها عملية نقل تتيح للدول النامية الولوج إلى المعرفة الفنية من الدول المتقدمة،حيث أن ترخيص الملموسة كملكية لم تكن محل طرح أونقاش. كما تعرف أيضا أنها عملية نقل النتائج العلمية من مؤسسة الى أخرى بغرض تطويرها واستغلالها تجاريا.[1]

كما يقصد بنقل التكنولوجيا استعارة الاساليب الفنية والاجتماعية المطبقة في البلاد الصناعية المتقدمة،لتوظيفها بما يخدم النموالتقدم في البلاد النامية أوالتي دخلت حديثا في ميدان الصناعة والتقدم. ومفهوم عملية نقل التكنولوجيا لا يجب صرفه إلى نقل الجانب المادي فحسب،وانما يجب أن ينظر اليها على أنها عبارة عن نقل المعرفة والخطط والإجراءات المتعلقة بها،فالتكنولوجيا قد تنتقل في شكل مادي،وقد تنتقل في شكل المعرفة ومعلومات،واجراءات أخرى.[2]

كما عرف مصطلح نقل التكنولوجيا بتلك العملية التي يتم بموجبها نقل المعرفة بأبعادها المتشبعة سواء كانت المعرفة علمية أوتقنية،وصولا الى الصورة المتكاملة لانبات العلوم وتقنياتها في المجتمع.[3]

2-أنماط نقل للتكنولوجيا

أ-النقل الرأسي للتكنولوجيا:

ويعني ترجمة البحوث التي تجري في مؤسسات البحث العلمي الى وسائل متقدمة للانتاج أوطرق متقدمة ومتطورة للخدمات المساعدة،ومع تطور الثورة العلمية والتكنولوجية قصرت الفترة الزمنية ما بين اكتشاف الحقائق العلمية وابتكار وسائل تقنية جديدة،وبين تطبيقاتها العلمية،وعلى سبيل المثال،فان الفترة الزمنية بين اكتشاف طرق ووسائل التصوير وبدء تطبيقاتها العلمية،استغرق 112 سنة،الهاتف 50 سنة،التلفاز 12

[1] المنظومة الوطنية لنقل التكنولوجيا في سلطنة عمان، مجلس البحث العلمي، الاردن، 2017، ص 6 .

[2] الحوات علي، **نقل التكنولوجيا والمجتمع دراسة في البلاد النامية**، جامعة الفاتح، ليبيا، طرابلس، 1981، ص 53 .

[3] محمود حواس ،**التكنولوجيا والعولمة الثقافية**، دمشق، بيروت، المنارة، 2003، ص 15 .

سنة،القنبلة الذرية 6 سنوات،أما الاكتشافات الحديثة وخاصة في ميدان الالكترونيات فهي تستغرق فترة لا تزيد عن 3 سنوات[1].

ب–النقل الافقي للتكنولوجيا.

فيقصد به النقل المادي للالات والمعدات والخبرات من الدول المتقدمة القادرة على تحقيق النقل الرأسي الى دول أخرى أقل تقدما،أولم تنجح في تحقيق وانجاز النقل الرأسي ولا يمكن اعتبار نقل التكنولوجيا عملية ناجحة الا بقدر ما يتحول النقل الافقي الى نقل رأسي يرتبط ارتباطا عضويا وديناميكيا بهياكل المجتمع المحلي والبيئة التي تحيط بها[2].ويمكن التمييز بين طريقتين أساسيتين لنقل التكنولوجيا :

–النقل الغير مباشر:

يعتبر النقل الغير مباشر للتكنولوجيا كشكل من أشكال النقل يفترض فيها أن تنصب على صفقة عبر عقد،بانتقال التكنولوجيا الى دولة مضيفة حيث لا يكون الطرف المالك فيها مسيطرا جزئيا أوكليا على ملكية المشروع،والسؤال الذي يظهر لنا هولماذا يمنح المالك تكنولوجيا لطرف أخر عن طريق عقد لا يخوله التحكم بالمشروع ويسمح للمالك الجديد أن ينافسه في الاسواق. فهذا يفقد الميزة الاساسية التي يعطيها الاحتكار التكنولوجي للمالك الاصلي.

والجواب يتمثل في مجموعة من الاسباب يمكن أن نوجزها في النقاط التالية :

– استحالة الاستثمار الاجنبي المباشر في دول الجنوب لاسباب تتعلق بسياسات البلد المضيف.

– قيود الحماية التي تفرضها الدول المضيفة على هياكلها الاقتصادية مما يمنح سلاسة تدفق السلع الاجنبية الى أسواقها.

– منع الشركات العالمية الكبرى من تصدير رؤوس أموالها من قبل الحكومات التابعة لها،لاسباب تتعلق بموازين مدفوعاتها أوبسبب تصدير بعض أنواع التكنولوجيا في العلم والتطوير.[3]

–النقل المباشر للتكنولوجيا (الاستثمار الاجنبي المباشر):

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر أهم وسيلة لنقل التكنولوجيا الاجنبية نحوالمؤسسات المحلية وذلك من خلال :

ـ رفع كفاءة رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال العنصر التكنولوجي المصاحب لتلك الاستثمارات الوافدة.

---

[1] العربي اسماعيل، **فصول في العلاقات الدولية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990،ص 209.

[2] قريشي محمود الرشيد ، **ديناميكية نقل التكنولوجيا في الدول العربية**، دار الثقافة، الدوحة، 1986، ص 13.

[3] محمد الامين جبلي ، مرجع سبق ذكره ،ص 38 .

ـ الرفع من عوامل الانتاج.

ـ انتاج منتجات جديدة وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا المصاحبة لهذا النوع من الاستثمارات وذلك من خلال ابرام العديد من الاتفاقيات والعقود مع الشريك الاجنبي .[1]

3-أنواع نقل التكنولوجيا.

يمكن التمييز بين نوعين مختلفين لنقل التكنولوجيا هما :

أ-النقل الداخلي للتكنولوجيا.

وهوالذي يتم على المستوى الوطني من خلال تحويل الخلاصات البحوث العلمية أراء التي تقوم بها الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث،الى منتجات وخدمات وطرق انتاج وخصائص تتجسد في السلع الرأسمالية والوسطية والاستهلاكية المنتجة بهذه الطرق ،ويطلق البعض على هذا النوع من النقل بالنقل الداخلي أوالنقل الرأسي للتكنولوجيا،وهوالنقل الغالب لدى الشركات المتعددة الجنسيات[2].

ب-النقل الدولي للتكنولوجيا أوالنقل الخارجي.

هوذلك النقل الذي أحد أطرافه أجنبية أين تتم عملية نقل المعرفة الفنية خارج حدود دوله المورد،أي نقل الطرق والخبرات الفنية والمهارات غير المحسوسة،من دولة متقدمة قادرة على تحقيق النقل الرأسي فيها،الى دولة أقل تقدما لم تستطع تحقيق النقل الرأسي بها،وهنا تكون أمام النقل الافقي اذ لم تقم هذه الاخيرة بادخال أي تعديلات أومحاولات لتكييف هذه التكنولوجيا،تبعا لظروفها الاجتماعية،الاقتصادية،والبيئة السائدة فيها[3].

4-أهمية نقل التكنولوجيا.

تبرز أهمية نقل التكنولوجيا من خلال الدور البارز الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة في التقنية الحديثة من خلال ما يلي : [4]

أ- زيادة في الانتاج على النوعية فقد جرت دراسة علمية في الولايات المتحدة الامريكية أن هناك زيادة في الانتاج والنوعية بنسبة 80% و90 % يرجع الى التطور التكنولوجي في حين أن الزيادة في الانتاج لا يزيد عن 20 % فقط نتيجة لزيادة في رأس مال المستثمر.

---

[1] تكارلي نورهان ،**عقود نقل التكنولوجيا في ظل القانون الجزائري**،مذكرة الماستر ،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،2019/ 2020 ص 14.

[2] بروش نورة ، **أثار نقل التكنولوجيا في اطار الاستثمار الاجنبي المباشر على استراتجية التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**، مذكرة ماجيستير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2012 2013،ص ص:9، 10.

[3] أنطنيوس كرم ، مرجع سبق ذكره 1982، ص 58.

[4] خنشول مروة ، طباخ نملة، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة**، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2019/ 2020، ص ص:45 ، 46 .

ب– زيادة الدخل الوطني، فحسب الاحصائيات العالمية أن عامل التقدم التقني والمعرفة يعد عاملا أساسيا في زيادة الدخل الوطني،ويعد اليابان حيزا مثال على ما يمكن أن تقدمه التكنولوجيا في تطوير المجتمع وهذا على الرغم من نقص في الموارد الاولية،وخاصة حجم السوق المحلية نتيجة للطاقة الهائلة للمصانع اليابانية على عكس الدول النامية التي تملك العديد منها رؤوس أموال هائلة وسوق قادرة على الاستيعاب،ونقص في العديد من المنتجات. [1]

المطلب الثالث : عملية نقل التكنولوجيا.

1–اساسيات في عملية نقل التكنولوجيا.

– الاعداد الكامل لكل ما يلزم وتهيئه الظروف المناسبة من أجل التعامل مع التكنولوجيا ومختلف العلوم والعمل على استيعابها بشكل جيد،ولذلك لابد أن تهتم بمراكز البحوث والتطوير واعداد الاطارات الوطنية،ولابد من الاهتمام بأخر منجزات العلم والتكنولوجيا.

– تكييف التكنولوجيا وطنيا وتكييف اتجاهات استخدام العلم فلا يجب أن نأخذ كل مبتكرات العلم والتكنولوجيا ونضعها في الاستخدام دون أن نأخذ بعين الاعتبار ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية.

– يجب أن تكون القاعدة الصناعية المستحدثة والقادرة على استخدام التكنولوجيا المستقطبة تخدم الاهداف الوطنية،وتتماشى مع قدراتنا المحلية،ولا يعني ذلك أن ننغلق على أنفسنا،وانما يجب اتباع سياسة التكييف بما يتلاءم مع امكاناتنا.

– بالنسبة للدول النامية نجد أن انتقال التكنولوجيا يتم في اتجاه واحد فقط،حيث أن عملية استيراد التكنولوجيا في البلدان النامية يرجع في الغالب الى نشاطات الفروع والشركات التابعة للمجموعات المتعددة الجنسية،أي أن الشركات المتعددة الجنسيات تحت كروة تسيطر على اجمالي واردات الدول النامية من المنتجات المصنعة والنصف المصنعة التي تتكون من الالات والمعدات ووسائل النقل والمنتجات الكيماوية والحديد والصلب،وقطع الغيار،وكذلك المنتجات الغذائية[2].

2–قنوات نقل التكنولوجيا.

هناك العديد من القنوات،البعض منها يلعب دورا مهما وأساسا في نقل التكنولوجيا يلعب دورا ثانويا في ذلك وأهم هذه القنوات التي يتم بها نقل التكنولوجيا ما يلي :

---

[1] خنشول مروة ، طباخ نهلة، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة**، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2019/ 2020، ص ص:45 ، 46 .

[2] علاش احمد، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا**، جامعة البليدة، الجزائر،د.س.ن، ص 8 .

_الكتب والمجلات العلمية والبيانات الاحصائية وتبادل المعلومات ونتائج الخبرات والمهارات والزيارات في مجالات متعددة بالاضافة الى برامج التدريب للكوادر الفنية والدراسة المتطورة واستخدام الخبرات الاجنبية لتعلم الخبرات الوطنية،شراء المكائن والمعدات وبراءات الاختراع والوثائق الفنية ودراسة وتحليل المنتجات للدول المتطورة تكنولوجيا.

– أما القناة الثانية التي يتم بها نقل التكنولوجيا فتأخذ شكل الاستثمارات المباشرة في الدول أين يتم معظم هذه الاستثمارات تتم عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات،بحيث أن هذه الشركات حين تستثمر في بلد معين تجلب معها الحزمة التكنولوجية والتي تشمل دراسة الموقع الذي يقام عليه المبنى وكذا كل الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروع المراد اقامتة.[1]

– أما الطريقة الثالثة التي يتم بموجبها نقل التكنولوجيا هي طريقة الدخول في التراخيص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية بين مختلف الشركات،حيث تسمح الاولى للثانية باستغلال العلامات التجارية،والرخص وبراءات الاختراع بحسب الشروط والقيود المتفق عليها سلفا.

– ومن أهم القنوات التي يتم بها نقل التكنولوجيا اليوم هي القناة المتمثلة في المكاتب الاستشارية التي تقدم خدمات تتعلق بالانتاج والتسويق وغير ذلك والحقيقة أن هذه المكاتب انما تقدم تكنولوجيا صناعة القرار أي أن هذه المكاتب تقدم خدمات تتعلق بانتاج أقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع كما تقدم هذه المكاتب الوقت والالية لنقل التكنولوجيا.[2]

3–مراحل عملية نقل التكنولوجيا:

شرط نجاح نقل التكنولوجيا يمثل توازن في اهتمامات بين المصادر (الدول المتقدمة) والمكتسب (بلد سائر في النمو)،نجاح عملية نقل التكنولوجيا يحتاج إلى وجود قوة تفاوض وطلية قادرة على رفع الفوائد الخاصة بالتكنولوجيا المستوردة.

لرفع احتمالات النجاح من الضروري والمفيد للبلد السائر في النمواختيار إستراتيجية تهدف لرفع الفوائد الناتجة عن نقل التكنولوجيا تعطي الأولوية للأهداف المرتبطة بسيرورة التحكم في التكنولوجيا.

[1] فلاح سعيد جبر ،**مشاكل نقل التكنولوجيا نظرة الى واقع الوطن العربي**،المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،الطبعة الاولى ،بيروت ، ايار مايو) 1979،ص50.

[2] نوره حفصاوي، **دور الشراكة في نقل التكنولوجيا للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة** ، مذكرة ماستر ،جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي الجزائر ،2012ص58 .

لا يوجد مخطط نموذجي لكن نتائج المراحل نذكر منها: [1]

أ.مرحلة ما قبل المشروع أومرحلة دراسات استكشافية :

التي تحدد مدى استمرارية المشروع التي تحتوي دراسات اقتصادية للسوق ففي هذه المرحلة تتبين الشروط التقنية لعلاقات المشروع.

ب.مرحلة الدراسة :

في هذه المرحلة الثنائية الاقتصادية التقنية تدفع لاستخراج عدة مظاهر ضرورية للتقييم الاقتصادي،تقييم الاختبارات المختلفة التكنولوجية على مستوى التكاليف العامة للاستثمار والبحث عن المصادر المالية.

ج.مرحلة الهندسة :

وهي مرحلة جد مهمة في المشروع تحتاج إلى تحليل مميزات الآلات،المعدات ونوعية التجهيزات وتحتاج إلى المعرفة الكيفية المهارة والتجربة في ملائمة التكنولوجيا،إما يكون هذه للهندسةقاعدية أوتفصيلية.

د.مرحلة التحقيق أو مرحلة التنفيذ:

تحتوي على عناصر التكنولوجيا،التركيب،تكوين الموارد البشرية وينتج منها التطبيق والإخلاء،استلام مختلف التجهيزات والموارد.

هـ.مرحلة الاستغلال والتسويق :

عندما يصبح المشروع وحدة إنتاجية،تبدأ هذه المرحلة ومنها تنبثق مشاكل الإستعمال الفعال لأداة الإنتاج وأيضا تسيره هذه المرحلة الأخيرة تتكون من عمليات منها المساعدة التقنية،الصيانة.[2]

[1] بن شيحة قادة هشام ، **محاولة بناء نموذج التطور التكنولوجي في الجزائر** ، أطروحة دكتوره , جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعابس ، الجزائر ، 2015/2014 ، ص 20.

[2] بن شيحة قادة هشام ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

المبحث الثاني : آليات نقل التكنولوجيا.

يلعب نقل التكنولوجيا بين الدول دورا هاما في تدعيم إستقلاليتها التكنولوجية وإعتمادها على ذاتها ،حيث أن الهدف الأساسي لنقل التكنولوجيا ومعيار نجاحها يتمثل في تحقيق وضع أفضل في المستقبل يمكن الدولة المستوردة للتكنولوجيا من الإستغناء تدريجيا عن الإستيراد والإعتماد على الذات ،ويشمل مجموعة من العراقيل والمشاكل والآثار المترتبة عن ذلك.

المطلب الأول: أسباب وأساليب نقل التكنولوجيا.

أولا:أسباب نقل التكنولوجيا.

هناك عدة اسباب سمحت بتكوين وباتساع القوة التكنولوجية في المؤسسة الاقتصادية ويمكن تجميعها في ثلاثة أسباب رئيسية[1]:

1-الاسباب المالية الاقتصادية :

ان المؤسسات في احتياج الى بنية تحتية لمجتمع معلومات تكنولوجي راق وهذا يتطلب امكانيات مالية واقتصادية هائلة يجب أن تتوافر،ومنها على سبيل المثال بنية اتصالات قوية ومتسعة،وبنية تعليمية تساهم في دعم مجتمع المعلومات،وانتشار استخدام شبكة الانترنت.

2-الاسباب التقنية والعلمية :

ونعني بها عدم توافر تقنيات تكنولوجية داخل وكذلك عدم توافر برامج تعليمية وبرامج وقواعد تطوير،وهنا نجد أن النواحي التقنية والعلمية هي المكونات الاساسية لبنية التكنولوجيا في كل المؤسسة،كما نجد بعض المعوقات والسلبيات كنقص نسبة مستخدمي الانترنت في العالم العربي،بالاضافة الى ضعف التجارة الالكترونية وعدم الاهتمام بالبحوث.

3-الاسباب الاجتماعية والسياسية :

ويمكن أن نذكر منها استنزاف العقول من خلال هجرة كل الكوادر المميزة خارج مؤسساتها واستفادة الغرب من هذه العقول،وأيضا هجرة الاموال مما يشكل نزيف أخر يشترك في عرقلة المساعي لتطوير المؤسسات،كذلك غياب الوعي والشفافية وروح العمل،بالاضافة الى عدم الاهتمام بالتعليم باعتباره النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية.

[1] خنشول مروة ، طباخ نهلة، مرجع سبق ذكره ، ص 46 .

ثانيا–أساليب نقل التكنولوجيا.

1–نقل التكنولوجيا باتجاه واحد (استيراد التكنولوجيا) :

تكون عملية نقل التكنولوجيا بين الدول المتقدمة صناعيا أي المالكة للتكنولوجيا والمصدرة،وبين الدول النامية التي تفتقر لهذه التكنولوجيا باتجاه واحد،وفي الغالب ما تكون شروطه بشروط الدول التي تمتلك التكنولوجيا والاسعار التي تحددها ومن أساليب هذا النقل ما يلي :[1]

أ–أسلوب الحزمة الكاملة :

ويتمثل هذا الاسلوب بصفقة متكاملة تحتوي على حزمة للعناصر التكنولوجية المختلفة بالاضافة الى احتوائها على بقية مكونات المشروع،كشراء المصانع الجاهزة وتسيير المشاريع والمصانع الانتاجية،اذ يفترض المسؤولون أن من الافضل التعاقد مباشرة مع من لديهم الخبره للقيام بهذا العمل.

ب–أسلوب فك الحزمة التكنولوجية :

هذا الاسلوب يمثل فك الحزمة التكنولوجية الى عناصرها ومكوناتها المختلفة وفصلها عن بقية أجزاء المشروع مثل المساعدات الفنية،الامتيازات الصناعية،الدراسات الفنية المتخصصة،براءة الاختراع ومشاريع ومؤسسات الشركات الوطنية مع الشركاء الاخرين على أن يكون الشركاء ممن يملكون التكنولوجيا المتقدمة،والكفاءات الادارية والتنظيمية العالية،فان هذا الاسلوب يتيح فرص لاسهام الكوادر المحلية في مراحل الانجاز المختلفة وتساعد على استعمال المواد والمنتجات والعناصر التكنولوجية والمحلية وكذلك تؤدي الى تطوير الامكانية الذاتية في جميع المجالات الصناعية والتقنية ،بالإضافة الى:[2]

–المعارض الصناعية :

يتم نقل التكنولوجيا بموجب هذا الاسلوب عن طريق قيام الدول النامية باقامة معارض دولية على أراضيها أي دعوة الدول والمؤسسات والشركات الاجنبية لعرض منتجاتها الصناعية من الالات والمعدات والاجهزة،ثم يقوم البلد المضيف بتنظيم زيارات لمهندسه وجهاته الفنية للاطلاع على المعروضات والتعرف على التطور التكنولوجي للجهات المشاركة ومحاولة نقل معارفها وخبراتها،وقد تقوم الدولة المضيفة بشراء بعض الالات والمعدات بأسعار زهيدة وبالتالي تتمكن من نقل التكنولوجيا دون تكاليف باهظة الا أن من عيوب هذا

[1] أونيس عبد المجيد،زيدان كريمة ،**الشراكة الأجنبية كآلية هامة لنقل التكنولوجيا في المؤسسات الجزائرية ،تجربة رونو في الجزائر**،جامعة 8ماي 1945 قالمة،2017 ،ص8 .

[2] علي فياض، عبد الله ،حميد مزهر، **نقل وتوطين التكنولوجيا وأثرها في تنمية الموارد البشرية نظرية تطبيقية**، مجلة كلية بغداد الاقتصادية الجامعية،العدد25 ،2010،ص12 .

الاسلوب ضرورة توفير كفاءات فنية وخبرات علمية في البلد المعني لفحص التكنولوجيا الاجنبية ومحاولة تلقيها أونقلها اضافة الى معظم المعروضات قد تكون من النوع القديم التي تحاول الشركات التخلص منها.

-الاستثمار الاجنبي :

يمكن للدول الحصول على التكنولوجيا من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر،أومن خلال المشاريع المشتركة أي الاستثمار المشترك،ويتم ذلك من خلال مساهمة الشركات الاجنبية مع مواطن الدول النامية في اقامة المشاريع،حيث تتولى الشركات الاجنبية في هذه الحالة توريد التكنولوجيا،وفقا لشروط معينة يتم الاتفاق عليها،ومع ذلك تعتبر الاستثمارات الاجنبية من أهم قنوات التكنولوجيا على المستوى العالمي ولكن دورها في نقل التكنولوجيا الى الدول النامية له حدود كبيرة.

-عقود المفتاح :

تتعلق عقود المفتاح بقيام بتصميم وانجاز مشروع ثم تسليمه لطرف أجنبي بعد أن يصبح جاهزا للتشغيل وتلتزم الشركات التي توقع هذا النوع بمسؤولية تسليم المشروع وكل ما يتعلق به الى الطرف الاجنبي الذي أنجز من أجله وتشغيله مقابل مبلغ متفق عليه،وتتميز عقود تسليم المفتاح باستمرار ما بعد التسليم كالصيانة والادارة والتدريب لكنها تتم في غالب الاحيان وفق عقود مستقلة عن العقد الاساسي الذي انجز بموجبه المشروع،فعقود تسليم المفتاح هي عملية تصدير من نوع خاص لا يكون موضوع التعاقدي ملموسا فيها وانما إنشاء مشاريع.

المطلب الثاني : المشاكل والعراقيل المترتبة عن نقل التكنولوجيا.

1-العراقيل الدولية لنقل التكنولوجيا.

ان الدول الكبرى المنتجة للتكنولوجيا يمكنها أن تضع العراقيل التي تمنع أوتضعف من عملية نقل التكنولوجيا تحت أي ذريعة كانت،فالتجارة الدولية بالتكنولوجيا أبرزت عددا من المسائل السياسية على مستوى بعض الدول ،مخاوف في مجال نقل التكنولوجيا نذكرها في ما يلي:[1]

- ان تصدير التكنولوجيا الصناعية الى الخارج يعني زيادة فرص التوظيف في الدول المستقبلة وتضائلها في الدول المصدرة،خاصة اذا قامت الدولة المصدرة للتكنولوجيا باستيراد السلع من الدولة المضيفة.

- ان عملية تسريع نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى الدول الاقل تطورا قد يؤدي الى زيادة تنافسية سلع الدول المستقبلة نظرا لانخفاض تكاليف الانتاج فيها،مما يؤدي الى كساد سلع الدول المصدرة للتكنولوجيا.

[1] علاش أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

– ان عملية تصدير التكنولوجيا لا تتم بالتسعير الحقيقي لها،في أي اختراع جديد يحتاج الى سنوات من البحث والتطوير،مما يتطلب نفقات عالية جدا،ومهما كانت الارباح التي تجنى من عملية نقل التكنولوجيا لا تحقق الهدف المنشود،المنتج الجديد في مرحلة النضج التي تحقق للبلد المستضيف أعلى الارباح.

– الخوف من أن تتحول التكنولوجيا المصدرة عن أهدافها المدنية الى الاهداف العسكرية عن طريق استغلال الامكانات التكنولوجية المحلية للدولة المستوردة.

– رغبة الدول الكبرى في أن تبقى الدولة المتخلفةسوقا رائجة لمنتجاتها،وضمان عدم تحولها الى دول مصدرة تنافسها على مختلف الاسواق العالمية.

2– مخاطر نقل التكنولوجيا والمشاكل المترتبة عليها.

أ–مخاطر نقل التكنولوجيا :

من بين مخاطر نقل التكنولوجيا نجد ما يلي[1]:

–عوائق ناجمة عن عدم وجود معلومات كافية في الأسواق عن التكنولوجيا والمعرفة.

–ندرة الموارد المالية وارتفاع تكاليف التكنولوجيا.

–الافتقار الى المعلومات والخبرة في البلدان النامية ومسائل التكنولوجيا .

–الأسلوب الذي تم به نقل التكنولوجيا حتى الآن يرتبط ارتباطا وثيقا بالزيادة العميقة في مديونية للبلدان العالم الثالث ،وقد بلغت هذه الديون حاليا مستويات لم يعد من الممكن احتمالها .

–التكنولوجيا والمعرفة الجديدة معقدة ،مما يجعل عملية نقلها وانتشارها أكثر صعوبة وأمثلة ذلك مصير العديد من المخترعات التي ما اذ تظهر حتى تختفي بسبب عزوف الناس عنها،وتفضيلهم للتكنولوجيا القديمة (أبسط ،أقرب اليهم).

ب–المشاكل المترتبة عن نقل التكنولوجيا :

يترتب عن عملية انتقال التكنولوجيا من البلدان المتقدمة الى النامية وكذلك من مؤسسة متطورة تملك التكنولوجيا الى مؤسسة أخرى عدة مشاكل نذكر منها[2]:

– بطئ عملية نقل التكنولوجيا حيث تستغرق المفاوضات التي تجريها المؤسسات المحولة للتكنولوجيا فترة تدوم سنوات،مما يتسبب في تأخر النتائج المرجوة من المؤسسات الاخرى.

– الاحتكار الذي يمارسه مورد التكنولوجيا خاصة عند ما تكون لهم حقوق ملكية هذه التكنولوجيا.

---

[1] محمد جرادات ،زياد المشاقبه ،**دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في نقل المعرفة و التكنولوجيا الى منظمات الأعمال الأردنية** ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ،المجلد3 العدد1،جانفي 2012.

[2] نوره حفصاوي، ، مرجع سبق ذكره ، ص59 .

– الصفقات المالية والتكنولوجية المعقدة والباهظة الثمن،لا تشجع على ظهور مؤسسات محلية مستقلة قادرة على تسلم المسؤولية،كما أن هذه الصفقات تستنزف القدرة المالية للمؤسسة.

– التبعية التكنولوجية واحباط المحلية لتعزيز القدرات التكنولوجية المحلية.

المطلب الثالث : الاثار الاقتصادية لنقل التكنولوجيا ونماذج بعض الدول في نقل التكنولوجيا.

أولا:الاثار الاقتصادية لنقل التكنولوجيا.

1–الاثار الايجابية :

وتتمثل في ما يلي [1]:

– ان استخدام التكنولوجيا في التصنيع يمكن من التمتع بميزات الحجم الكبير في الانتاج سواء بشراء كميات كبيرة من المادة الخام أوالوقود أومادة التغليف مما يمنح أسعار منخفضة جدا للحجم الكبير في المواد الخام وغيرها وهي مدخلات الانتاج مما يؤدي الى نقطة التكلفة للوحدة وجعل سعرها منخفضا ومنافسا.

– ان التكنولوجيا ونقلها يعدان حلا ضمن باقي الحلول المتعلقة بمشاكل التخلف والتنمية للبلاد النامية نقل التكنولوجيا هوالتنمية الاقتصادية وهذا يؤكد أن نقل التكنولوجيا واستيعابها يعني التقدم الاقتصادي والتقني عن طريق استخدام العلم كادأة هامة في التقدم.

– ان التكنولوجيا تسمح بنموأكبر للصناعات المحلية والاستغلال الافضل للموارد المحلية والبشرية والمادية.

– اغتناء البنية التكنولوجية المحلية،بمدخلات تكنولوجية أكثر تقدما.

– يساعد على تحسين القطاع الزراعي من خلال استخدام التقنية المعاصرة والحديثة لزيادة الانتاج،واستخدام البذور المحسنة،والتحول نحوالمحاصيل ذات القيمة العالية،واستخدام الاسمدة الكيماوية التي تساهم في زيادة الانتاج.

– ان استخدام التكنولوجيا المتطورة سوف يؤدي الى انشاء عمال ومهندسين ماهرين يساعدون في تطوير وتحديث التكنولوجيا أوقد يساعدون في انشائ التكنولوجيا المحلية.

2–الاثار السلبية :

ويمكن اجمالها في ما يلي : [2]

---

[1] قصيبي نجيبة ، مهلل أمال ، قصباوي مريم ، **دور الشركات المتعددة الجنسية في نقل التكنولوجيا الوطن العربي**، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة، الجزائر ،2011 /2012 ،ص ص :92، 93 .

[2] قصيبي نجيبة و آخرون، ، مرجع سبق ذكره ، ص 94 .

– ان استخدام التكنولوجيا في الصناعات الحديثة سوف يؤدي الى زيادة نسبه العاطلين عن العمل في مجتمعنا الذي يتصف اصلا بأنه مجتمع تكثر فيه البطالة،وخاصة اذا تم التوجه نحوالتكنولوجيا كثيفة رأس المال.

– تبعني التكنولوجيا أثار السلبية للانسان والبيئة على حد سواء،الى ارتفاع خطير في نسبة التلوث الصناعي،ويؤدي الى تلوث البحيرات والمحيط والانهار وكذلك التسربات من المصانع النووية والاهم من ذلك مشكلة تصريف النفايات النووية.

– ان نقل التكنولوجيا يؤدي الى اثقال الدولة النامية بالديون،نتيجة ارتفاع تكاليفها التكنولوجية.

– ان استخدام التكنولوجيا الحديثة في البلاد النامية بشكل غير مدروس سيؤدي الى الاعتماد على الدول الصناعية المتقدمة،وبالتالي تفقد الكثير من الدول النامية استقلالها السياسي والاقتصادي.

ثانيا :نماذج في نقل التكنولوجيا في بعض الدول المتقدمة والمختلفة لتطوير مؤسساتها.

تعاني معظم دول العالم وخاصة الدول النامية منها ضعف في النموالاقتصادي،فهي تسعى لحل هذا المشكل من خلال نقل وتطوير التكنولوجيا من جهة لتشجيع الاستثمار ومن جهة أخرى لانشاء مؤسسات قادرة على المنافسة،وفيما يلي عرض تجارب بعض الدول في نقل التكنولوجيا.

1–الشراكة الصينية الفرنسية لنقل التكنولوجيا :

يعود نجاح جمهورية الصين الشعبية أساسا الى التصنيع المخفض التكلفة بالاضافة الى السياسات الحكومية المواتية لنقل وتوطين التكنولوجيا عن طريق الشراكة التي تعتبر شكلا من أشكال الاستثمار الاجنبي،فقد قامت مجموعة من الشركات الفرنسية بتعزيز التعاون في مجال الابتكار والابداع والعلوم والتكنولوجيا العالمية 11 للندوة الاقتصادية الصينية الفرنسية،كما صرح نائب المدير العام لمجموعة الطيران الاوروبي للدفاع والفضاء أن المجموعة على ثقة من التعاون الصيني في نتائج الابداعات التكنولوجية للمجموعة بما فيها نقل تقنيات صنع أجنحة الطائرة (ايرباص 320) وهي من التكنولوجيا الاكثر تطورا في مجال الطيران التجاري وذلك في اطار تراك بين شركات كلا البلدين،كما أكدت الشركات الفرنسية أنها على استعداد للمشاركة في التقنيات والابتكارات الجديدة مع الشركات الصينية وستعمل على تعزيز النقل التكنولوجي والدعم الفني الى الصين،التقنيات المشروعات الممولة من الشركات الفرنسية الكبيرة،وأصبحت هذه المشروعات مصدرا هاما لحصول الصين على تقنيات متطورة ومعدات مهمة،فهذا التعاون يحتاج الى الطرفين في الصين تحتاج الى التكنولوجيا الفرنسية بينما تحتاج فرنسا السوق الصيني،وبالتالي فانه بامكان الطرفين تحقيق المنافع المرجوة،كما شهد هذا التعاون في عدة مجالات مثل الطيران الطاقة النووية والسكك الحديدية والسفن... ألخ [1]

[1] نوره حفصاوي، ، مرجع سبق ذكره ، ص 61 .

2-الشراكة المصرية الهندية لنقل التكنولوجيا :

لقد تم بناء علاقة شراكة بين شركات الاتصالات المصرية مع نظيرها الهندية وذلك من خلال تحديث قائمة من المشروعات التكنولوجية،التي يمكن للخبرات الهندية أن تساعدها وكذلك نقل للتكنولوجيا في ما يتعلق بخدمات الانترنت الفائقة السرعة،واقامة مراكز للمعلومات،فقد تخطت صادرات الهند التكنولوجية نحو60 مليار دولار خلال عام 2001،أيضا يمكن الاستفادة من الخبرات الهندية في دعم المشروعات الصغيرة في مجال التكنولوجيا المعلومات والاتصال ونجاحها في جذب نحو6.5 مليار دولار سنويا كاستثمارات أجنبية.[1]

3-الشراكة المصرية التركية :

يعتبر الحديد والصلب العمود الفقري للصناعة الوطنية في مصر وهذا ما أدى بشركة سويس للصلب بدخول في اتفاقيات شراكة مع شركات تركية من أجل النهوض بهذا القطاع،حيث أن تركيا تحتل المرتبة الثامنة على مستوى العالم في صناعة الحديد والصلب بانتاج بلغ 38 مليون طن من الحديث في 2011 وترغب الشركات التركية في نقل الصناعة والتكنولوجيا الى الشركات المصرية من خلال عقود الشراكة بين الطرفين والهدف الاساسي من هذه الاتفاقيات هوجذب المزيد من الاستثمارات نقل التكنولوجيا من أجل تحقيق قيمه مضافة للمنتوج المصري،علاوة على زيادة الصادرات التي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية،كما تم الاشارة الى رغبة الجانب التركي في نقل التكنولوجيا المتقدمة في صناعة الصلب الى مصر باعتبارها بوابة لتصدير منتجات الحديد التركية للدول الافريقية.[2]

[1] نوره حفصاوي، ، مرجع سبق ذكره ، ص 62.

[2] نوره حفصاوي، ،مرجع سبق ذكره ،ص 63.

الجدول رقم(2–1): اختلاف آليات التقدم التكنولوجي داخل كل من الدول النامية والمتقدمة.

عناصر المقارنة	الدول المتقدمة	الدول النامية
أسباب السعي إلى تحقيق التقدم التكنولوجي	تحقيق الريادة التكنولوجية وزيادة معدلات النموالاقتصادي	تلبية الاحتياجات الأساسية لتحقيق النموالاقتصادي داخل الدولة
سبل تحقيق التقدم التكنولوجي	القيام بالابتكارات التكنولوجية وأنشطة البحث والتطوير في المجالات العلمية والتطبيقية معا	عن طريق نقل أوتقليد التكنولوجيا الواردة من الدول المتقدمة وتوطينها داخل الدولة
مصادر التقدم التكنولوجي بالدولة	الشركات والمؤسسات الكبرى التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير المختلفة	المؤسسات والشركات القادرة على استيراد أوتقليد التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة
توافر الموارد اللازمة لتحقيق التقدم التكنولوجي	ارتفاع حجم الموارد المادية والبشرية التي توجهها الدولة لتحقيق التقدم التكنولوجي	انخفاض حجم الموارد المادية والبشرية اللزمة لتحقيق التقدم التكنولوجي،وارتباطها بالوضع الاقتصادي والسياسات المتبعة داخل كل دولة
بيئة العمل المؤثرة على التقدم التكنولوجي	تتوافر على نظم قوية لتنظيم وحماية عملية الابتكارات التكنولوجية	تفتقر معظمها إلى النظم والمؤسسات المحفزة للابتكارات

المصدر: المعهد العربي للتخطيط بالكويت الإمكانيات التكنولوجية والنموالاقتصادي،سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية،العدد الخامس والتسعون،جويلية 2010،ص5.

المبحث الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لنقل التكنولوجيا.

يوصف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قناة لنقل التكنولوجيا اذ أن التكنولوجيا لا تتضمن العمليات التقنيةالعملية بل المؤسسية والادارية ومهارات التسويق ،اذ أن المنافع الثانوية التي تجنيها الدول المضيفة تتمثل في آثار الاستثمار التكنولوجي من خلال ما يسمى بأثر المضاعف التكنولوجي اذ يعمل هذا الأخير على نشر التكنولوجيا وأساليب الادارة الحديثة على نطاق واسع ،فالتكنولوجيا تعتبر حجر الأساس في دفع عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول النامية لذا سعت جميع البلدان ومنها النامية إلى جذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر أملا في الحصول على الموارد التكنولوجية والتي يمتلكها المستثمر الأجنبي.[1]

المطلب الأول : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا.

الوسائل التي استخدمت واستحدثت في الواقع العلمي لتبادل المعارف التكنولوجية بين الدول الموردة لها والمنشودة،بهدف اكتساب التكنولوجيا من قبل الدول المتلقية خاصة النامية لمعالجة مشاكل التخلف وتصنيف الهوة الاقتصادية لدفع عجلة التنمية نحوالتقدم ومن هذه الوسائل الاستثمار الاجنبي المباشر كوسيلة لنقل التكنولوجيا.

-التكنولوجيا كعنصر مهم لتطوير الصناعة :

الصناعة من اكثر القطاعات تقبلا لكل ما هوجديد في تفعيل ادائها الوظيفي.وهذا تابع من طبيعة النشاط القائم اصلا على تحويل المدخلات الى مخرجات جديدة ،وباستعمالات متنوعة.

ولذلك برز تأثير التقدم التقني أكثر وضوحا في عملية التصنيع بدءا من مكننة العمليات الانتاجية الى آليات التسويق وتلبية طلبيات المستهلكين ،وما التطور الصناعي الكبير الذي تشهده الدول المتقدمة الا دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي أحرزته هذه الدول في ميادين العمل الصناعي لديها حيث اصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر للارتباط الوثيق والتداخل بين التصنيع والتكنولوجيا.[2]

---

[1] خيالي خيرة ، **دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة(2000–2012)** ،مذكرة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016/2015،ص72.

[2] لعيايشية نصيرة ،**دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية القطاع الصناعي الجزائري** ، مذكرة ماستر ،جامعة 8ماي 1945،قالمة ،2020/2019،ص109.

1-علاقة التكنولوجيا بالاستثمار :

تظهر علاقة التكنولوجيا بالاستثمار من خلال ما يلي :[1]

- يعرف الاستثمار على أنه إكتساب وسيلة صالحة للإنتاج بغرض تحقيق إنتاج ما في المستقبل أي إيجاد قيمة إقتصادية مضافة جديدة.

ومن ناحية مقابلة تستهدف التكنولوجيا إيجاد تلك القيمة وبالتالي يمكن أن تعد محلا للإستثمار ،والدليل على ذالك أن بعض التشريعات الاستثمار قد منحت مزايا معينة ضريبة مثلا فيها لوانتج المشروع المستثمر خدمات بشروط معينة كشرط الجدة والإبتكار وهذه بدورها هي الشروط التي تقوم عليها بعض عناصر التكنولوجيا.

- التكنولوجيا هي معارف إنتاجية تستهدف زيادة العائد الإنتاجي ذاته وبالتالي تمثل قدرة إنتاجية ،ومن هذا المتطور تعد احد عوامل الإنتاج ومن ثم أحد العناصر الأساسية في عملية الاستثمار المباشر.

- أصبحت التكنولوجيا مؤخرا في عدة تشريعات للدول النامية شرطا أساسيا لقبول الاستثمار في حدودها من عدمه.

وهذا ما يفسر التحول في تعريف الاستثمار : من عملية إنهاء الذامة المالية للمشروع من خلال حركة رؤوس الأموال إلى تعريفه بأنه توجيه جانب من أموال المشروع الأجنبي أوخبرته التكنولوجية إلى العمل خارج دولته الأصلية.

وتعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الاساسية لاحداث النموالاقتصادي وتسريع وتيرته،والطريق الاقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأ قل التكاليف هواستيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي. وهذا ما يمكن ان يحدث من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الاقل تقدما والنامية.حيث من المفترض ان يجلب معه هذا الاستثمار الفن الانتاجي الحديث وطرقه التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الادارية والمالية والتسويقية المعاصرة....الخ

[1] فتيحة هدروق ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنزلوجيا دراسة حالة الجزائر** ،مذكرة ماستر ،جامعة زيان عاشوري بالجلفة ، الجزائر ، 2015/2014 ، ص ص:11، 12 .

علاوة عن مساهمته في تكوين العمال والمسيرين والمسؤولين المحليين من خلال توظيف هؤلاء في مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر اومن خلال المحاكاة بين هذا الاخير والمؤسسات المحلية للبلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار ،كما يساهم في تنمية أعمال البحث والتطوير.

_ان المساهمة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لاتكمن في حصة من رؤوس الأموال ،بل في تحويل الأصول غير الملموسة ،ومع ذلك فان وجود المؤسسات الأجنبية يحفز بالتأكيد،عصرنة قطاع البنوك وقطاعات تمويل الاستثمارات.[1]

2–قياس مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا :

في الحقيقة يصعب تقييم كل من التكنولوجيا والابتكار في إطار المعاملات الاقتصادية،ولا يوجد مؤشر وحيد يقيسها بطريقة شمولية،ولقد كشف تاريخ طويل من البحوث التجريبية عن عدد من العوامل الدولية التي تشكل عملية التغيير والتعلم التكنولوجي وبناء القدرات ونموالإنتاجية،يتوقف على عاملين : [2]

–العامل الأول:استيراد السلع الرأسمالية ومدى استعداد الشركات المتعددة الجنسيات لتكوين علاقات تبادلية مع الشركات المحلية،بما في ذلك مساهمتها في تطوير قدراتها التقنية،عبر قياس كمية التكنولوجيا التي تم نقلها لبلد ما بواسطة مؤشرات معروفة مثل: حجم ودرجة تقدم التكنولوجيا المستوردة،حجم ونوع الاستثمار الأجنبي الداخل ومدى تفاعل وتكامل التكنولوجيا المستوردة مع مختلف مكونات المنظومة الوطنية للابتكار.

–العامل الثاني: قدرة الشركات المحلية على استيعاب تلك التكنولوجيا،أي مدى قدرتها الذاتية على الاستفادة من التكنولوجيا المتوافرة في الشركات الأجنبية،سواء عن طريق المنافسة حيث تجبر الشركات المحلية على تحسين قدرتها التنافسية باستخدام تكنولوجيا حديثة،أوتوليف عمال سبق أن عملوا في شركات أجنبية،أوعن طريق علاقات الإنتاج،الترخيص ونقل التكنولوجيا...إلخ.

– كما أن نقل التكنولوجيا يرتب بعوامل مؤسسية تتعلق بحجم الشركة ومجال نشاطها الرئيس ونوع التكنولوجيا التي تطورها.هنا لابد من التأكيد على أن نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون له أثر أكبر في حالة وجود بيئة علمية جيدة في البلد المضيف،وقدرات بحثية تستطيع أن تستفيد من

[1] عبد الكريم بعداش،**الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر ،2007–2008 ،ص58 .

[2] منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة**، الأمم المتحدة، نيويورك،2001، ص 21 .

هذه التكنولوجيا وتطويرها،كما وأن تبادل الدراسات والبحوث المحلية مع الشركات عبر الوطنية عاملاً مهماً في زيادة التفاعل بينهما،أما في حالة عدم وجود قاعدة علمية بحثية فإن الاستفادة من نقل التكنولوجيا يكون مقتصراً على زيادة القدرة الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج،أي أن تأثيراتها التنموية تكون محدودة،أي القدرة على إكتساب التكنولوجيا أوتوليدها تكون محدودة.[1]

المطلب الثاني : قنوات نقل التكنولوجيا وفقا للاستثمار الاجنبي.

هناك أربع قنوات لنقل التكنولوجيا وفقا للاستثمار الاجنبي المباشر :

1. قناة المنافسة :

تركز قناة المنافسة على أن دخول الشركات الاجنبية الى الدول المضيفة يؤدي الى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول،الامر الذي يدفع الشركات الوطنية نحواستخدام التكنولوجيا القائمة بطرق أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقا للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال انتاج الشركات المنافسة لها.[2]

2. قناة التقليد :

تقوم قناة التقليد على فكرة أن الشركات المحلية في الدول المضيفة سوف تصبح أكثر انتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيات الاكثر تقدما أوالممارسات الادارية للشركات الاجنبية المتاحة في هذه الدولة وتحت أثار التقليد من خلال انتقال العمالة من الشركات الاجنبية الى الشركات المحلية تلك العمالة التي بقدر وافر من التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الشركات الاجنبية في الدول المضيفة.[3]

3. قناة التدريب :

ان نقل التكنولوجيا من الشركة الام للفروع العاملة في الدولة المضيفة لا يتجسد فقط في الالات والمعدات والبراءات،ولكن ينطوي أيضا على نقل المهارات الادارية والفنية والتدريب لعناصر العمل من البلد المضيف،من لا يختصر الانتقال لتلك المهارات على العاملين في الشركة ذاتها،وانما يمتد الى العاملين في الشركات المحلية التي تتعامل مع تلك الشركات الاجنبية.[4]

---

[1] بروش نوره ، ، مرجع سبق ذكره ،ص 70.

[2] جمال بلخباط ،**جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي :دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب**،أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة ن2014-2015 ،ص109.

[3] شوقي جباري، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، اطروحة دكتوره، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2015/2014 ،ص 135 .

[4] خنشول مروة، طباخ نهلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

– وتتزايد الحاجة الى قناة التدريب لرأس المال البشري في الدول المضيفة في حالة ادخال تكنولوجيا جديدة،حيث أن تطويع التكنولوجيا للظروف المحلية لا يأتي الا مع تواجد يد عاملة مدربة ومؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب واستخدام هذه التكنولوجيا،كما أن المنافسة التي تفرضها الشركات الاجنبية تحفز الشركات المحلية على تدريب العمالة الخاصة بها،بالاضافة الى امكانية الاستفادة من العمالة المدربة والمؤهلة التي تنتقل من الشركات الاجنبية الى الشركات الوطنية ويساهم في تعظيم الفرص.

4. قناة الروابط :

ان عملية نقل التكنولوجيا ونشرها تجري من خلال الروابط الامامية والخلفية التي تحدث بين الشركات الاجنبية والشركات الاجنبية المباشرة مع العملاء،وتؤدي هذه الروابط الى زيادة التقدم الفني للشركات المحلية،فالشركات الاجنبية تقوم بالانفاق على البحث والتطوير بالقدر الذي يؤدي الى انتاج منتجات جديدة،ويحفز هذا الامر الشركات المحلية الراغبة في المنافسة على زيادة نفقاتها من البحوث والتطوير،أما الروابط الخلفية من خلال معاملات الشركات الاجنبية مع الشركات المحلية وتؤدي هذه الروابط الى نقل التكنولوجيا الجديدة الى الشركات المحلية من خلال الشركات الاجنبية على مواردها من المواد الخام والسلع الوسطية من الموردين الوطنيين.[1]

المطلب الثالث :طرق الاستثمار الأجنبي المباشر لنقل التكنولوجيا.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوسيلة الرئيسية لنقل التكنولوجيا،لما له من أهمية بالنسبة للدول المضيفة خصوصا النامية منها :

1–نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.

في هذه الحالة تقوم الشركة الام بتقديم كل المعدات اللازمة لاقامة المشروع لشركاتها الوليدة،بما في ذلك الحزب التكنولوجية التي تحتاج اليها والتي تشمل دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع المزعم اقامته والقيام بالهندسة المطلوبة لاحضار الخبراء الفنيين،الاداريين،المعدات والالات والاشراف على انجاز المشروع وعلى مباشر،وقد تستمر عملية النقل بهذا الشكل في حالة ماعدا اذا كانت عملية تطوير التكنولوجيا والمعرفة في مكان واحد أي الشركة الام،ولكنها تستغل في مكان أخر وهذا ما يطلق عليه النقل الداخلي للتكنولوجيا

[1] شوقي جباري ، مرجع سبق ذكره ، ص 136 .

والعكس اذا كانت عملية التطوير تتم بواسطة الشركات الوليدة في الدولة المضيفة،ويتم نقل التكنولوجيا الى اقتصاديات الدول المضيفة من خلال الشركات الوليدة وهي : [1]

أ–الروابط العمودية مع الموردين المحليين :

الشركات المتعددة الجنسياتتقوم بالاشراف والمساعدة التقنيهة والمعلومات المختلفة اللازمة لتحسين جودة منتجات الموردين المحليين،كما تساعد الشركات المتعددة الجنسيات المحليين على تحديد خطوطها الانتاجية.

ب–الروابط الافقية مع الشركات المحلية التنافسية :

حيث أن المنافسة بين الشركات المحلية والشركات الاجنبية يدفع الشركات المحلية الى الارتقاء بأساليب الانتاج الخاصة بها وتحسينها،وبالتالي تزداد كفاءتها وتصبح أكثر قدره على الابتكار.

ج–هجرة الموارد البشرية المؤهلة :

حيث أن دوران اليد العاملة المدرجة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات يؤدي الى نقل التكنولوجيا والمعلومات الهامة الى الشركات المحلية حيث أن التدريب يكون أثناء العمل أوبالتعليم،هذا الاخير الذي قد يكون أحيانا في الشركة الام.[2]

د–نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار المشترك.

ان عملية المشاركة المشتركة لا تقتصر فقط على الحصة في رأس المال ،بل تمتد أيضا الى الادارة الخبرة وبراءات الاختراع،أوالعلامات التجارية،ومن السمات المميزة للمشروع المشترك ومشاركة كافة أطرافه في ادارة النشاط المشترك والاستغلال المشترك لما يقدمه الاطراف من موارد،وبالتالي تشمل الاحتكاك المباشر،وهذا ما يؤدي الى اكتساب الطرف المحلي خبرات ادارية وفنية،الى تعزيز الثقهة بالشركات المحلية ومنتجاتها،وبالتالي فنقل التكنولوجيا عن طريق المشروعات المشتركة يؤدي الى اكتساب الخبرة الحقيقية للعناصر الوطنية ويسهل الى درجة كبيرة عملية نقل التكنولوجيا،اقامة مشروع مشترك لا يحل المشكلة جذريا لان الجانب المثير للاهتمام في الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية يتمثل في انعزال المشاريع عن النشاطات الوطنية في مجالي العلم والتكنولوجيا،فكل مشروع يتم تصوره وتنفيذه من زاوية منفعة نهائيا،ولم تبذل جهود حقيقية لتسخير المشروع نفسه كأداة لتطوير كفاءة وطنية في حقلي العلم والتكنولوجيا وبالتالي لا بد على الدول الناميه من التركيز في عقود المشروعات المشتركة بشكل خاص والاستثمار الاجنبي بشكل عام على هدف اكتساب التمكن

[1] حمزة بابوي ، صلاح الدين قدري، **تكنولوجيا الاستثمار الاجنبي المباشر وفرص الاستفاده منها في الدول النامية عرض تجارب**، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012،ص 105 .

[2] خنشول مروة، طباخ نهلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص:57، 58 .

التكنولوجي وعدم الاعتماد على فكرة أن الاستثمارات المباشرة تحمل معها بشكل تلقائي التكنولوجيا الى الدول المضيفة. [1]

[1] حمزة بابوي ، صلاح الدين قدري، ،مرجع سبق ذكره ، ص 107 .

خلاصة الفصل :

إن للتكنولوجيا وعملية نقلها أهمية بالغة في الارتقاء وتطوير اقتصاديات الدول النامية،وذلك لسد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة ،فتسعى جاهدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها أهم أداء لنقلها واكتسابها وأيضا الاهتمام بالعلم وتدريب الأطر العلمية وتشجيع البحوث وتطوير الخدمات التكنولوجية ،لكن على الرغم من المجهودات التي تبدلها الدول النامية من أجل الحصول على الاستثمار إلا أن النتائج هزيلة بسبب غياب إستراتيجية واضحة لاكتساب هذه التكنولوجيا.وفي إطار هذه الدراسة سنتطرق في الفصل الثالث الى مدى مساهمة نقل التكنولوجيا عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الثالث : تجربة الجزائر في عقود التصنيع ونقل التكنولوجيا–دراسة إستقصائية – .

تمهيد :

تطرقنا في الفصول السابقة إلى موضوع الإستثمار الأجنبي ومدى تأثيره على إقتصاديات الدول النامية من خلال تكملة الجهود الإنمائية والوطنية وتوطيد تنمية الهياكل الأساسية وزيادة فرص العمل وتعزيز نقل التكنولوجيا إلا أنه يحمل في طياته مجموعة من العيوب والتي من شأنها أن تؤثر تأثيرا مباشرا على تطور هذه البلدان ،كما يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التنمية الإقتصادية ،وفي هذا الإطار شرعت الجزائر تدريجيا في توفير الجوالمناسب لتسهيل عملية تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة وفي هذا الإطار قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ودورها في نقل التكنولوجيا.

المبحث الثالث: دراسة استقصائية لمحطة طحن الإسمنت.

المبحث الأول :واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمعرفة مدى ملائمة هذا المناخ لجذب الاستثمارات الأجنبية ومعرفة مختلف المعوقات التي تقف في طريقه،بالإضافة إلى معرفة توزيعاته القطاعية وتغيراتها باتجاه التحسن أو التراجع.

المطلب الأول: مؤهلات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتمتع الجزائر بوفرة الموارد الطبيعية،البشرية.....الخ،الكفيلة باستحقاق ثقة المستثمرين الأجانب إلا أن هذه المؤهلات قد تبقى غير كافية نظرا لوجود بعض الحواجز التي تقف في وجه هؤلاء المستثمرين،وقد خصصنا هذا المطلب لإبراز ذلك.

أولا–المؤهلات:

تتمتع الجزائر بمؤهلات هامة تجعلها من بين البلدان الواعدة للاستثمار فيها،نذكر منها: [1]

–وجود ثروات طبيعية وموارد أولية محلية معتبرة بأسعار وشروط تنافسية بمراعاة الأسعار الدولية؛

–القرب الجغرافي من أسواق التصدير)الأسواق العربية،الإفريقية والأوروبية(حيث تتمتع الجزائر بموقع جغرافي ممتاز،وبشريط ساحلي طوله 1200كم.

–وجود علاقات دولية ثنائية أومتعددة الأطراف على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛

–تتميز الجزائر بيد عاملة مؤهلة نسبيا وهرم سكاني شاب؛

–وإذا رجعنا إلى شبكة الاتصال الهاتفي فهي تغطي كافة التراب الوطني. وفيما يتعلق بإنتاج الطاقة الكهربائية فتتوزع وفق شبكة طولها 160ألف كم وتغطي كافة التراب الوطني. أما عن طاقة الغاز الطبيعي فهي تصل غالبية المدن والأقطاب الصناعية الهامة.

–كبر حجم السوق حيث يتراوح عدد السكان في الجزائر حوالي 40مليون نسمة ما يجعل الاستهلاك كبير للمواد المصنعة ومواد التجهيز.

[1] بولرباح غريب ،**العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر** ،مجلة الباحث ،العدد 10،جامعة ورقلة ،2012،ص–ص:102–103.

مما سبق،يمكن القول بأن الجزائر تجمع الشروط الوافية لاستحقاق ثقة المستثمرين بمواردها الطاقوية وإمكانيتها البشرية واحتياط الإنتاج الصناعي والثروات السياحية غير المستغلة ونسيجها الصناعي والهيكلي مقارنة بالبلدان النامية الأخرى،وتمثل الجزائر سوقا واعدة،تمنح فرصا للاستثمار.

ثانيا–المعوقات:

يمكن تقسيم هذه المعوقات إلى: [1]

1–المعوقات السياسية والاقتصادية:

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ما يلي:

أ–الاستقرار السياسي:

لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة،حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار من خلال تقديرها لخطر البلاد،قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع.

ب–تدخل الدولة:

بما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب،وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني.

ج–عائق العقار:

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هومشكل العقار،فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار قد يطول الأمر أحيانا لسنة.

[1] وصاف سعيدي وقويدري محمد، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد 08، 2008 ،ص ص :43 -44..

2– المعوقات القانونية والإدارية

من أهم العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائرما يلي:

أ–الفساد الإداري:

إن الفساد الإداري هوسوء استخدام المنصب أوالسلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أوالحصول على الرشوة،فيعتبر قيام الموظف أوالمسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا. وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم تراخيص غير مسموح بها قانونيا.

كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية وقد احتلت الجزائر المرتبة 97سنة 2004من أصل 146دولة داخلة في الترتيب،واحتلت المرتبة نفسها سنة 2005من أصل 159 دولة،وبالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ب–النصوص القانونية :

كثرة التقلبات وعدم الوضوح في النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها،ووجود شروط تعسفية في حق المستثمر الاجنبي في بعضها،بالإضافة إلى عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى،لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.

المطلب الثاني: واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

سنقوم في هذا المبحث بدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل التدفقات الواردة منه إلى الجزائر عبر مختلف الفترات محل الدراسة بالإضافة إلى محاولة معرفة الأفاق والحلول المسطرة بشأنه من طرف الدولة،فقد كانت قوانين الإستثمار في الجزائر تعكس الإتجاه السياسي للدولة ومن بين هذه القوانين التي جاءت خدمة لنقل التكنولوجيا في التشريع الوطني ما يلي : [1]

[1]القانون رقم 630-277المؤرخ في 26جويلية سنة 1963،الجريدة الرسمية العدد53،اوت 1963،ص774.

ففي فترة الستينات جاء قانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963تحت حاجة الإقتصاد الجزائري آنذاك لرأس المال الأجنبي ولضعف الإمكانيات الداخلية وقلة رؤوس الأموال المحلية.

إذ يمنح بموجبه الحرية لكل شخص أجنبي سواء معنوي أوطبيعي للإستثمار حسب الإتفاقيات الإقتصادية للدول ،بعبارة أخرى أن قبول المستثمر الأجنبي مرهون بمدى كون هذا الأجنبي يعمل في إطار أهداف الدولة أي لتحقيق إقتصاد إشتراكي.

لم يعرف هذا القانون تطبيقا من الناحية الواقعية رغم الإمتيازات التي جاء بها وذلك لتخوف المستثمرين من عدم الإستقرار الإقتصادي في الجزائر ،ونية النظام السياسي في إتباع المنهج الإشتراكي.

نتيجة للنقص الواضح في القانون 63-277قامت السلطات الجزائرية بإصدار قانون الإستثمار رقم 284/66 بتاريخ 1966/09/15[1] والمتعلق بالإستثمار الوطني.

فمن أهم المبادئ التي تضمنها أن ترجع مبادرة الإستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة والهيئات التابعة لها ،أما رأس المال الخاص الوطني أوالأجنبي فيمكنه الإستثمار في القطاعات الأخرى بشرط الحصول على الإعتماد من قبل السلطات الإدارية.

وفي مرحلة السبعينات (قانون المالية 1970)تميزت بالتوجه الإشتراكي لذا كانت معظم الإستثمارات من إختصاص الدولة ،فمنذ 1970تأكد مبدأ توحيد تمويل الإستثمارات للمؤسسات الإشتراكية ذات الطابع الإقتصادي وهذا ما نصت عليه المادة 05من قانون المالية لسنة 1970.

وفي الثمانينات وتصحيحا للأخطاء التي ارتكبت في النموذج السابق للتسيير ،أعطت الدولة حرية أكثر للمؤسسات العمومية في تسيير بعض شؤونها.

وعلى إثر صدور القانون 11/82في 11أوت 1982،والمتعلق بالإستثمار الخاص الوطني والذي أجاز للخواص إنشاء شركات خاصة ،وفي قانون المالية لسنة 1992 زوال التفرقة بين المؤسسات العمومية

[1] الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15سبتمر سنة 1966،الجريدة الرسمية العدد 80،17 سبتمر 1966،ص1201.

والشركات الأجنبية فاستبدل هذا المبدأ بمبدأ النشاطات ذات الأولية وفقا لمخططات التنمية والمناطق المعدة للترقية ،ومن أهدافه توسيع مجالات الإستثمار.

ومن خلال المرسوم التشريعي 93-12 الصادر 05أكتوبر 1993والمعدل بالأمر 01-03المؤرخ في 20أوت 2001،والذي يتعلق بترقية الإستثمارات المواكبة للإصلاحات الإقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بغية النهوض بالإقتصاد الوطني وإرساء قواعد إقتصاد السوق ،وذلك بتشجيع القطاع الخاص إلى جانب العام لهذا ألغى هذا القانون كل القوانين السابقة [1].

–واقع مناخ الإستثمار في الجزائر في ظل برامج و مخططات التنمية الإقتصادية للفترة (2017–2001):[2]

الجدول رقم3–1: معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001–2017.

السنة	2001	2004	2005	2008	2009	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي	3	5.2	5.3	2.4	2.3	2.8	3.8	3.7	3.3	2
التغير في المؤشر (ن مئوية)	–	–	0.1	–	–0.1	–	1	–0.1	–0.4	–1.3

المصدر:من إعداد الباحثين بالإعتماد على :

-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار مناخ الإستثمار في الدول العربية 2016،ص120.

-التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري 2016،ص21.

شهد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)تحسنا كبيرا نحو 5.2بالمئةو 5.3بالمئة عامي 2004و2005على التوالي ،وذلك راجع للأريحية

[1] بن قابل الأطرش ،الآليات التعاقدية لنقل التكنولوجيافي الجزائر ،مذكرة ماستر ،جامعة زيان عاشور بالجلفة ،2014-2015،ص21 .

[2]واقع مناخ الإستثمار في الجزائر في ظل برامج و مخططات التنمية الإقتصادية للفترة (2001-2017)،مجلة المالية والأسواق ،المجلد 5العدد 9 سنة 2018،ص191.

المالية للخزينة العمومية ،التي أتاحتها عائدات النفط .بينما تدهور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو ليبلغ أدنى قيمة له نحو 2.3بالمئة عام 2009.وانتعش خلال برنامج التنمية الخماسي (2010–2014)ليصل إلى 3.8بالمئة عام 2014.و نظرا للعجز الكبير الذي وصلت إليه الخزينة العمومية جراء تدهور عائدات النفط و إعتماد الحكومة الجزائرية على سياسة تقشفية إنكماشية خلال البرنامج الخماسي (2015–2019)إنخفض معدل النمو الحقيقي للناتج ليبلغ 3.3بالمئة عام 2016و 02بالمئة عام 2017.

مساهمة الإستثمارالأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية : [1]يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تأثيره على مجموعة من التغيرات الإستثمار المتعلقة بالإقتصاد الكلي ومن خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 3–2: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2015–2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	166.360	160.078	167.391	173.92	174.368
اجمالي عدد السكان (مليون نسمة)	39.73	40.55	41.39	42.23	43.87
متوسط نصيب الفرد	4187.26	3947.66	4044.33	4118.16	3974.65

المصدر :صندوق النقد العربي ،2019،ص:29.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الخمس سنوات الأخيرة تميزت بتباين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حيث بلغ ذروته سنة 2015بقيمة 4188دولار تقريبا ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى

[1]Abir Guenez. فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.nakara haci bayram veli universiti .Iktisadi ve idari bilimler fakultesi muhasabe ve finansman bolumu.2021.p84

إرتفاع معدل العائدات البترولية و التي تشكل مصدرا هاما للدخل ،أما سنة 2019فسجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستوى منخفض مقارنة بالسنوات الماضية حيث قدر ب 3974.65دولار وذلك نتيجة التغيرات الإقتصادية و السياسية الجذرية التي شهدتها البلاد .

الجدول رقم3–3:[1]الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2015-2019.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	–584.528	1636.299	1232.341	1466.082	1381.890
حجم الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	166.360	160.078	167.391	173.902	174.368
نسبة الاستثمار	–0.352	1.022	0.736	0.843	0.792

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات ،تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة 1990–2019.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

قد إتسمت بتذبذب ملحوظ و ذلك نتيجة عدم إستقرار التدفقات الإستثمارية الواردة إلى الجزائر مما جعل هذه النسب أيضا غير مستقرة ،كما يمكن إرجاع ذلك إلى المناخ الإستثماري و مدى جاذبيته و قوته .

[1] Abir Guenez.p86.87.

الجدول رقم 3–4توزيع الإستثمار الأجنبي حسب القطاعات الإقتصادية خلال الفترة 2002-2012.

قطاع النشاطات	عدد المشاريع	المبلغ(مليون دينار جزائري)
الزراعة	6	2239
البناء والأشغال العمومية	64	41.083
الصناعة	239	978.702
الصحة	6	13.573
النقل	16	9531
السياحة	10	481.304
الخدمات	81	504.522
الاتصالات	1	89.441
المجموع	423	2.120.594

المصدر :شوقي جباري ،2015،ص233.

من خلال هذا المؤشر يمكننا القول إن الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر من شأنها أن تؤثر على البيئة إما بالإيجاب أو السلب و ذلك يتناسب مع طبيعة ونوع القطاع الذي يتم الإستثمار فيه.حيث لوحظ أن الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر تختلف بإختلاف القطاع الموجهة إليه كما أنها تكون أكثر في قطاعات مثل الطاقة و البناء بينما تنخفض في قطاعات أخرى و ذلك خلال العشر سنوات و هو ما تم عرضه في الجدول أعلاه.

الجدول رقم 3–5 تطور معدلات البطالة في الجزائر بين 2015–2019.[1] الوحدة :نسبة مئوية

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
المعدل	11.2	10.4	11.7	11.7	11.4

صندوق النقد العربي ،التقرير السنوي العربي الموحد 2015،2016،2017،2018،2019.

ما نلاحظه في الجدول أعلاه أن معدلات البطالة خلال الخمس سنوات الأخيرة قد إتسم بنوع من الرتابة حيث لم تتجاوز 11بالمئة في حين كانت التدفقات الإستثمارية الواردة تشهد إنتعاشا ملحوظا في كثير من القطاعات على غرار قطاع الأشغال العمومية كالبناء و قطاع المحروقات و الطاقة .

الشكل 3–1 : مقارنة بين التدفقات الاستثمارية في الجزائر والدول المجاورة.

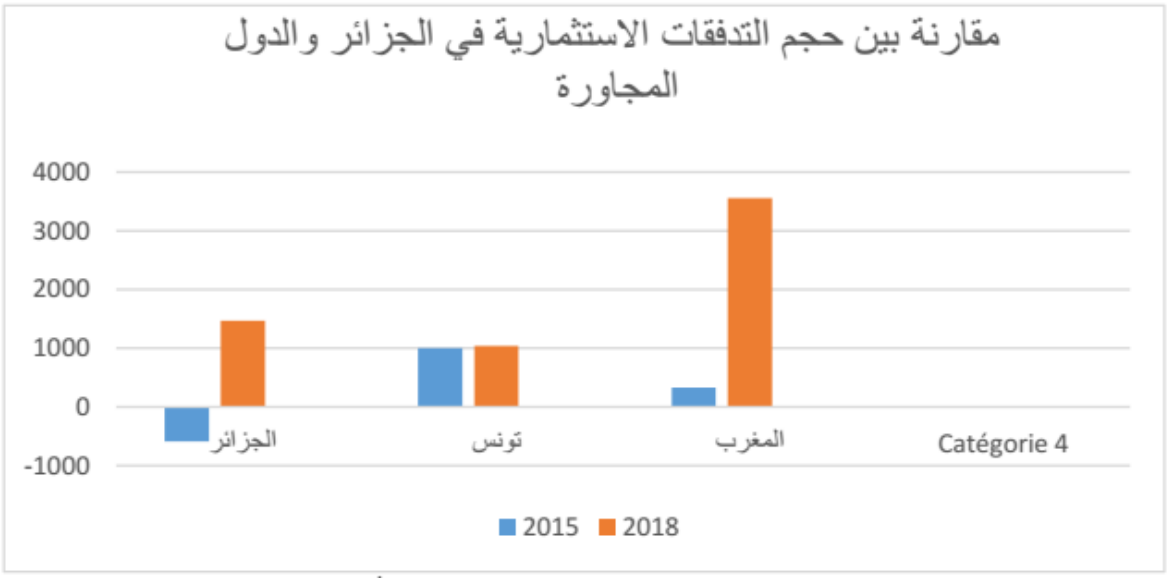

نلاحظ أن تدفق الإستثمار الاجنبي الوارد إلى تونس قد بلغ 1002.73مليون دولار سنة2015بينما سجلت المغرب 325.79مليون دولار في نفس السنة إلا أن حجم التدفقات الإستثمارية الأجنبية في الجزائر بلغ 584.52–حيث تجاوزت الإستثمارات المسحوبة تلك الواردة .

سجلت سنة 2018 إرتفاعا محسوسا في التدفقات الإستثمارية الواردة للدول الشقيقة حيث بلغ حجمها في تونس 1035.94مليون دولار بينما في المغرب 3558.88مليون دولار أما الجزائر فبلغت فيها التدفقات

[1] مصباح بلقاسم ،مرجع سبق ذكره ،ص95.

الواردة 1466.08مليون دولار .كما أن أغلب الإستثمارات الأجنبية النشطة في الجزائر تكون في قطاع الطاقة و الخدمات البترولية بشكل عام مثل الشركة البريطانية British petroleum و الأمريكية Anadarko.

يرجع الخبراء إنخفاض الإستثمارات الأجنبية التي ترد إلى الجزائر إلى قاعدة الشراكة 49/51 و التي جعل منها المشرع الجزائري شكلا إجباريا للإستثمار يتم بين مستثمر أجنبي و شريك وطني حيث يقوم هذا الإستثمار على المساهمة المالية بشرط أن تكون الأغلبية لفائدة الشريك الوطني بنسبة 51بالمئة و49بالمئة للمستثمر الأجنبي ،كما يمكن القول أن قاعدة الشراكة 49/51 شكلت خلال مراحل تكريسها عقبة أمام جذب الإستثمارات الأجنبية إلى الجزائر وترتب عنها آثار سلبية أثرت على مناخ الأعمال و المساس بمبدأ المساواة و عدم التمييز بين المستثمرين .

المطلب الثالث : الأفاق والحلول بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.[1]

ظهر بشكل ملحوظ،دخول الجزائر في المنافسة الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية التسعينات من خلال الاهتمام بتحسين العوامل المحفزة التي من شأنها جعل المناخ الاستثماري للجزائر محفزا للمستثمرين الأجانب. فعند ملاحظة القوانين والتشريعات الصادرة في هذه الفترة نرى أن الدولة تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية،والتعديلات المتعاقبة على قانون تطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله،والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصاحبة لذلك. كلها تثبت أن الجزائر سعت من اجل تحسين العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

وبمأن التمادي في تقديم الحوافز للاستثمارات الأجنبية لا يعتبر قرار محبذا من طرف المستثمر الأجنبي،فالمستثمر العقلاني يتخذ قرار الاستثمار بناء على الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية التي بدورها توفر ظروف وفرص جيدة للاستثمار الأجنبي،والتي تعد من بين المحددات الرئيسية للاستثمار ونظرا للأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال التسعينيات فإنها لم تحقق المستوى المرجومن الحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في هاته الفترة.

[1] بولرباح غريب ،مرجع سبق ذكره ص107.

ونظرا لعدة أسباب داخلية وخارجية من أهمها –الازمة المالية لعام 2008.

–ارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وقابليته لمواجهة الصدمات الخارجية.

قامت الجزائر بتغيير سياستها نحوالاستثمارات الأجنبية،بوضع قوانين وسياسات جديدة للاستثمار الأجنبي فيها من أبرزها القاعدة التي تحد من نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في رأس المال بنسبة 49% مقابل 51%للمستثمر المحلي حيث أن هذه القاعدة لا تعتبر محفزا للاستثمار الأجنبي في الجزائر بحيث أنها تعطي حق الإدارة والتملك للمستثمر الأجنبي وهذا عامل لا يحبذه المستثمر الاجنبي.

ولكن ورغم كل هذا لم يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير بهذه التعديلات،حسب ما جاء في الجدول رقم (2–3)الخاص بالتدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر،وهذا نتيجة عدة ظروف داخلية وخارجية منها:

–توفر الجزائر على سوق كبيرة وملائمة للمستثمرين الأجانب لغياب منافسين حقيقيين في شتى الميادين الاستثمارية؛

–عدم توفر مناخ ملائم للاستثمار في معظم الدول المجاورة في الفترة الأخيرة وظهور ما سمي بالربيع العربي،الذي مس معظم الدول العربية.

ولكن رغم هذا لم ترقى الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى مستويات كبيرة نظر لعدة عوائق بحيث أنها إذ أرادت تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر فيها يتحتم عليها اتباع عدة حلول نذكر منها:

–تنشيط وتوضيح الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار وذلك على كل المستويات.

–ضرورة الاعتماد على منهجية اتصال تسمح للمستثمرين الاطلاع على كل ما يتعلق بترقية الاستثمار.

–اعادة هيكلة القطاع البنكي،تحديث إدارتي الضرائب والجمارك وكذا وضع سياسة عقارية تتماشى واقتصاد السوق.

–إنشاء بنك معلومات حول الإمكانيات الموجودة والامتيازات والضمانات وفرص الاستثمار المتوفرة.

–البحث عن أشكال جديدة لاشتراك القطاع الخاص في تسيير المرافق والمنشآت القاعدية؛

–تطوير الأمن،وإصلاح جهاز العدالة للوصول إلى قضاء أكثر فعالية وشفافية واستقلالية؛

-تطوير المنشآت القاعدية والتخفيف من الأعباء الجبائية التي تثقل كاهل المؤسسات؛

-تطوير إنتاجية العمل والبحث على تناسق بين عرض اليد العاملة والحاجة الخاصة بالمؤسسات.

المبحث الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ودورها في نقل التكنولوجيا.

لما كانت التكنولوجيا تحتكر من قبل عدد قليل من الدول المتقدمة ،ولما كانت غالبية طلبات نقل التكنولوجيا تأتي من الدول النامية وتأثيرها على عملية التنمية في تلك الدول على أساس إقتران تلك التكنولوجيا بالتصنيع ،ولهذا تسعى الجزائر في الدخول إلى هذا الركب عن طريق مجموعة من الإتفاقيات سنبينها في ما يلي:

المطلب الأول : الإتفاقيات كوسيلة لنقل التكنولوجيا.

مزايا وسلبيات الإتفاقيات :[1]

1–مزايا الإتفاقيات :

لقد تم تسجيل مجموعة من المزايا لهذا النظام في عمليات النقل الدولي للتكنولوجيا ومن بينها :

أ–أحسن ضمان للتنفيذ المرن لعمليات النقل الدولي للتكنولوجيا

تعدالإتفاقيات الدولية الناقلة للتكنولوجيا أحسن ضمان للتنفيذ المرن والسريع لعمليات النقل الدولي للتكنولوجيا ،حيث أن هذه الإتفاقية بعدإستيفائها لشروط سريانها داخل الدول الأطراف تصبح من القوانين الداخلية لهذه الدول وبذلك لايصعب تنفيذها.كما أن الدولة قبل إبرامها لهذه الإتفاقية تتأكد من عدم وجود عراقيل قانونية ومادية تعوق تنفيذها وحتى إذا ظهرت هذه العراقيل بعد عملية الإبرام يكون للدولة القدرة على إزالتها ،وغالبا ما تأخذعملية إزالة هذه العراقيل وقتا طويلا خصوصا إذا اتبع في ذلك الطرق القضائية.

[1] إلياس بشار،**عقود و اتفاقيات نقل التكنولوجيا و الممارسات الجزائرية في هذا المجال** ،مذكرة ماستر ،جامعة المسيلة ،2012-2013، ص ص:82-85.

ب–خدمة التنمية الشاملة في الدول :

يلاحظ أن الإتفاقيات الدولية لنقل التكنولوجيا أنها أكثر خدمة للتنمية داخل الدول من العقود الدولية لنقل التكنولوجيا ويعود السبب في ذلك إلى عاملين وهما :

–العامل الأول :إن أطراف الإتفاقية الدولية الناقلة للتكنولوجيا دائما هم الدول ،والدولة قبل قيامها بإبرام اتفاقية دولية لنقل التكنولوجيا تقوم بدراسة مستفيضة عن نوع التكنولوجيا التي هي بحاجة إليها ومجالات إستعمالها ومدى خدمتها للمصلحة العامة في تلك الدولة وغالبا ما تنتهي هذه العملية بإختيار التكنولوجيا التي تخدم التنمية في تلك الدولة ،وهذا على عكس العقود الدولية لنقل التكنولوجيا التي يمكن أن تبرم بين أشخاص القانون الخاص وتلعب المصلحة الخاصة دورا بارزا فيها

–العامل الثاني :يلاحظ أن إتفاقيات الدولية الناقلة للتكنولوجيا تنصب على كل أنواع التكنولوجيا في كل قطاعات الدولة كالزراعة ،اتفاق التعاون في المجال الفلاحي بين الجزائر وفيتنام الموقع في الجزائر بتاريخ 21نوفمبر 2004أوالصناعة الإتفاقية الخاصة بالتعاون الإقتصادي والتقني والعلمي بين الجزائر واليونان والموقع بالجزائر بتاريخ 13ماي 1982،أوالتعليم والثقافة ومثل الإتفاق الإطاري للتعاون العلمي والتقني أوالثقافي والتربوي بين الجزائر والمملكة الإسبانية الموقع بالجزائر في 05افريل 1993.

وفي المجال الصحي ،مذكرة التفاهم حول التعاون في المجال الصحي المبرمة بين الجزائر وجنوب إفريقيا الموقعة في بريتوريا بتاريخ 06أكتوبر 2004.

وسبب ذلك هوالرغبة في تحقيق تنمية شاملة في كل المجالات عكس العقود الدولية لنقل التكنولوجيا التي تركز غالبا على الجانب الصناعي وبذلك لا تستطيع تحقيق تنمية شاملة في الدولة.

2–سلبيات الإتفاقيات:

من السلبيات التي تم تسجيلها على الإتفاقيات الدولية الناقلة للتكنولوجيا في عملية النقل الدولي للتكنولوجيا:

أ–طول إجراءات إبرام الإتفاقية :

بناءا على القواعد العامة في مجال المعاهدات الدولية والمنصوص عليها في إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية فإن المعاهدة اوالإتفاقية لا تدخل حيز التنفيذ إلا بعد إستيفائها لإجراءات النفاذ داخل الدول الأطراف مثل إجراء التوقيع وإجراء المصادقة ،وغالبا ما تأخذ هذه الإجراءات وقتا طويلا وخصوصا إذا كان أحد أطراف الإتفاقية من البلدان النامية أين لاتتوفر هذه البلدان على أهلية تكنولوجية تسمح لها بدراسة الإتفاقية والتعرف بسرعة على آثارها المختلفة وبذلك يتم تأخير إجراءات النفاذ وهذا مايؤثر سلبا على عملية التنمية في تلك الدولة التي تتأخر ،ومن أمثلة هذا التأخير الإتفاق الإطاري للتعاون العلمي والتقني والثقافي والتربوي بين الجزائر والمملكة الإسبانية فرغم توقيعه في 05أفريل 1993ولم يدخل حيز التنفيذ إلا في 16نوفمبر 2000

ب–الإقتصار على نقل التكنولوجيا التي تحت سيطرة الدول والمنظمات الدولية

إن إقتصار المشاركة في الإتفاقية الدولية الناقلة للتكنولوجيا على الدول والمنظمات الدولية يعني نقل التكنولوجيا التي تحت سيطرة هذه الأطراف فقط وهي قليلة لوتم مقارنتها بالتكنولوجيا التي تسيطر عليها بعض الأطراف الأخرى ،وبذلك يبقى العديد من الاطراف التي تساهم من الناحية العملية في عمليات النقل الدولي للتكنولوجيا خارج دائرة عمليات نقل التكنولوجيا بموجب الإتفاقيات الدولية وأهمها الشركات المتعددة الجنسيات التي تحتكر أغلبية براءات الإختراع العالمية.

المطلب الثاني :نماذج عن بعض العقود في الجزائر

–نموذج عن عقد الترخيص في الجزائر (ترخيص نوفونورديسك لصيدال لتصنيع الأنسولين):[1]

تم بالجزائر العاصمة التوقيع على عقد شراكة تكنولوجية بين مجمع صيدال ومخابر نوفونورديسك الدنماركية لصناعة مادة الأنسولين بجميع أنواعها بمصنع قسنطينة التابع للمجمع بقيمة 15مليون يورو.

[1] بن قابل الأطرش ،مرجع سبق ذكره ،ص ص:34-36.

ووقع على هذا العقد عن الجانب الجزائري الرئيس المدير العام لمجمع صيدال ،بومدين درقاوي ،وعن جانب مخابر نوفونورديسك الرئيس العام للمخابر بالجزائر ،جون بول ديجي ،بحضور وزيري الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.وتم وصف هذه الشراكة بالمربحة مشيرا إلى إحترافية مجمع صيدال في هذا المجال والإنتقال خلال الثلاث سنوات المقبلة إلى إنتاج كل أصناف الأنسولين.

–نموذج عن عقد المفتاح في اليد بالجزائر (خط جديد لشركة الإسمنت CIGA):

بدأت شركة الإسمنت ومشتقاته بالشلف فرع من (المجموعة الصناعية للإسمنت الجزائر)وfives fcB

فرع من (مجموعة الصناعية الفرنسية fives) في وضع حيز التنفيذ عقد لإنجاز ثالث خط إنتاج بالشلف عقد مفتاح في اليد يتمثل في تنفيذ خط جديد ينتج 6000طن يوميا وينتظر تشغيل هذا الخط في نهاية 2016 عقد إنجاز الخط الجديد للإنتاج بالشلف فازت به الشركة الفرنسية في 2012على حساب أربعة متنافسين فرنسيين وصينيين بمبلغ 37مليار دينار.

–نموذج عن عقد الإنتاج في اليد في الجزائر (مصنع السيارات علامة مرسيدس):

يعتبر مصنع صناعة السيارات من علامة مرسيدس –المتواجد ببلدية عين بوشقيف بتيارت من المشاريع الواعدة للصناعة الميكانيكية في الجزائر.

ويندرج هذا المصنع الذي أشرف على تدشينه نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح بتاريخ 26أكتوبر في إطار الشراكة الجزائرية الألمانية الإماراتية الرامية إلى تطوير الصناعة الميكانيكية الوطنية وتكوين وتأهيل اليد العاملة الجزائرية في هذا المجال علميا ومهنيا وتقوم هذه الشراكة أساسا على نقل التكنولوجيا العالية والإندماج الإستراتيجي في الشركات الوطنية.

–نموذج عن الشراكة في الجزائر (محطة تحلية مياه البحر):

لقد صاغت الجزائر سياسة وطنية تمتد من 2006–2025 تهدف إلى تجديد قطاع المياه ،ومن بين هذا البرنامج انجاز 13محطة لتحلية مياه البحر ذات قدرات مختلفة أهمها في وهران 5000000م مكعب في اليوم ،حيث تعد محطة تحلية مياه البحر بمنطقة المقطع (وهران)الأكبر في العالم من حيث استخدام نظام

(الأسموز العكسي)وينتج هذا المشروع المياه الصالحة للشرب لفائدة سكان ولاية وهران و الولايات المجاورة الأخرى وعلى هذا الأساس ستزود محطة المقطع ولايات معسكر و غليزان وتيارت و مستغانم و هي شركة ذات أسهم تشرف على تسيير المحطة .و تعتبر الشركتان (ألجيرين اينيرجي كومباني)و (الجزائرية للمياه)المبادرتين بجميع مشاريع تحلية البحر في الجزائر بما في ذلك محطة المقطع ،و في ما يتعلق بتسيير المحطة فقد تم إنشاء شركة لهذا الغرض و يتعلق الأمر ب (هيفليكس أوبيرايتينغ مانتنونس الجزائر)و قد أبرمت عقدا مع شركة (تحلية مياه المقطع) لمدة 25 عاما مع العلم أن تكلفة المشروع كانت 491مليون دولار .[1]

المطلب الثالث : طرق زيادة العائد الاقتصادي من العلم والتكنولوجيا

تزايد أهمية الابتكار في دفع عجلة النمو تجعلنا نفترض أن البلدان التي هي أكثر فعالية في اكتساب، استغلال ونشر المعرفة سوف تجني مردودا اقتصاديا أكبر على المدى الطويل،ولكن كيف يمكن زيادة فعالية الابتكار؟

هناك مجموعة من العوامل يبدوأنها تؤثر في فعالية الابتكار،بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي الرامية إلى ضمان بيئة عمل مستقرة والحصول على رأس المال وحماية حقوق الملكية الفكرية.ومن خلال المقارنات بين البلدان نجد أن سياسات الحكومة تمارس تأثير كبير.

ومستويات وطبيعة التمويل ودرجة التفاعل وتعاملات المعرفة في نظم الابتكار الوطنية يمكن لكليهما أن تتأثرا من قبل السياسات الحكومية التي تعتبر مهمة أيضا لوضع إطار فعال للابتكار،يلعب القطاع الخاص أيضا دورا هاما في كل من هذه المجالات،وسياسة الحكومة يجب أن تعكس الأنماط المتغيرة للابتكار الصناعي وتوفر الحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمارات التجارية. زيادة العوائد الاقتصادية من العلم والتكنولوجيا تتطلب بذل مزيد من الجهود من قبل الحكومات لتعديل سياساتها لمثل هذه الأنماط المتغيرة،وخاصة: عولمة البحوث التجارية واستراتيجيات الابتكار،والدور المتزايد للطلب كمحرك للابتكار التكنولوجي ونشرها.

يمكن زيادة العائد من خلال البحث والتطوير الابتكاري الذي يتخذ أشكالا عديدة،بدءا من الابتكارات الجذرية التي تؤدي إلى خلق منتجات،عمليات وخدمات جديدة كليا،إلى الابتكارات الإضافية التي تحسن العروض القائمة بطريقة أكثر تواضعا،على الرغم من أن الاهتمام غالبا ما تركز على الإدخال الأولي من المنتجات،العمليات أوالخدمات الجديدة،الابتكارات الإضافية ونشر التكنولوجيا– الذي يحسن الابتكارات

[1] وكالة الأنباء الجزائرية ،محطة تحلية مياه البحر بمنطقة المقطع (وهران)مؤهلات مشروع ضخم ،13نوفمبر 2014.

الأولية ويعممها على الاقتصاد ككل – يوفر منافع اقتصادية بنفس القدر من الأهمية على المدى الطويل. مصادر الأفكار الجديدة التي تدفع الابتكار متنوعة أيضا: فالابتكار قد ينبع من العلم والتكنولوجيا الجديدة أومن أشكال جديدة للتنظيم،ومهارات جديدة،وأشكال جديدة من التسويق والطرق التي يتجلى لها الطلب في السوق. الابتكار الأمثل ينطوي على مزيج من كل هذه العوامل،مع أنماط محددة تعكس خصائص الصناعات المختلفة،عملائها والوسائل التي يمكن أن تحمي الشركات وتخصيص عائدات من جهودها المبتكرة الابتكار الناجح يعتمد بشكل مباشر أوغير مباشر على الاستثمار المستدام والتي تكملها الاستثمارات في القدرات التصنيعية والتسويقية وتنمية الموارد البشرية.[1]

[1] بن سعيد ايمان ،**دور التكنولوجيا و الابتكار في النمو الإقتصادي –حالة كوريا الجنوبية** ،مذكرة ماستر جامعة ابن خلدون تيارت ،2012-2013،ص18.

المبحث الثالث: دراسة استقصائية لعمال محطة طحن الإسمنت ، حاسي بوعامر – ولاية وهران –

إن دراستنا التطبيقية تتعلق بنقل التكنولوجيا في المؤسسات الجزائرية،ومن أجل هذا قمنا بتحضير استبيان وتوزيعه على عينة من العمال في محطة طحن الإسمنت ب حاسي بوعامر بولاية وهران حيث يحتوي هذا الاستبيان مجموعة من الأسئلة تشتمل على البيانات الشخصية،بيانات عن التدريب والتكوين والمهني،وبيانات عن العمل والأداء.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولا : التعريف بالمؤسسة محل الدراسة: [1]

لقد مرت منذ نشأتها سنة 1980م بمراحل سيطرت المؤسسة فيها على السوق الوطنية بسبب حاجات السوق المتزايدة آنذاك، أما تسييرها فكان يتم من طرف الوزارة الوصية، فهي المحددة لمختلف السياسات على المدى الطويل والمتوسط مثل سياسة التوظيف، الأجور وسياسة التسعير والتسويق إلخ ...، وقد كانت عبارة عن مؤسسة عمومية محلية تحت اسم **الشركة الوطنية لمواد البناء** SNMC إلا أنها لم تدم طويلا وقد صدر قرار بتقسيم المؤسسة SNMCإلى العديد من المؤسسات الفرعية سنة 1983م وكل مؤسسة مختصة في إنتاج منتجات معينة، فهناك مؤسسات تنتج القرميد ومؤسسات مختصة في إنتاج الرمل وأخرى في إنتاج الإسمنت وهذهالأخيرة تم تقسيمها إلى مؤسسات جهوية تخدم مصالح كلا الطرفين العام و الخاص الاجنبي و الوطني .

فمن المفروض أن يكون الرهان الكبير المطروح أمام إدارة المؤسسات المدروسة هو إشباع رغبات المساهمين عن طريق تعظيم الربحية .إلا أن الواقع يختلف تماما عن هذه الرؤية نظرا لطبيعة العلاقة الموجودة بين المؤسسات المدروسة و مساهميها .هذه المجمعات هي في حقيقة الأمر مؤسسات إقتصادية عمومية ملك للدولة تتبع إلى شركة تسيير المساهمات صناعة الإسمنت وهذه الأخيرة هي أيضا شركة ذات أسهم للقطاع الخاص المحلي و الأجنبي في إطار الاستراتيجية الصناعية للجزائر و معلن عنها رسميا من طرف وزارة الصناعة و ترقية الإستثمار حيث جعلت من الخوصصة أحد أكبر إهتمامات الدولة فيما يتعلق بتسيير أموالها المنقولة .

[1] معلومات مقدمة من طرف شركة طحن الإسمنت ،حاسي عامر ،وهران .

قبل سنة ،2010كان القطاع العمومي لصناعة الاسمنت في الجزائر منظما على شكل مجمعات صناعية جهوية وكل هذه المجمعات تابعة لشركة تسيير المساهمات اسمنت الجزائر GICAكما أن كل مجمع من المجمعات الجهوية يمتلك مجموعة من المصانع وهي كالتالي :

-مجمع الإسمنت للشرق الجزائري و يضم الفروع التالية :مؤسسة الإسمنت لعين الكبيرة سطيف ،مؤسسة الإسمنت حامة بوزيان قسنطينة ،مؤسسة الإسمنت حجار السود سكيكدة ،مؤسسة الإسمنت عين توتة باتنة

-مجمع الإسمنت للوسط الجزائري و لديه الفروع التالية :مؤسسة إسمنت الجزائر .رايس حميدو ،مؤسسة اسمنت المتيجة البليدة ،مؤسسة إسمنت سور الغزلان .

-مجمع الإسمنت للغرب الجزائري و يتفرع إلى :مؤسسة الإسمنت زهانة ،مؤسسة الإسمنت بني صاف مؤسسة إسمنت سعيدة ،المؤسسة الإقتصادية العمومية لصناعة الإسمنت و مشتقاته بالشلف ،بالإضافة إلى محطة طحن الإسمنت حاسي عامر .وهي محل الدراسة التي قمنا بها .

ابتداءا من سنة ،2010أقرت السلطات العمومية في الجزائر تنظيما جديدا يقضي بحل شركة تسييرالمساهمات اسمنت الجزائر GICA ورفع وصاية المجمعات الصناعية على المصانع، حيث أنه تم تأسيس شركة أم واحدة تتبعها المصانع الاثنى عشر سميت بشركة الجزائر لصناعة الاسمنت ، GICAوبذلك تم الغاء مبدأ جهوية صناعةالإسمنت في الجزائر .

تمتلك شركة الجزائر لصناعة الاسمنت GICAكل أسهم مصانع الاسمنت الاثنى عشر ما عدا:
-شركة اسمنت بني صاف أين يمتلك مجمع فرعون السعودي 10%من أسهم المصنع.
-شركة اسمنت زهانة أين تمتلك الشركة المصرية أسيك ASEC 35%من أسهم المصنع.
-شركة الاسمنت لحجار السود أين تمتلك شركة إيطالية 35%من أسهم المصنع .
-شركة الاسمنت لصور الغزلان أين يمتلك نفس الشريك الإيطالي 35%من أسهم المصنع.
-شركة الاسمنت للمتيجة أين يمتلك مجمع لافارج Lafargeالفرنسي 35%من أسهم المصنع.
بالإضافة إلى مصانع الاسمنت، فيدخل ضمن محفظة شركة تسيير المساهمات اسمنت الجزائر مجموعة من الشركات تمارس نشاطا آخر وهي:
1-شركات توزيع مواد البناء: حيث يتبع لكل مجمع صناعي شركةمختصة في توزيع مواد البناء، يمتلك كل مجمع نسبة من أسهم الشركة التي تتبع له.
2-المحاجر والمختصة في إنتاج وتوزيع الحصى والرمل، حيث توجد ثلاثة محاجر تتبع كل محجرة مجمعا

صناعياوتملك الشركة التركية 35 % من أسهم محطة طحن الإسمنت بحاسي عامر.
3-يتبع مجمع الغرب شركة مختصة في صناعة الجبس. لهذا المجمع شريك ألماني يحوز على 50%من أسهم الشركة

1-التعريف بمؤسسة طحن الإسمنت لحاسي عامر :

تعتبر مؤسسة الإسمنت وحدة من وحدات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) و هي شركة ذات أسهم تقع بالمنطقة الصناعية بحاسي عامر التابعة لولاية وهران وهي مؤسسة تقوم إنشاء نوعين من الإسمنت ، النوع الأول يسمى cpa35 و النوع الثاني يسمى cpa250،و النشاط الغالب هو توفير المواد الأولية لصناعة الإسمنت فهي مختصة في ذلك ،حيث كانت بداية نشاط الشركة سنة 2012 و هو عام تأسيسها وفق عقد شراكة بين شركة تركية للإسمنت و المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) .مؤسسة طحن الإسمنت المتواجدة بحاسي عامر هي المؤسسة الوحيدة المتواجدة بتلك المنطقة الصناعية حيث تم إستحداثها لتلبية متطلبات المؤسسات الجهوية او الفرعية بالغرب كالمواد الأولية لصنع الإسمنت مثلا و غير ذلك .

2-الهيكل التنظيمي لمؤسسة طحن الإسمنت بحاسي بوعامر

تتمتع مؤسسة الإسمنت بسور الغزلان بمقومات بشرية ومادية كبيرة نذكرها في نقاط كالتالي :

أ- الإمكانيات البشرية:

تمثل الطاقة البشرية في الشركة حوالي 200عامل يتوزعون كما يلي:

-23إطار.

-65تقني.

-102عامل.

حيث أن عمال الإدارة يعملون بالنظام العادي من الأحد إلى الخميس من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الرابعة مساءا تتخللها فترة استراحة.

أما فيما يخص نظام العمل الخاص بالتناوب فهناك نظامين :هما

-نظام *3X8* الذي تعمل به مديرية الإنتاج وهو مقسم إلى ثلاثة رقف كل فرقة تعمل لمدة 8ساعات كما يلي:

الفرقة الأولى :من الساعة السادسة صباحا لبإ غاية الساعة الثانية زوالا.

الفرقة الثانية :من الساعة الثانية زوالا إلى غاية الساعة الثامنة مساءا.

الفرقة الثالثة :من الساعة الثامنة مساءا إلى غاية الساعة السادسة صباحا.

بينما هناك فرقة رابعة تكون في عطلة لمدة ثلاثة أيام ثم تتناوب في العمل مع الفرق السابقة وهكذا.

-نظام 2X8الذي تعمل به مديرية المواد الأولية والعتاد المتنقل ومديرية التسويق، وهو مقسم إلى فرقتين كل فرقة تعمل لمدة 7ساعات ونظام العمل يكون من يوم السبت إلى الخميس ما عدا الجمعة ويكون بالتناوب أسبوع صباحا وأسبوع مساءا وهكذا، وهو كما يلي:

الفرقة الأولى :من الساعة السادسة صباحا إلى غاية الساعة الواحدة زوالا.

الفرقة الثانية :من الساعة الواحدة زوالا إلى غاية الساعة الثامنة مساءا

ب– الإمكانيات المادية:

تتوفر الشركة من الناحية المادية على الإمكانيات التالية:

-محجرة لسحق المواد الأولية سعة 1000طن .سا/

-تجنيس مسبق وخزن حجر الكلس سعة 35000طن.

-تجنيس مسبق وخزن الطين سعة 3000طن.

-مطاحن خام طيركس يونيدان قطر 4.6م، طول 9.75م، سعة 2X140طن .سا/

-خزانات التجنيس سعة 3X8000طنKlinker.

-فرن يوناكس الدوار بالتسخين المسبق ذو الأربع طوابق الحلزونية الشكل يستخدم للتجنيس Homogénéisation قطره 5.5وطوله 89م ،سعة3000طن /سا.

-خزانات حجر الكلس المحروق، سعة 3X1500طن.

-مطحن المواد الإضافية سعة 100طن .سا/

-تخزين الجبس سعة 1750طن .سا/

-مطاحن إسمنت يونيدان 4.4م قطر، 12م الطول، سعة 2X100طن .سا/

-خزانات الإسمنت سعة 4X8000طن.

-شحن الإسمنت بدون تغليف سعة 2X200طن.

-معمل التغليف سعة 5X100طن سا .

ثانيا : مجتمع وعينة الدراسة

1–مجتمع الدراسة: اخترنا للإجابة عن إشكالية البحث اجراء دراسة استقصائية، و اخترنا عمال محطة طحن الإسمنت ، حاسي بوعامر بولاية وهران، كمجتمع للدراسة، حيث تركز الدراسة أساسا على فئتين من

العمال هما: العمال التقنيين وعمال التركيب لأنهم الأكثر استخداما للتكنولوجيا داخل المصنع إضافة إلى أعوان التحكم وأعوان الإدارة أخذنا منهم عينة تتكون من 30 عامل.

تم اختيارهم بصفة عشوائية منتظمة،عشوائية لأننا لم نحدد الأفراد بحد ذاتهم ولكن اكتفينا بأنهم يستعملون التكنولوجيا فقط،ومنتظمة لأنها تشمل أساسا أربع فئات من العمال (عمال تقنيين وعمال التركيب إضافة إلى أعوان التحكم وأعوان الإدارة).

قمنا بتوزيع 30 استبيانا واسترجعناها كاملة، تم ارفاق نسختين منه في الملاحق، نسخة له قبل التحكيم و نسخة بعد التحكيم، و قد تم تحكيمه من طرف:

–حيث تم تحكيمه من طرف:

الأستاذ الدكتور : سدي علي، أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن خلدون تيارت و خبير في التجارة الدولية.

السيد: شعيب وليد ،عامل تقني بمؤسسة طحن الاسمنت بحاسي عامر بولاية وهران.

و قد تكون الإستبيان من خمسة محاور تتمثل في :

–المحور المتعلق بالبيانات الشخصية .

و أربعة محاور رئيسية وهي :

–المحور الأول: محور العامل الأول (استيراد السلع الرأسمالية):ويتكون هذا المحور من ستة أسئلة متعلقة بالآلات و المعدات .

–المحور الثاني: محور العامل الثاني (قدرة الشركة على استيعاب التكنولوجيا):و يتكون هذا المحور من سبعة اسئلة متعلقة بالصيانة و التسيير و تصرفات العمال .

–المحور الثالث: محور قناة التدريب:ويتكون هذا المحور من سؤالين عن التدريب و التكوين .

–المحور الرابع: محور قناة التقليد: و يتكون هذا المحور من ثلاث أسئلة حول آراء العمال عن طرق نقل التكنولوجيا و التوجهات في هذا المجال مستقبلا .

كما يتكون من أسئلة منها ما يحتمل إجابة واحدة،ومنها ما له أكثر من إجابة للمستجوب الحرية في اختيار الإجابة المناسبة.

لكن ما يلاحظ في تصميم هذا الاستبيان أن الأسئلة مغلقة ولها إجابات محددة وهذا لسببين أساسين هما:

1-لتفادي ضجر المستجوبين الناتج عن قراءة الأسئلة المطولة وكذلك في الإجابة عليها.

2-تسهيل عملية الإجابة وتفادي أي غموض في فهم الأسئلة والهروب عن محتوى الدراسة وكذا تحقيق أكبر استجابة من طرف العمال.

2–فروض الدراسة:

بما أن البحث يتعلق بنقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار و بالتحديد عن طريق عقود التصنيع ، فقد ارتأينا تركيز الأسئلة عن التكوين والتدريب والآلات والمعدات وهذا ما يؤدي بنا إلى صياغة الفرضية الرئيسية للاستبيان كالآتي:

–الشركات المستثمرة في الجزائر من خلال عقود التصنيع تساهم في نقل التكنولوجيا وتوطينها في الجزائر.

وبناءا على الفرضية الرئيسية تم بناء الفرضيات الفرعية التالية:

1-يتم نقل التكنولوجيا الى الجزائر عن طريق إستيراد السلع الرأس مالية .

2- هناك إستيعاب للتكنولوجيا في الشركات المحلية .

3-يتم نقل التكنولوجيا إلى الجزائر من خلال قناة التدريب .

4- المؤسسات الوطنية قادرة على تقليد المؤسسات الأجنبية مستقبلا و هو ما يسمى انتقال التكنولوجيا من خلال قناة التقليد.

المطلب الثاني: عرض نتائج الاستبيان

المحور الأول :البيانات الشخصية

من خلال البيانات الشخصية تبين لنا أن العينة المأخوذة تحمل الخصائص الممثلة في الجداول الآتية:

أ–متغير الجنس:

الجدول رقم (3–6): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الجنس.

الجنس	%النسبة	الترتيب
ذكور	73.33%	1
إناث	26.67%	2
المجموع	100%	

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تحليل الاستبيان.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلب عناصر العينة من الذكور وتبلغ نسبتهم 73.33%،أما بالنسبة للإناث فنسبتهم تبلغ 26.67%.

أ. متغير صنف المهنة:

الجدول رقم (3–7): توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير صنف المهنة.

الصنف	%النسبة	الترتيب
عامل تقني	50%	1
عون تحكم	3.33%	2
عون إداري	6.66%	2
عامل تركيب	40%	3
المجموع	100%	

المصدر: من اعداد الطالبين بناءً على تحليل الاستبيان.

يتضح لنا من الجدول السابق أن نسبة العينة من العمال التقنيين تبلغ 65.30%،بينما 40% هي من عمال التركيب،و3.33% أعوان تحكم،و6.66% أعوان إداريين.

ب–بالنسبة لصفة العينة المأخوذة من المصنع فقد كانت 100% يعملون بشكل متعاقد في المصنع.

ب. متغير المستوى التعليمي:

الجدول رقم (3–8): توزيع أفراد العينة تبعا لمتغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	%النسبة	الترتيب
متوسط	0.00%	4
ثانوي	33.33%	3
تكوين مهني	43.33%	1
جامعي	23.33%	2
المجموع	100%	

المصدر: من اعداد الطالبين بناءً على تحليل الاستبيان.

إن الملاحظ على هذه الأرقام(النسب) أن أغلب أفراد العينة هم من المتحصلين على شهادات من مراكز التكوين المهني أومن الجامعة،وهذا يؤكد لنا أن العمل في مجال طحن الاسمنت يتطلب مستوى تعليمي مرتفع نسبيا.

– **ثانيا:** أما من خلال البيانات عن التدريب والتكوين فيتبين لنا أن العينة تحمل الخصائص التالية:

1.73.33% من العمال تلقوا تدريبا عن العمل الحالي الذين يقومون به،و26.66% لم يتلقوا أي تدريب عن عملهم الحالي هذا يعني أن عملهم روتيني ولا يحتاج إلى أي تدريب،أما بالنسبة للذين تلقوا تكوين داخل المصنع فبلغت نسبتهم 83.33% وهذا يؤدي إلى تناسب التدريب مع العمل الذي يقومون به وبما يتلاءم مع طبيعة التكنولوجيا التي يستخدمونها،و16.66% خارج المصنع بحكم مزاولتهم لأنشطة مشابهة ،وفيما يخص مسايرة التدريب لنوع العمل الذي يقوم به العمال فقد بلغت نسبته 90% وهذه النسبة تكاد تكون متقاربة مع نسبة العمال الذين تلقوا تدريبا،و10% لم يساير التدريب نوع العمل الذي يقومون به وهذه النسبة متقاربة نوعا ما مع نسبة العمال الذين تلقوا تدريبا خارج المصنع،وهذا يدل على أن التدريب داخل المصنع من شأنه أن يترك العامل يتلاءم مع مركز العمل الذي يشغله،أما مدة التدريب فكانت كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–9): توزيع الأفراد حسب مدة التدريب.

المدة	%النسبة	الرتبة
أقل من سنة	70%	1
سنة واحدة	20%	2
أكثر من سنة	10%	3
المجموع	100%	

المصدر: من اعداد الطالبين بناءً على تحليل أسئلة الاستبيان.

إن ما يلاحظ من خلال الجدول أن أكثر من نصف العينة المدروسة تلقوا تدريبا مدته أقل من سنة وهذه مدة جيدة لتدريب خبرات جديدة واكسابها مهارة تكنولوجية لا بأس بها،وقد تم تدريبهم لهذه المدة تماشيا مع

المهام الموكلة لهم في عملهم. إن العملية التدريبية وبغض النظر عن النسب الواردة في التحليل تبين بما لا يدع الشك أنها تؤدي إلى تحسين مستويات الأداء والانجاز لدى العمال وتقل في حالة عدم توفير فرص التدريب.

بحيث أنه غالبا ما تنسق المؤسسات مع الجهات المحلية (مراكز التكوين) بتكوين الإطارات اللازمة،وتتعدى هذه العملية إلى جهات أجنبية في إطار عقود نقل التكنولوجيا لتكوين إطارات في تخصصات تقنية بغرض السهر على تسيير الآلات والتجهيزات التي يزود بها الشريك الأجنبي المؤسسات الوطنية.

ثالثا: من خلال تحليل البيانات الخاصة بالعمل والأداء نجد ما يلي:

1–فيما يتعلق بطبيعة العمل الذي يقوم به العمال،وكما هو مبين في الجدول رقم (18–3) فقد أجاب20 % منهم أن العمل روتيني ولا يتطلب جهدا ولا يحتاج إلى تركيز،وهذا نظرا لاختلاف المهام اليومية لهؤلاء العمال.

وأجاب26.66% منهم أنه يتطلب جهدا عضليا،46.66% منهم أجاب بأن العمل يتطلب دقة وتركيز نظرا لطبيعة الآلات التي يعملون عليها،إذا فطبيعة الآلات التي يعمل عليها العمال هي المحددة لنوع متطلبات العمل.

و6.66% أجابوا بأن العمل يتطلب جهدا ويحتاج إلى الدقة والتركيز.

الجدول رقم (3–10): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل.

طبيعة العمل	%النسبة	الترتيب
1–روتيني	20%	3
2–يتطلب جهدا عضليا	26.66%	2
3–يتطلب دقة وتركيز	46.66%	1
2 و3 معا	6.66%	4

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تحليل أسئلة الاستبيان.

أما عن الصعوبات التي يواجهها العمال في عملهم الحالي فقد أجاب73.33 %ب لا أي بأنهم لا يواجهون أي صعوبات في عملهم،وهي نسبة جيدة ما يظهر أن بيئة العمل داخل المصنع لا بأس بها.

2–بينما 26.66 % بنعم حيث أن النسبة الأكبر منها كانت تتعلق بتسيير الآلات والمعدات16.66%،أما الباقي فقد توزع على تركيب الأجزاء والمواد المستعملة. وهذا ما يوضحه الجدول

رقم(19-3)،حيث أن6.66 % يواجهون صعوبات تتعلق بتركيب الأجزاء،3.33% يجدون صعوبة في في تسيير الآلات المواد المستعملة،في حين تتوزع النسب الأخرى على الصعوبات التي تواجه العمال كما هو موضح في الجدول.

الجدول رقم (3–11): توزيع أفراد العينة حسب الصعوبات التي تتعلق بالعمل.

صعوبات العمل	%النسبة	الترتيب
1- تسيير الآلة والمعدات	16.66%	3
2- تركيب الأجزاء	6.66%	2
3- المواد المستعملة في العمل	3.33%	6
4- التعامل مع الزملاء	0.00%	1
المجموع	100%	

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تحليل الاستبيان

2. بالنسبة للسؤال الخامس والذي يتعلق بتحقيق الآلات والمعدات للإنتاج المطلوب فقد أجابت نسبة كبيرة بنعم وقدرت ب 90 %،أما.10% فأجابوا بأن الآلات لا تحقق الإنتاج المطلوب وهي نسبة ضئيلة جدا،وهذا دليل على أن الآلات الحالية في حالة جيدة وتقدم مردودية انتاج كبيرة.

3. أما فيما يخص تسبب الآلات والمعدات للمشاكل بالنسبة للإنتاج ف.96.66% من العينة أجابوا بأنها لا تسبب أي مشاكل نظرا لحداثتها النسبية،3.33% أجابوا بنعم ولكن نسبة هذه المشاكل كانت ضئيلة جدا.

4. وفيما خص السؤال السابع الذي طرح عما إذا كانت الآلات والمعدات الحالية تعتمد على تكنولوجيا حديثة فقد كانت إجابة العمال 100% نعم أي أن التكنولوجيا المعتمدة في المصنع حديثة ومتطورة وهذا ما تم اثباته في السؤال المخصص عن التكوين والتدريب حيث يتلقى العمال ذلك بالنسبة لتكنولوجيا حديثة ومتطورة.

5. 76.66% من العمال أجابوا ب نعم فيما يخص تغيير الآلات والمعدات المستعملة،ذلك يرجع إلى نوعية المواد الصلبة المستعملة في العمل ،و.23.34% أجابوا بنعم.

6. بالنسبة إلى إضافة آلات ومعدات جديدة فقد أجاب.86.67%من العمال بنعم،بحيث أجاب 53.33% منهم على أن الآلات والمعدات المضافة تتطلب مهارات جديدة،فهذه الإضافة تؤكد على زيادة

نسبة التكنولوجيا المنقولة عن طريق الشراكة وهذا بهدف زيادة الإنتاج،حيث تلقى 86.66% من العمال تدريبا على الآلات والمعدات المضافة،و13.33% لم يتلقوا أي تدريب،وأجاب 76.66% منهم أنه لم يتم إضافة أي عمال وبقي عددهم على حاله فإضافة هذه الآلات والمعدات كان بهدف تسهيل عمل العمال أيضا،و33.33% منهم أجابوا بأن الآلات والمعدات المضافة ساهمت في زيادة عدد العمال للمصنع أي أنه تم خلق مناصب شغل جديدة عن طريق التكنولوجيا.

7. بالنسبة للسؤال العاشر والذي يتعلق بضرورة تحديث الآلات والمعدات ف 70 % منهم يرون ضرورة لتغييرها،منهم.36.66% يرون ضرورة تغييرها للتقليل من اصلاح الأعطال والزيادة في الإنتاج وتقليل تعب العمال،أما 20% منهم فيرون تغييرها بهدف التقليل من اصلاح الأعطال فقط،و6.66% منهم يرون تغييرها للزيادة في نسبة الإنتاج،و6.66% منهم يرون ضرورة تغييرها للتقليل من تعب العمال فحسب،ومن العمال 30% لا يرون أي ضرورة لتغيير الآلات والمعدات.

كما أن تجديد الآلات أوما يسمى بتطوير المعدات والأساليب في إطار التطور التكنولوجي غالبا ما يكون في صالح أرباب العمل،وذلك بالتقليل من تكلفة الإنتاج المتضمنة أجور العمال وبالتالي فإن هذا الإجراء لا يكون عادة في صالح العمال بالرغم من طلبهم لتغيير الآلات لأهداف تخدم المصنع.

الجدول رقم (3–12): توزيع أفراد العينة حسب ضرورة تغيير العمل.

ضرورة تغيير الآلات	% النسبة	الترتيب
1–للتقليل من اصلاح الأعطال	20%	3
2–للزيادة في نسبة الإنتاج	6.66%	2
3–للتقليل من تعب العمال	6.67%	2
1 و2 و3	36.66%	1

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على تحليل أسئلة الاستبيان.

8. 73.33% من العمال يرون أن هناك خطورة في الآلات والمعدات المستخدمة من قبلهم،بينما 26.66% لا يرون أي خطورة في الآلات والمعدات المستخدمة من طرفهم،وذلك لعملهم على آلات ومعدات لا تسبب أي خطورة بالنسبة لهم.

9. فيما يخص احتياج الآلات والمعدات المستخدمة لخبير أجنبي فقد أجاب 80% بنعم،وكلهم أجابوا بأن المصنع يعتمد خبراء أجانب،وفي الإجابة عن السؤال الموالي سنتطرق إلى عمل الخبراء الأجانب في المصنع،بينما أجاب20 % منهم بأن الآلات والمعدات لا تحتاج إلى خبراء أجانب.

10. السؤال الثالث عشر تعلق بعمل الخبراء الأجانب بصفة دائمة أومؤقتة وكانت الإجابة 100% أنهم يعملون بصفة دائمة داخل المصنع،وهذا دليل على أن الشريك الأجنبي يشترط عمل عمال من طرفه داخل المصنع من خلال العقد المبرم في الشراكة بصفة دائمة،وكذلك يتبين لنا أن التكنولوجيا المستخدمة في المصنع متطورة وتحتاج إلى يد عاملة خبيرة بما يتلاءم معها خصوصا في السنوات الأولى للمشروع.

11. وقد بلغت نسبة إجابة العمال عن تعاملهم مع الخبراء الأجانب بنعم 83.33% حيث أجاب65.55% من العمال أن مستوى الخبراء الأجانب عال،وهذا دليل على مهارة اليد العاملة الأجنبية،و34.44%منهم أجابوا بأنه من نفس مستوى الإطارات المحلية،وفيما يتعلق بالاستفادة من الخبرات العلمية للأجانب فقد أجاب 76.67% بنعم وقد انقسمت هؤلاء العمال إلى النصف من حيث الاستفادة فالنصف استفاد في كيفية تشغيل الآلات،والنصف الآخر اكتساب أساليب عمل جديدة.

12. 83.33% من العمال أجابوا بنعم فيما يخص الأعطال التي تصيب الآلات من حين لآخر،منهم 53.33% يتصرفون لوحدهم ويعلمون المشرف،46.67% لا يتدخلون ويكتفون بإبلاغ مصلحة الصيانة.

يمكن تحليل ما سبق بروح المبادرة عند العمال وحسن التصرف عند الاقتضاء،حيث أن النسبة الكبيرة من العمال تتدخل مع إعلام المصلحة وهذا يدل على قدرة العمال في التصرف بالآلات والمعدات .

13. بالنسبة لاستخدام الألبسة الواقية فقد أجاب العمال كلهم بنعم (100%) وذلك دليل على اهتمام الإدارة بسلامة العمال أثناء العمل للحماية والوقاية.

من خلال النسبة لاستخدام العمال للألبسة الواقية نلاحظ أن إدارة المصنع تهتم بشكل جدي بالجانب الأمني للعمال من أجل الحفاظ على سلامتهم،والتقليل قدر المستطاع من خطر التعامل مع التكنولوجيا الحديثة،وهذه الخطورة بالنسبة للآلات والمعدات تم ابرازها في السؤال الخاص بذلك وقد فاقت نسبة الذين رأوا خطورة فيها النصف.

14. فيما يخص الطرق التي يرى العمال أنها تساهم في تطوير المؤسسة فقد لخصناها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–13): وجهة نظر العمال عن الطرق التي من شأنها تطوير المصنع.

الطريقة	%النسبة	الترتيب
1- التدريب والتكوين الدوري للعمال	26.40%	2
2- تطوير طرق العمل وتغيير الآلات والمعدات	8.12%	6
3- تكنولوجيا الشركة الأم	16.32%	3
1و2 معا	10.20%	5

1و3 معا	10.24%	4
1و2و3 معا	28.69%	1
المجموع	100%	

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على تحليل أجوبة الاستبيان

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة العمال الذين يرون أن التدريب والتكوين إضافة إلى تطوير طرق العمل وتغيير الآلات والمعدات وتكنولوجيا الشركة الأم معا بلغت 28.69% وفي رأيهم هي التي تمكن المصنع من تحقيق التطور التكنولوجي،وهي رسالة موجهة لإدارة المصنع للاهتمام بتطوير المصنع تكنولوجيا،في قدرت نسبة العمال الذين يرون أن التدريب والتكوين الدوري للعمال من شأنه أن يحقق للمصنع تطورا تكنولوجيا ب 26.40% وهي نسبة معتبرة،وهذا دليل على أن التدريب والتكوين عاملان أساسيان في التطور التكنولوجي.

15. وقد كانت نسبة الإجابة 96.67% فيما يتعلق بسؤال المطروح عن دور الشراكة في نقل التكنولوجيا،ما يظهر لنا أن العمال يبدون اهتمامهم بالتكنولوجيا المنقولة عن طريق الاستثمار التي يعملون عليها وعلى أنها تكنولوجيا حديثة تعاملوا معها من خلال الشراكة فقط.

16. بالنسبة للسؤال الأخير والذي طرح عما إذا كان يمكن للعمال العمل في مصنع وطني إن أنشئ بفضل خبرته المكتسبة في مصنع الشراكة فقد أجاب93.33%منهم بنعم،وهذه نسبة جيدة بما فيه الكفاية ودليل على أ نهم اكتسبوا مهارة وخبرة في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ما يخولهم للعمل مستقبلا في المصانع والمؤسسات التي تحتوي على تكنولوجيا حديثة دون اللجوء أوالاعتماد على الخبراء الأجانب.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان والتوصيات

استعرضنا من خلال الجانب النظري أن نقل التكنولوجيا يتم من خلال مجموعة من القنوات مثل قناة التدريب، قناة المنافسة، قناة التقليد...، كما يجب توفر مجموعة من العوامل لنقل التكنولوجيا، يتمثل العامل الأول في استيراد السلع الرأسمالية، و يتمثل العامل الثاني في مدى قدرة الشركات المحلية على استيعاب تلك التكنولوجيا و استخدام تلك السلع الرأسمالية. و على هذا الأساس تم تقسيم الإستبيان الى أربعة محاور، ارتأينا أنها الأكثر ملاءمة في حالة الجزائر، سيتم إختبار الفرضيات على أساسها:

1. اختبار الفرضيات:

–الفرضية الفرعية الأولى: تم صياغة هاته الفرضية بناءا على ما تم التطرق له في الجانب النظري بخصوص استيراد السلع الرأسمالية ، حيث يعتبر أحد عوامل نقل التكنولوجيا، و ذلك من خلال استعداد الشركات المتعددة الجنسيات لتكوين علاقات تبادلية مع الشركات المحلية،و مساهمتها في تطوير قدراتها التقنية،عبر قياس كمية التكنولوجيا التي تم نقلها لبلد ما بواسطة مؤشرات معروفة مثل: حجم ودرجة تقدم التكنولوجيا المستوردة،حجم ونوع الاستثمار الأجنبي الداخل ومدى تفاعل وتكامل التكنولوجيا المستوردة مع مختلف مكونات المنظومة الوطنية للابتكار.

من خلال الأجوبة كانت النتائج أن أغلب العمال فيما يتعلق بتحقيق الآلات والمعدات للإنتاج المطلوب فقد أجابت نسبة كبيرة بنعم وقدرت ب 90 %و 96.66% من العينة أجابوا بأن الآلات لا تسبب أي مشاكل نظرا لحداثتها و بأنها تعتمد على تكنولوجيا حديثة ،و كذلك بالنسبة إلى إضافة آلات ومعدات جديدة فقد أجاب.86.67% بنعم، مما يعني أن الشراكة ساعدت على استيراد الرأسمالية ذات التكنولوجيا الحديثة، وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى .

–الفرضية الفرعية الثانية: تم صياغة هاته الفرضية بناءا على ما تم التطرق له في الجانب النظري بخصوص قدرة الشركات المحلية على استيعاب التكنولوجيا المنقولة، أي مدى قدرتها الذاتية على الاستفادة من التكنولوجيا المتوافرة في الشركات الأجنبية،سواء عن طريق المنافسة حيث تجبر الشركات المحلية على تحسين قدرتها التنافسية باستخدام تكنولوجيا حديثة،أوتوليف عمال سبق أن عملوا في شركات أجنبية،أوعن طريق علاقات الإنتاج،الترخيص ونقل التكنولوجيا...إلخ.

و من خلال الأجوبة كانت النتائج فيما إذا كانت الآلات والمعدات الحالية تعتمد على تكنولوجيا حديثة فقد كانت إجابة العمال 100% نعم أي أن التكنولوجيا المعتمدة في المصنع حديثة ومتطورة، أما بالنسبة إلى إضافة آلات ومعدات جديدة فقد أجاب.86.67%من العمال بنعم، بحيث أجاب 53.33% منهم على أن الآلات والمعدات المضافة تتطلب مهارات جديدة ، فهذه الإضافة تؤكد على زيادة نسبة التكنولوجيا المنقولة عن طريق الشراكة وهذا بهدف زيادة الإنتاج، و بخصوص فيما يتعلق بالاستفادة من الخبرات العلمية للأجانب فقد أجاب 76.67% بنعم ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية

– **الفرضية الفرعية الثالثة:** و التي تمت صياغتها بناءا على ما تنطوي عليه قناة التدريب من نقل للتكنولوجيا، حيث أن تطويع التكنولوجيا للظروف المحلية لا يأتي الا مع تواجد يد عاملة مدربة ومؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب واستخدام هذه التكنولوجيا،كما أن المنافسة التي تفرضها

الشركات الاجنبية تحفز الشركات المحلية على تدريب العمالة الخاصة بها،بالاضافة الى امكانية الاستفادة من العمالة المدربة والمؤهلة التي تنتقل من الشركات الاجنبية الى الشركات الوطنية ويساهم في تعظيم الفرص.

تبين لنا من خلال الأجوبة أن هذه الفرضية صحيحة حيث أن أغلب العمال استفادوا من تدريب فقد بلغت نسبتهم 90% منهم 73.33% استفادوا منه داخل المصنع،أما فيما يخص التكوين 83.33% تلقوا تكوينا عن العمل الذي يقومون به، خاصة و أن التكوين يتم خارج المصنع، سواء داخل الوطن أو خارج الوطن، وذلك على اعتبار أن أداء العمال تحسن من خلال مدة التكوين والتدريب، حيث أصبحوا يعملون على تكنولوجيا حديثة بعد ذلك.

–الفرضية الفرعية الرابعة: و التي تمت صياغتها بناءا على ما تتضمنه قناة التقليد، و التي تقوم على فكرة أن الشركات المحلية في الدول المضيفة سوف تصبح أكثر انتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيات الاكثر تقدما أوالممارسات الادارية للشركات الاجنبية المتاحة في هذه الدولة وتحت أثار التقليد من خلال انتقال العمالة من الشركات الاجنبية الى الشركات المحلية تلك العمالة التي بقدر وافر من التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الشركات الاجنبية في الدول المضيفة.

فيما يخص هذه الأخيرة فقد ثبتت صحتها نسبيا، حيث كانت نسبة الإجابة 96.67% فيما يتعلق بالسؤال المطروح عن دور الشراكة في نقل التكنولوجيا، بالإضافة الى نسبة الإجابة عما إذا كان يمكن للعمال العمل في مصنع وطني إن أنشئ مستقبلا ، بفضل خبرتهم المكتسبة في مصنع الشراكة فقد أجاب93.33%منهم بنعم، و بالرغم من أن فكرة التقليد لم تتجسد بعد، إلا أن احتمال تجسدها، و مدى قدرة العمال على تجسيدها مستقبلا جد مرتفعة ، وهذه نسبة جيدة بما فيه الكفاية ودليل على أنهم اكتسبوا مهارة وخبرة في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ما يخولهم للعمل مستقبلا في المصانع والمؤسسات التي تحتوي على تكنولوجيا حديثة دون اللجوء أو الاعتماد على الخبراء الأجانب.

– و في الأخير، و بما أن جميع الفرضيات الفرعية تم قبولها، نستنتج صحة الفرضية الرئيسية ، أي أن الشركات المستثمرة في الجزائر من خلال عقود التصنيع تساهم وبشكل فعال في نقل التكنولوجيا و توطينها في الجزائر، و عليه فهي بديل استثماري لنقل التكنولوجيا للجزائر.

خلاصة الفصل :

تعتبر الصناعة قاطرة التنمية ،كما تعد عملية التصنيع شرطا معترفا به في مجال التنمية أيضا ،حيث تسمح بالتحولات الأساسية للبنية الإجتماعية و الإقتصادية ،ذلك عن طريق إنتشار وسائل التقدم التقني ،كما تساهم في تكامل الإقتصاد بواسطة إنشاء ترابط وتبادل بين مختلف القطاعات ،لذلك تسعى الدول النامية لتبني سياسات و برامج صناعية تنبثق من إستراتيجيات شاملة تحقق التنمية الإقتصادية ، كما تسعى لاستقطاب شركات أجنبية رائدة في مجالات الصناعة ، للاستفادة من خبراتها التقنية، و محاولة تقليص الفجوة التكنولوجية الموجودة بينها ، ولهذا قامت السلطات الجزائرية بجملة من الإصلاحات تهدف في مجملها إلى التوصل إلى قاعدة صناعية متينة ،تسمح بتلبية حاجيات المجتمع ،من هنا أصبح تنشيط الإستثمار الأجنبي في هذا القطاع من الأولويات للنهوض بالإقتصاد الوطني وخاصة مع تذبذب العائدات النفطية .

ومن خلال دراستنا التي قمنا بها لعمال محطة طحن الإسمنت بحاسي بوعامر بوهران ،والتي تعد كشكل من أشكال الإستثمار الأجنبي و بالأخص شكل من أشكال عقود التصنيع في الجزائر، تبين أنها تكتسي أهمية بالغة في عملية نقل التكنولوجيا وتأهيل الاطراف المحلية، لمواجهة تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كما أنها تساعد على تحقيق الاهداف المشتركة للأطراف، وهذا ما نلمسه من خلال تدريب وتكوين العمال المحليين على التكنولوجيا والأساليب والتقنيات التي يجلبها الشريك الأجنبي. بالإضافة الى استيراد السلع الرأسمالية التي تعد أهم عوامل نقل التكنولوجيا للدول المضيفة.

خاتمة

خاتمة

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في مضمون بحثنا هذا، نصل في مجمل القول أن الاهتمام بالإستثمار الأجنبي يساهم بشكل كبير في رفع القدرات الإنتاجية وزيادة معدل النمو الإقتصادي من خلال زيادة التكامل بين القطاعات ،مما يؤدي إلى تحقيق تنمية متواصلة ومتباينة تتم عن طريق نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى.حيث أصبحت التكنولوجيا وبما تتضمنه من عناصر ذات أهمية كبيرة للمؤسسات الإنتاجية وللدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء،حيث يرجع الفضل في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته إلى التطور التكنولوجي.

وانطلاقا من ذلك وبهدف القضاء على التخلف وتحقيق التنمية وبالأخص التنمية الصناعية فقد سعت الدول النامية إلى نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إيمانا منها بأن التكنولوجيا هي المنفذ الذي سوف ينقلها من واقع التخلف إلى واقع التقدم والعطاء العلمي. إلا أن ذلك لم يحقق الهدف المرجو منه لأن هناك اعتقاد خاطئ من الدول النامية مفاده أن التكنولوجيا سلعة تباع وتشترى كأي سلعة أخرى،وأن نقلها يتم من خلال شراء وامتلاك الآلات والمعدات والتجهيزات الحديثة. وقد حرصت الدول المتقدمة وبالأخص الشركات متعددة الجنسيات على ترسيخ هذا الاعتقاد وعلى أن تتم العملية بصورة تجارية بحتة فتهافتت حكومات الدول النامية على شراء الآلات والمعدات التكنولوجية الحديثة واستيراد المصانع الجاهزة (المفتاح باليد)،أملا منها بأن ذلك سوف يساهم في سد الفجوة التكنولوجية،غير أن عملية تحويل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول المضيفة هي جد مكلفة بالنسبة لهذه الأخيرة هذا من جهة،ومن جهة أخرى تزيد حدة هذه التكلفة عندما يسجل في هذه الدول غياب الظروف التي تواءم تلك التكنولوجيا من المعارف والخبرات،والكفاءات التي تستوعبها...الخ والضرورية لاستعمالها.

ولكن من جهة أخرى يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر اثرا إيجابيا على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة،عندما يتسنى لشركاتها المحلية استيعاب التكنولوجيا الحديثة،ومن ثم تنشيط قاعدتها التكنولوجية الداخلية. الأمر الذي يترجم حقيقة معينة تكمن في أنه بمقدور الدول المضيفة النامية أن تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها محمود العواقب عبر جعل أثره إيجابيا بخصوص استيعاب المعارف التكنولوجية ومن ثم خلق تكنولوجيا ذاتية،وذلك عن طريق تكثيف الجهود لأجل تكوين مراكز البحث والتطوير وتكوين كفاءات تكون قادرة على الأقل على استيعابها.

والجزائر كغيرها من الدول النامية وفي مسيرتها نحو الانفتاح الاقتصادي حاولت أن تهيأ مناخا ملائما للمستثمر الأجنبي من خلال جملة من الإصلاحات مست النظام الضريبي والمالي وغيرها آملة أن يكون لها أثرا ايجابيا لاستقطابه حيث منحت جملة من الإعفاءات والحوافز والتسهيلات المؤسساتية لمرافقته عبر مختلف الهيئات المستحدثة،كما أنها سارعت لتبني مجموعة من الضمانات تتعلق بحرية الاستثمار،المعاملة العادلة للمستثمر وحرية التحويل بالإضافة إلى ضمان تسوية النزاعات،من أجل إزالة المخاوف التي قد تدفع المستثمر الأجنبي إلى التردد أوالعدول على اتخاذ قرار الاستثمار فيها،ولكن بتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نحوها في السنوات الماضية، وجدنا أنه منحصر في قطاع المحروقات وقطاع الخدمات،ولذلك انصب اهتمام السياسات التنموية في السنوات الأخيرة في البحث عن وجود مسلك يؤدي إلى تنويع الصادرات ويبدو أن اتجاه هذه السياسات إلى إعادة تثمين المزايا النسبية التي تتمتع بها الجزائر تمثل هذه الحلول،حيث أن الاستراتيجية الصناعية الحالية تبدومتجهة لتحضير الأرضية الملائمة لجذب المستثمرين الأجانب لخلق مناصب عمل وإرساء قاعدة صناعية أكثر استعمالا لليد العاملة من استعمالها لرؤوس أموال مكثفة.

اختبار الفرضيات:

بعد عرض البحث ومحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة عن مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا مع الإشارة إلى حالة الجزائر،تمكنا من إجراء اختبار للفرضيات الفرعية للبحث كما يلي:

-الفرضية الفرعية الأولى صحيحة و المتعلقة بالمحور الأول: محور العامل الأول (استيراد السلع الرأسمالية) اذ انه احد أهم العوامل التي تساهم في نقل التكنولوجيا من معدات وآلات و مركبات تهدف إلى زيادة الإنتاج .
-وبالنسبة للفرضية الفرعية المتعلقة بالمحور الثاني محور العامل الثاني (قدرة الشركة على استيعاب التكنولوجيا) فالفرضية صحيحة من حيث استفادة العمال بشكل كبير من الخبرات الأجنبية و قدرتهم على تسيير الآلات و المعدات المتطورة .
-الفرضية الفرعية الثالثة صحيحة كون قناة التدريب و باعتبار أن أداء العمال تحسن من خلال مدة التكوين والتدريب،حيث أصبحوا يعملون على تكنولوجيا حديثة بعد ذلك.
-وأخيرا الفرضية الفرعية الرابعة صحيحة نسبيا حيث لدى العمال إمكانية العمل مستقبلا في شركات محلية من خلال ما تم إكتسابه من خبرات .

و عليه و بناءا على ما سبق يتم قبول الفرضية الرئيسية القائلة بأن الشركات المستثمرة في الجزائر من خلال عقود التصنيع تساهم في نقل التكنولوجيا وتوطينها في الجزائر.

خاتمة

النتائج:

بعد الدراسة والتحليل لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نقل التكنولوجيا عن طريق عقود التصنيع مع دراسة حالة الجزائر توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي على أساسها نضع مجموعة من التوصيات والاقتراحات،وتتمثل هذه النتائج فيما يلي:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر هو في الغالب من فعل الشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول المتقدمة في العالم،ويعد أحد الركائز الأساسية في انتشارها وتوسعها.

2. من أجل إفساح المجال أمام مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة نمو اقتصاديات الدول المضيفة يستوجب عليها بالضرورة أن تعمل على توفير محصلة إجمالية كبيرة ومعقدة من العوامل المرتبطة التي تتشكل من الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية المستقرة والإطار الاقتصادي المستقر، إقامة أسواق المال وتنشيط النظام البنكي ووضع الإطار القانوني الذي يخص تشجيعه يكون شفافا وواضحا،وضرورة مراجعة النظم الضريبية والجمركية بعناية كافية ومنح مختلف الحوافز والضمانات مع ضرورة أن لا تكون هذه الضمانات مقرة بموجب قوانين الاستثمار الداخلية فحسب بل أيضا بالالتزام الدولي على المستوى الثنائي أومتعدد الأطراف.

3. تواجد الاستثمارات الخارجية يمكن أن يكون مربحا لاقتصاد البلد المضيف (تخفيض معدل البطالة،غمر السوق المحلية بمختلف المنتجات خاصة تلك المتعلقة بالمنتجات الأولية...الخ) كما يمكن أن يكون مكلفا (تخفيض حظوظ المخترعين الجزائريين في مجال الإبداع ووجود سوق مغمورة بمنتجات ذات أسعار تفوق القدرات الشرائية للفئات المتوسطة...الخ).

4. بناء تكنولوجيا محلية تعتمد على الإمكانيات والقدرات والخبراء والتقنيين المحليين،لأن التكنولوجيا المستوردة هي من الدرجة الثالثة،ومهما استوردنا فدائما تبقى هناك الفجوة التكنولوجية،ولهذا نقول للدول النامية أن التكنولوجيا تبنى ولا تشترى.

5. إن عملية نقل التكنولوجيا لا تعد هدفا مرحليا ينتهي بمجرد استيراد الآلات والأساليب الحديثة بل هي عملية تتسم بالاستمرارية بغية تطوير الإبداع الوطني وتحقيق التناغم بين متطلبات الاقتصاد المحلي وبين التطور العلمي في باقي أقطار العالم.

6. رغم المجهودات المبذولة،لا يمكن أن ننكر أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال محاطا بالكثير من العراقيل والمعوقات لاسيما عند الحديث عن الوضع الاقتصادي (اقتصاد ريعي) ومختلف التشريعات والفساد الإداري وكثرة الإجراءات وتعقدها.

7. إن الاستثمار الأجنبي في مجال طحن الإسمنت في ولاية وهران قد ساهم في نقل التكنولوجيا واكتساب الخبرات والتقنيات وتجديد الكفاءات،غير أنه لابد من الاهتمام بتكوين قاعدة تكنولوجية وطنية فعالة كونها العامل الرئيسي لاكتساب التمكن التكنولوجي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتحكم في تكاليفه.

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن وضع التوصيات التالية:

1. ضرورة الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار في الجزائر وجعلها تتميز بأكثر شفافية ووضوح وملمة بكل الجوانب التي تخص الاستثمار،وتكثيف جهودها الترويجية لفرص الاستثمار،ودفع الهيئات الاستثمارية فيها نحوالمزيد من الجهود والعمل من أجل تقديم معلومات دقيقة وشاملة حول اقتصادياتها وقطاعاتها المختلفة والفرص الاستثمارية فيها واعتماد التسويق الإلكتروني من أجل ذلك.

2. ضرورة ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بهدف اكتساب التكنولوجيا والمعرفة عن طريق فرص بدء التدريب منذ الاتفاق مع المستثمر الأجنبي،وهذا بإرسال العدد اللازم من المختصين ليعملوا خطوةخطوة منذ بداية المشروع.

3. رفض التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات التي تفرض شروطا تعسفية وتقييدية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا أوأنها تقدم منتجات غير ملائمة.

4. تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات بدل الاستثمار في قطاع المحروقات، ومحاولة الاستفادة من التكنولوجيا والخبرات الأجنبية الخاصة بكل قطاع.

آفاق البحث:

من عيوب العمل البشري أنه دائما ناقص،وهذا مهما حاولنا الإلمام بمختلف جوانب الموضوع،إلا انه دائما نجد جوانب لم نتطرق إليها وربما تكون هي مواضيع دراسات مستقبلية،ومع هذا نأمل أن نكون قد وفقنا ولو بشكل يسير في إثراء البحث العلمي وتمهيد الطريق لمن يريد البحث في هذا المجال،ومنه تم اقتراح بعض المواضيع مثل:

- عقود التصنيع و أثرها على إقتصاديات الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي (دراسة مقارنة).
- الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية للدول (دراسة مقارنة لدول شمال إفريقيا).
- تطوير البنى التحتية كعامل جذب للإستثمار الأجنبي في الجزائر.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع :

أولا :باللغة العربية :

الكتب :

-أبوقحف عبد السلام،**الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"** مؤسسةشباب الجامعة بدون طبعة ،مصر،2003.

-أحمد حمصي،**العقود التجارية الدولية :عقد نقل التكنولوجيا وطبيعته القانونية**،د س ن.

-العبادي محسن ،الاستثمار بالعملات الأجنبية،دار أمجد للنشر والتوزيع،الأردن2016.

-العربي اسماعيل،**فصول في العلاقات الدولية**،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1990.

-خلفان محمد عيسى ،**إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**،دار الجنادرية للنشر والتوزيع،الأردن،2016.

-شلغوم عميروش محند،"**دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية** " مكتبة حسن العصرية ،الطبعة الأولى ،بيروت لبنان،2012.

-صقر عمر،**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**،**الدار الجامعية**،ط2،مصر،2003

-عبد السلام أبوقحف،**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة** ،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2001.

-عبد السلام أبوقحف،**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** ،مؤسسة شباب الجامعة،مصر،1989.

-عبدالسلام أبوقحف،بحوث التسويق والتسويق الدولي،جامعة الإسكندرية،مصر،2004.

-عبده سمير،**العرب والتكنولوجيا**،دور الافاق الجديدة،بيروت،1981.

-عدنان داود محمد العذارى، ،**الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**،دار غيداء للنشر والتوزيع الأردن ،2016.

-علي عباس ،**إدارة الأعمال الدولية**،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن،2007.

-فريد النجار، **"ندوة التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية"، مجموعة أعمال، ندوة الأمانة لجامعة الدول العربية، القاهرة، مصر 1995**

-فريد النجار،"**الاستثمار الدولي والتنسيق الغربي**"،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،مصر،2004،

-فريد النجار،**التحالفات الإستراتيجية**،ايتراك للنشر والتوزيع،مصر،1999.

-فريد نجار،**الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**،مؤسسة شباب الجامعة،مصر،2000.

-فضيل فارس،التسويق الدولي :**مفاهيم عامة،استراتجياته،بيئته وكيفية إختيار الأسواق الدولية**،مطبعة الإخوة ألموساك،الجزائر،2010.

-فلاح سعيد جبر،**مشاكل نقل التكنولوجيا نظرة الى واقع الوطن العربي**،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،الطبعة الاولى،بيروت،ايار مايو) 1979.

-قريشي محمود الرشيد،**ديناميكية نقل التكنولوجيا في الدول العربية**،دار الثقافة،الدوحة،1986.

-متولي عبد القادر ،**الاقتصاد الدولي**،دار الفكر ناشرون وموزعون،الأردن،2011.

-محمد سعيد أنور سلطان ،"**إدارة الشيوخ**"،دار الجامعة الجديدة،ط2 ،الإسكندرية،مصر،2005.

-محمود باسم السعيدي. ردينة عثمان يوسف،"**إدارة الأعمال الدولية**"،ط1،الأردن،2003.

-محمود حواس،**التكنولوجيا والعولمة الثقافية**،دمشق،بيروت،المنارة،2003.

-مصطفى بودهان،"**الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر**"،الملكية للطباعة والإعلام للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2000.

-مصطفى بودهان،"**الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر**"،الملكية للطباعة والإعلام للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2000.

-نظرا النقدي عبد المجيد" **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر.

المذكرات والرسائل الجامعية :

أ- أطروحات الدكتوراه:

- بلقاسم أمحمد ،**نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر**،أطروحة لدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة وهران،الجزائر،2012-2013.

-بن شيحة قادة هشام،**محاولة بناء نموذج التطور التكنولوجي في الجزائر**،أطروحة دكتوره ،جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعابس،الجزائر،2015/2014.

- بيري نورة ،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية** (دراسة مقارنة بين الجزائر،تونس والمغرب الفترة 1996-2014 ،(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي،الجزائر،2016،2015.

- جبلي محمد الامين،**نقل التكنولوجيا وحماية البيئة دراسة اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول المستقبلة له دراسة حالة قطاع المحروقات opec**،اطروحة دكتوره،جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس،الجزائر،2015/ 2016.

-سعدي هند،2016-2017 ،**أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النموالاقتصادي في البلدان العربية**-دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014 ،(أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية،جامعة المسيلة،الجزائر

-شوقي جباري،**اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النموالاقتصادي دراسة حالة الجزائر**،اطروحة دكتوره،جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،الجزائر،2015/2014.

-عبد الكريم بعداش،**الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2007-2008.

-عزوز عبد الحميد،**إستراتيجية المؤسسة في إختراق الأسواق الدولية دراسة حالة شركة الجنوب للتمور،مذكرة ماستر**،2014\2015.

-نورية عبد محمد،**اثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي**،دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي 1992-2010 أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات،جامعة سانت كليمنتس،بريطانيا.

ب- الرسائل و المذكرات:

-الحوات علي،**نقل التكنولوجيا والمجتمع دراسة في البلاد النامية**،جامعة الفاتح،ليبيا،طرابلس،1981.

-إلياس بشار،عقود واتفاقيات نقل التكنولوجيا والممارسات الجزائرية في هذا المجال ،مذكرة ماستر ،جامعة المسيلة ،2012-2013.

-أونيس عبد المجيد،زيدان كريمة،**الشراكة الأجنبية كآلية هامة لنقل التكنولوجيا في المؤسسات الجزائرية،تجربة رونوفي الجزائر**،جامعة 8ماي 25،1945 أفريل 2017.

-بامحمد نفيسة،**تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر بتطبيق مقاربة OLI**،رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية،جامعة وهران،الجزائر.

-بروش نورة،**أثار نقل التكنولوجيا في اطار الاستثمار الاجنبي المباشر على استراتجية التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**،مذكرة ماجيستير،جامعة فرحات عباس سطيف1،الجزائر،2012 2013.

-بلال بوجمعة،**تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وافاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأوروالمتوسطية**،دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير،تلمسان،2007.

-بلال مومو،أثار الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النموالاقتصادي،مذكرةماستر-غير منشورة-،جامعة ورقلة،2013.

-بن سعيد ايمان ،دور التكنولوجيا والابتكار في النموالإقتصادي -حالة كوريا الجنوبية ،مذكرة ماستر جامعة ابن خلدون تيارت ،2012-2013.

-بن عامر مصطفى،**أثر الازمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر**-رسالة ماجيستير غير منشورة،جامعة الجزائر ،2011.

-بن عباس حمودي،2011-2012 ،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الصين-**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة الجزائر.

-بن عباس حمودي،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الصين-** ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة الجزائر،2011-2012.

-بن قابل الأطرش ،الآليات التعاقدية لنقل التكنولوجيافي الجزائر ،مذكرة ماستر ،جامعة زيان عاشور بالجلفة2014-2015.

-تكارلي نورهان،**عقود نقل التكنولوجيا في ظل القانون الجزائري**،مذكرة الماستر،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2019/ 2020.

-جمال بلخباط،**جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النموالاقتصادي :دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**،أطروحة دكتوراه،جامعة الحاج لخضر باتنة 2014-2015،

-حمزة بابوي،صلاح الدين قدري،**تكنولوجيا الاستثمار الاجنبي المباشر وفرص الاستفاده منها في الدول النامية عرض تجارب**،مذكرة ماستر،جامعة 8 ماي 1945 قالمة،الجزائر،2012.

-خلالقة أسماهان،**واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ،مذكرة تخرج ،2007.

-خنشول مروة،طباخ نهلة،**دور الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة**،مذكرة ماستر،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل،الجزائر،2019/ 2020.

-خيالي خيرة،**دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النموالإقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة(2012-2000)**،مذكرة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2016/2015.

-داودي محمد،**السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان،الجزائر،2011-2012.

-سحنون فاروق ،**قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر**،رسالة ماجستير في علوم التسيير،جامعة سطيف،الجزائر،2009-2010.

-عابد وهيبة ،"**الإستثمار اللاأجنبي في الجزائر**"،رسالة ماجيستير،كلية العلوم الاقتصادية،قسم علوم التسيير،جامعة البليدة،2007.

-عبد القادر خديجي،" **دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار في البلدان النامية**"،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية،قسم علوم التسيير،تخصص مالية،2007.

-فارس فضيل،**أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر- مصر- السعودية)**،رسالة ماجستير 3 في العلوم الاقتصادية،قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر،2007.2008.

-فتيحة هدروق،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنزلوجيا دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماستر،جامعة زيان عاشوري بالجلفة،الجزائر،2015/2014.

-فراح ياسين،"**الاستثمار الأجنبي المباشر حدوده في التنميةالاقتصادية**"،مذكرة ماجيستير،علوم التسيير،تخصص مالية،مركز الجامعي بحي فارس المدية،2006.2007.

-قصيبي نجيبة،مهلل أمال،قصباوي مريم،**دور الشركات المتعددة الجنسية في نقل التكنولوجيا الوطن العربي**،مذكرة ماستر،جامعة 8 ماي 1945،الجزائر،2011 /2012.

-محمد نجيب كلايعية،زكرياء دبابسية،**إستراتيجيات المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في إختراق الأسواق الدولية -دراسة حالة مجمع عمر بن عمر للعجائن -**مذكرة ماستر،جامعة 8ماي 1945 قالمة،2019/2018.

-مصباح بلقاسم،2005-2006 ،**أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية المستدامة–حالة الجزائر–** رسالة ماجستير في علوم التسيير،جامعة الجزائر،الجزائر.

-نزاري رفيق،**الاستثمار الاجنبي المباشر ونموالاقتصادي**،دراسة حالة تونس الجزائر والمغرب،رسالة ماجيستير ،جامعة تلمسان، الجزائر،2008/2007.

-نوره حفصاوي،**دور الشراكة في نقل التكنولوجيا للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة**،مذكرة ماستر،جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي الجزائر،2012.

المقالات:

-الأشكال الجديدة لتدفقات الإستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال وأثارها على التنمية الإقتصادية في الدول النامية،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،العدد11،2014

-انطونيوس كرم،**العرب أمام تحديات التكنولوجيا**،عالم المعرفة،سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،الكويت،العدد 59،1982.

-بولرباح غريب ،**العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر** ،مجلة الباحث ،العدد 10،جامعة ورقلة.

-بيوض محمد العيد،**تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النموالاقتصادي**،جامعة سطيف 01 المجلد 01 العدد01جوان 2016.

-حمدي مية،كلية العلوم الاقتصادية،**قسم الاقتصاد**،مصر،د.ط،2003.

-حميد الجميل،**دراسات في العلاقات الإقتصادية الدولية،أكاديمية الدراسات العليا**،ط1 طرابلس ليبيا.

الدوريات والمجلات والجرائد :

-رينت جروب وكريستينا كوستيال"**الاستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات ضرائب الشركات**" مجلة التمويل والتنمية بدون عدد،جويلية 2001.

-زغيب شهرزاد،**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وأفاق**،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر،العدد 08 بسكرة،2005.

-علاش احمد،**دور الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا**،جامعة البليدة،الجزائر،د.س.ن.

قائمة المراجع والمصادر

-علي فياض،عبد الله،حميد مزهر،**نقل وتوطين التكنولوجيا وأثرها في تنمية الموارد البشرية نظرية تطبيقية**،مجلة كلية بغداد الاقتصادية الجامعية،العدد2010،25.

-عياش قويدر وإبراهيم عبد الله **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**" مجلة اقتصاديات شمال إفريقياالعدد الثاني شلف ماي 2005.

-متناوي أمحمد،**أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري**،**الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**،**قسم العلوم الإقتصادية والقانونية العدد 13-جانفي 2015**.

-محمد جرادات،زياد المشاقبه،**دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في نقل المعرفة والتكنولوجيا الى منظمات الأعمال الأردنية** مجلة دراسات -العدد الاقتصادي -المجلد 3-العدد 1-جانفي 2012.

-منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربيي أسيا،**مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة**،الأمم المتحدة،نيويورك،2001.

-منصور علي،**التكنولوجيا ودورها في الرفع من مستوى الاداء الاداري**،المجلة القومية للادارة،المعهد الوطني للادارة،العدد 10،ليبيا،1997.

-وصاف سعيدي وقويدري محمد،**واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق**،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،العدد 08

-وفق أحمد وخضير حلا سامي ،**الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية**،مقال منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد 80 ،جامعة الموصل،العراق،2010.

التقارير والندوات :

-اتحاد مجلس البحث العلمي،**الاعلام العلمي والنقل الافقي للتكنولوجيا**،الامانة العامة بغداد،1982.

-المنظومة الوطنية لنقل التكنولوجيا في سلطنة عمان،مجلس البحث العلمي،الاردن،2017.

-حاتم القرنشاوي،**تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**،مؤتمرالاستثمار والتمويل،مصر،2006.

-حسان خضر،**الاستثمار الأجنبي المباشر**،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2004.

-خضير عقبة،،**أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية**،دراسة حالة سوق الدوحة قطر للأوراق ،2015،2014.

القوانين :

-الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15سبتمر سنة 1966،الجريدة الرسمية العدد 80،17 سبتمر 1966.

-القانون رقم 630-277المؤرخ في 26جويلية سنة 1963،الجريدة الرسمية العدد53،اوت 1963.

مواقع الأنترنت:

-ولاء عضيبات،**عقود تصنيع المنتجات في تسويق الأعمال الدولية**،مقال من موقع عربي بتاريخ08افريل 2022،e3arabi.com.

ثانيا :باللغة الإنجليزية :

A /les ouvrages ،les livres

-Jean-Louis Mucchielli،**Multinationales Et Mondialisation**،Edition Du Seuil،Mai 1998،Paris.

-MANUFACTURING DEFINED .MIKEL P.GROOVER. 5TH EDITION. FUNDAMENTALS OF MODERN MANUFACTURING

-Mucchielli J.L.،**Multinationales Et Mondialisation**،(Paris: Seuil،1998).

-Pierre Jacquemot،**« La Firme Multinationale،Une Introduction Économique** »،Edition Economica،Paris،France،1990.

-Raymond Bernard،**Economie Financière International**،Éditions PUF،Paris،1971.

-UNCTAD،(Dec1998)،**"Foreign Direct Investment And Development**،" UNCTAD Series On Issues In International Investment Agreements،Geneva.

-World Bank،(1991)،"**The Role Of Foreign Direct Investment In Development**"،Development Committee Meeting. Washington،P05.

الملاحق

الملحق 1 : الاستبيان قبل التحكيم

-الإستبيان قبل التحكيم

رقم الاستبيان:.....

الموضوع : **عقود التصنيع كبديل لنقل التكنولوجيا .**

سيدي ، سيدتي :

هذا الاستبيان يحتوي على أسئلة عادية لغرض البحث العلمي من أجل دراسة موضوعها: " **عقود التصنيع كبديل لنقل التكنولوجيا** ".

نرجو منكم المساهمة في ملأ الاستبيان بعناية عن طريق الإجابة على الأسئلة بوضع علامة (X) ،كما نعلم سيادتكم أن هذه الإجابات ستستخدم لغرض علمي بحت .

- مع فائق الشكر والتقدير -

اعداد الطلبة :

بن صولة أيمن

بوطبة السعيد

اشراف الأستاذة :

بوجلة ايمان

البيانات الشخصية :

الجنس: ذكر ☐ انثى ☐

صنف المهنة: عامل تقني ☐ عون تحكم ☐ عون اداري ☐ عامل تركيب ☐ اطار ☐

الصفة : دائم ☐ متعاقد ☐

المستوى التعليمي : متوسط ☐ ثانوي ☐ تكوين مهني ☐ جامعي ☐ أخرى ☐

بيانات عن التدريب والتكوين المهني :

1. هل تلقيت تدريبا عن العمل الحالي ؟ نعم ☐ لا ☐

– في حاله الاجابة بنعم ما مدته ؟ اقل من سنة ☐ سنة ☐ أكثر من سنة ☐

– مكان التدريب : داخل المصنع ☐ خارج المصنع ☐

– هل يساير التدريب نوع العمل الذي تقوم به ؟ نعم ☐ لا ☐

2. هل تلقيت تكوين عن العمل الذي تقوم به ؟ نعم ☐ لا ☐

– اذا كانت الاجابة بنعم ما مدته ؟

اقل من سنة ☐ سنة ☐ أكثر من سنة ☐

مكانه : داخل الوطن ☐ خارج الوطن ☐ الاثنين معا ☐

بيانات خاصة عن العمل والاداء :

3. هل طبيعة العمل الذي تقوم به تتطلب:

الجهد العضلي ☐ الدقة و التركيز ☐

4. هل تجد صعوبات في العمل الحالي ؟ نعم ☐ لا ☐

– اذا كانت الاجابة بنعم (يمكن اختيار اكثر من اجابة)

هل تتعلق بتسيير الالة والمعدات ☐

هل تتعلق بتركيب الاجزاء ☐

هل تتعلق بالمواد المستعملة في العمل ☐

هل تتعلق بالتعامل مع الزملاء ☐

5. هل الالات والمعدات الحالية تحقق الانتاج المطلوب ؟ نعم ☐ لا ☐

6. هل الالات و المعدات الحالية تتسبب في مشاكل للانتاج ؟ نعم ☐ لا ☐

-اذا كانت الاجابة بنعم هل يمكن تقدير نسبة هذه المشاكل (مثلا كل 30 يوم مشكلة) .....

7. هل الالات والمعدات الحالية تعتمد على تكنولوجيا حديثة ؟ نعم ☐ لا ☐

-اذا كانت الاجابة بنعم نوع التكنولوجيا المعتمد ساهم في زيادة الانتاج كمية وجودة ؟ نعم ☐ لا ☐

8. هل سبق وان غيرت الالات والمعدات التي تستعملونها ؟ نعم ☐ لا ☐

9. هل اضيفت الالات ومعدات جديدة ؟ نعم ☐ لا ☐

- كانت الاجابة بنعم هل الالات والمعدات الجديدة تتطلب مهارات جديدة ؟ نعم ☐ لا ☐

-بالنسبة للالات والمعدات الجديدة هل تتطلب عدد عمال كبير (ساهمت في زيادة عدد العمال) ؟

نعم ☐ لا ☐

-اذا كانت الاجابة بلا :

تم تخفيض عدد العمال ☐

بقي كما هو ☐

أخرى .....

10. هل ترى ضرورة لتحديث الالات والمعدات ؟ نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت الاجابة بنعم (يمكن اختيار اكثر من اجابة)

تجديدها للتقليل من اصلاح الاعطال ☐

للزيادة في الانتاج وتحسينه ☐

للتقليل من تعب العمال ☐

11. هل هناك خطورة في استخدام الالات والمعدات ؟ نعم ☐ لا ☐

12. هل الالات والمعدات المستخدمة تحتاج الى خبير اجنبي ؟ نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة بنعم هل المؤسسة تعتمد على خبراء اجانب ؟ نعم ☐ لا ☐

13. هل الخبراء الاجانب يعملون بصفة دائمة في المؤسسة ؟

نعم بصفه دائمة ☐ لا بصفة مؤقتة ☐

14. هل لك احتكاك بالاجانب في العمل الذي تقوم به ؟ نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت الاجابة بنعم كيف تجد مستواهم ؟

عال ☐ بنفس مستوى الاطارات المحلية ☐ متوسط ☐

- هل استفدت من الخبرات العلمية للاجانب ؟ نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت الاجابة نعم فيما تتمثل الاستفادة ؟

تشغيل الالات والمعدات ☐

صيانه الالات والمعدات ☐

اساليب عمل جديدة ☐

اكتساب تقنيات جديدة ومتطورة ☐

كيفية تطوير بعض التقنيات ☐

15. هل هناك اعطاب تصيب الالات من حين لاخر ؟ نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت الاجابة بنعم

هل تتصرف لوحدك دون اعلام المشرف ☐

هل تتصرف لوحدك وتعلم المشرف ☐

لا تتدخل وتكتفي بابلاغ مصلحة الصيانة ☐

16. هل تستخدمون الالبسة الواقية ؟ نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة بلا

لما توفرها المؤسسة ☐

غير مقتنع باستعمالها ☐

لا تتناسب مع العمل ☐

17. في نظرك ما الطرق التي تعتقد انها تساهم في تطوير التكنولوجيا المؤسسة (يمكنك اختيار اكثر من اجابة)

التدريب والتكوين الدوري للعمال ☐

تطوير طرق العمل وتغيير الالات والمعدات ☐

تكنولوجيا الشركة الام ☐

طرق اخرى تذكر .....

18. في رايك هل للشراكة دور في نقل التكنولوجيا ؟ نعم ☐ لا ☐

19. في حال انشاء شركة وطنية في نفس مجال عملك هل تظن ان خبرتك الحالية ستمكنك من العمل فيها؟ نعم ☐ لا ☐

- الملحق 2: الإستبيان بعد التحكيم :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة ابن خلدون-تيارت-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

رقم الاستبيان:.....

الموضوع : **الاستثمار الاجنبي كبديل لنقل التكنولوجيا.**

سيدي ، سيدتي :

هذا الاستبيان يحتوي على أسئلة عادية لغرض البحث العلمي من أجل دراسة موضوعها: " **الاستثمار الاجنبي كبديل لنقل التكنولوجيا** ".

نرجو منكم المساهمة في ملأ الاستبيان بعناية عن طريق الإجابة على الأسئلة بوضع علامة (X) ، كما نعلم سيادتكم أن هذه الإجابات ستستخدم لغرض علمي بحت .

- مع فائق الشكر والتقدير -

البيانات الشخصية :

الجنس: ذكر ☐ انثى ☐

صنف المهنة: عامل تقني ☐ عون تحكم ☐ عون اداري ☐ عامل تركيب ☐ اطار ☐

الصفة : دائم ☐ متعاقد ☐

المستوى التعليمي : متوسط ☐ ثانوي ☐ تكوين مهني ☐ جامعي ☐ أخرى ☐

المحور الأول: محور العامل الأول (استيراد السلع الرأسمالية)

1-هل الالات والمعدات المستخدمة تحقق الانتاج المطلوب ؟ نعم ☐ لا ☐

2-هل الالات والمعدات الحالية تتسبب في مشاكل للانتاج ؟ نعم ☐ لا ☐

-اذا كانت الاجابة بنعم هل يمكن تقدير نسبة هذه المشاكل (مثلا كل 30 يوم مشكلة).....

3-هل الالات والمعدات الحالية تعتمد على تكنولوجيا حديثة ؟ نعم ☐ لا ☐

-اذا كانت الاجابة بنعم نوع التكنولوجيا المعتمد ساهم في زيادة الانتاج كمية وجودة ؟ نعم ☐ لا ☐

4-هل سبق وان غيرت الالات والمعدات التي تستعملونها ؟ نعم ☐ لا ☐

5-هل اضيفت الالات ومعدات جديدة ؟ نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت الاجابة بنعم هل الالات والمعدات الجديدة تتطلب مهارات جديدة ؟ نعم ☐ لا ☐

-بالنسبة للالات والمعدات الجديدة هل تتطلب عدد عمال كبير (ساهمت في زيادة عدد العمال) ؟

نعم ☐ لا ☐

-اذا كانت الاجابة بلا :

تم تخفيض عدد العمال ☐

بقي كما هو ☐

أخرى .....

6-هل ترى ضرورة لتحديث الالات والمعدات ؟ نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت الاجابة بنعم (يمكن اختيار اكثر من اجابة)

تجديدها للتقليل من اصلاح الاعطال ☐

للزيادة في الانتاج وتحسينه ☐

للتقليل من تعب العمال ☐

المحور الثاني: محور العامل الثاني (قدرة الشركة على استيعاب التكنولوجيا)

الملاحق

1. هل طبيعة العمل الذي تقوم به تتطلب:

الجهد العضلي ☐ الدقة والتركيز ☐

2. هل تجد صعوبات في العمل الحالي ؟ نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت الاجابة بنعم (يمكن اختيار اكثر من اجابة)

هل تتعلق بتسيير الالة والمعدات ☐

هل تتعلق بتركيب الاجزاء ☐

هل تتعلق بالمواد المستعملة في العمل ☐

هل تتعلق بالتعامل مع الزملاء ☐

3. هل هناك خطورة في استخدام الالات والمعدات ؟ نعم ☐ لا ☐

4. هل هناك اعطاب تصيب الالات من حين لاخر ؟ نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت الاجابة بنعم

هل تتصرف لوحدك دون اعلام المشرف ☐

هل تتصرف لوحدك وتعلم المشرف ☐

لا تتدخل وتكتفي بابلاغ مصلحة الصيانة ☐

5. هل الالات والمعدات المستخدمة تحتاج الى خبير اجنبي ؟ نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة بنعم هل المؤسسة تعتمد على خبراء اجانب ؟ نعم ☐ لا ☐

6. هل الخبراء الاجانب يعملون بصفة دائمة في المؤسسة ؟

نعم بصفه دائمة ☐ لا بصفة مؤقتة ☐

7. هل لك احتكاك بالاجانب في العمل الذي تقوم به ؟ نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت الاجابة بنعم كيف تجد مستواهم ؟

عال ☐ بنفس مستوى الاطارات المحلية ☐ متوسط ☐

- هل استفدت من الخبرات العلمية للاجانب ؟ نعم ☐ لا ☐

- اذا كانت الاجابة نعم فيما تتمثل الاستفادة ؟

تشغيل الالات والمعدات ☐

صيانه الالات والمعدات ☐

اساليب عمل جديدة ☐

اكتساب تقنيات جديدة ومتطورة ☐

كيفية تطوير بعض التقنيات ☐

المحور الثالث: محور قناة التدريب

1. هل تلقيت تدريبا عن العمل الحالي ؟ نعم ☐ لا ☐

– في حاله الاجابة بنعم ما مدته ؟ اقل من سنة ☐ سنة ☐ أكثر من سنة ☐

– مكان التدريب : داخل المصنع ☐ خارج المصنع ☐

– هل يساير التدريب نوع العمل الذي تقوم به ؟ نعم ☐ لا ☐

2. هل تلقيت تكوين عن العمل الذي تقوم به ؟ نعم ☐ لا ☐

– اذا كانت الاجابة بنعم ما مدته ؟

اقل من سنة ☐ سنة ☐ أكثر من سنة ☐

مكانه : داخل الوطن ☐ خارج الوطن ☐ الاثنين معا ☐

المحور الرابع: محور قناة التقليد:

1. في نظرك ما الطرق التي تعتقد انها تساهم في تطوير تكنولوجيا المؤسسة (يمكنك اختيار اكثر من اجابة)

التدريب والتكوين الدوري للعمال ☐

تطوير طرق العمل وتغيير الالات والمعدات ☐

تكنولوجيا الشركة الام ☐

طرق اخرى تذكر.....

2. في رايك هل للشراكة دور في نقل التكنولوجيا ؟ نعم ☐ لا ☐

3. في حال انشاء شركة وطنية في نفس مجال عملك هل تظن ان خبرتك الحالية ستمكنك من العمل فيها؟

نعم ☐ لا ☐

ملخص:

تناولت الدراسة الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، و الذي يتوقف إلى حد كبير على التقدم التكنولوجي للشركات المتعاقدة مع الدول المضيفة، وعلى مدى رغبة هذه الدولة في جلب التكنولوجيا و توطينها .

في هذا السياق تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية التأقلم مع التحديات التي تفرضها التحولات العالمية، وذلك بالتخلي عن الاساليب القديمة لتسيير اقتصادها، والبحث عن الوسائل والأساليب والتقنيات الحديثة لتطوير قدرات مؤسساتها الوطنية وتأهيل مواردها البشرية وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.

وعليه قمنا بدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الجزائر، حيث قمنا بدراسة استقصائية لعمال محطة طحن الإسمنت بولاية وهران ، وكانت نتائج الدراسة أن للعقود التصنيع دورا مهما في نقل التكنولوجيا للجزائر ، وذلك من خلال كل من قناة التدريب و قناة التقليد، و من خلال عاملي: استيراد السلع الرأسمالية و عامل قدرة الشركات المحلية على استيعاب تلك التكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، عقود التصنيع ، التكنولوجيا، نقل التكنولوجيا.

Abstract:

The study aimed to shed light on the role that foreign direct investment can play in technology transfer, which depends to a large extent on the technological progress of the companies contracting with the host countries, and on the extent of these countries' desire to bring technology and settle it.

In this context, Algeria seeks to adapt to the challenges posed by global transformations, by abandoning the old methods of running its economy, and searching for modern means, methods and techniques to develop the capabilities of its national institutions, rehabilitate its human resources, and thus advance the national economy.

Accordingly, we studied the role of foreign direct investment in transferring technology to Algeria using a survey, where we distributed a questionnaire to the workers of the cement grinding company in Oran; the results of the study showed that the manufacturing contracts have an important role in transferring technology to Algeria, through both the training channel and the imitation channel, and through two factors: the import of capital goods, and the ability of local companies to use that technology.

Keywords: foreign direct investment, manufacturing contracts, technology, technology transfer.